جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين
للحقبة من 2001 – 2010م

إعداد الطالب
أحمد هويش عواد الفهيقي

إشراف
الدكتور صداح الحباشنه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2010

الإهداء

إلى الشمعة التي احترقت من أجلي فأضاءت طريقي وأنارت سبيلي فاهتدى شراعي
إلى بر الأمان ليرسوا على ميناء العلم والمعرفة ... والدي الغالي
إلى أمل الوجود ... ومهجة الروح ...إلى غنوة الحياة ... وبلسم الجراح
أمي الحنون
وإلى من وقفت خلفي وكانت سندي وعضدي ... زوجتي الغالية
إلى من سكنوا قلبي ... أبنائي ... شمعة حياتي
والى جميع من ساندوني خلال سنوات دراستي الجامعية لهم مني كل الحب والوفاء
أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع التي زرعتم وأطيب
الثمار التي جنيتم

أحمد هويش عواد الفهيقي

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد الرسالة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظـيم الامتنان إلى كل من ساهم معي ووقف إلى جانبي طيلة فترة إعداد هـذه الدراسـة وأخص بالذكر الدكتور صداح الحباشنه الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسـالة، حيث قدم لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فله مني كل الشكر والتقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الرسالة

وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع .

أحمد هويش عواد الفهيقي

فهرس المحتويات

قائمة بالجداول

قائمة الملاحق

الملخّص

التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين

للحقبة من 2001 – 2010م

أحمد هويش الفهيقي

جامعة مؤتة، 2010

تطور مفهوم هذا التنافس بين الدول المطلة على بحر قزوين وكذلك الدول الغربية، ومهمة هذه الدراسة هي إعادة تركيب العناصر التي انطوت عليها طبيعة هذا التنافس حول ثروات بحر قزوين وتحليلها للإجابة على ما إذا كانت التغيرات الدولية الراهنة ستؤثر في طبيعة هذا التنافس، وما هي طبيعة التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين للحقبة من 2001 إلى 2010م؟ وقد اعتمدت الدراسة على منهجين، المنهج التحليلي وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم ودراسة وتحليل طبيعة التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين، إذ يعتمد هذا المنهج على وصف عملية التنافس محللاً أبعادها وتطوراتها المختلفة، في الوقت ذاته سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الأحداث المفصّلة في تاريخ تطور هذا التنافس. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية ثروات بحر قزوين وطبيعة التنافس ما بين الدول المطلّة على بحر قزوين حيث تنبع أهمية بحر قزوين من الأبعاد الإقليمية والدولية والأهمية الجيواستراتيجية التي تكتسبها هذه المنطقة التي تمتاز بموقعها الإستراتيجي المهم والموارد الطبيعية التي تمتلكها وخصوصاً البترول والغاز، مما جعلها بؤرة للصراعات الدولية، ولكنها بالنسبة للاتحاد الروسي فهي من المناطق التي تقع ضمن منظور الأمن الإقليمي والتي تعتبرها منطقة نفوذ تحت سيطرتها. وقد توصلت الدراسة إلى إن التنافس الدولي على هذه المنطقة قد بدأ يأخذ اتجاهات وأبعاد جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، والحرب على أفغانستان، وتزايد الطلب على الطاقة عالمياً، حيث أخذت المنطقة تشهد تنافساً دولياً وإقليمياً لمحاولة السيطرة على هذه المنطقة.

وتوصي الدراسة بضرورة قيام الدول المطلّة على بحر قزوين بإيجاد صيغة قانونية وسياسية تضمن إيجاد حلول نهائية لتوزيع ثروات بحر قزوين في ظل المنافسة والصراع الدولي على ثرواته بما يساهم بعدم حدوث خلافات سياسية قد تؤثر على استغلال موارد البحر.

Abstract

International Competition Over Caspian Sea Natural resources for the period of 2001 – 2010

Ahmed Ben Hoaish Awad AL – Fhiqi

Mu'tah University, 2010

The Competition concept has developed among states surround the Caspian sea and the Western countries. The task of this study is re-assemble The element of this competition over the Caspian sea natural resources and analyze these element in order to answer whether the current international changes would affect the nature of this international competition for the period of 2001 to 2010.

This study relied upon two approaches, analytical approach because it is closer to understand, study and analyze the nature of the international and regional competition over the Caspian sea richness. Thus, this approach relies on describing the competition process through the analysis of its various parameter and development; while the use of historical approach is to monitor the events detail in the history of this competition development .

Consequently, this study aims at examining the significance of the Caspian sea richness whereas the international dimensions and geostrategic significance due to its strategic location and its natural resources, oil and gas in particular. This might led to international conflicts . In regard to the Russian Federation this region is one of the areas which lies within its regional security system whereas Russia Considers the region is under its sovereignty.

The finding of the study reveals that the international competition over this area has started to take new directions and dimensions especially after the collapse of the former USSR, the 11/9/2010 events the war in Afghanistan, and the increased demand, on energy globally. Consequently the area has started to witness international and regional Competition in order to take over the regain.

The study recommends that, the surrounding states have to find a new legal and political frame work with which guarantee the wealth while influenced by competition and international conflict which compatriot for eliminating political conflicts which may affect the process of exploiting the natural resources of the sea

الفصل الاول

مشكلة الدراسة واهميتها

1-1 المقدمة:

بحر قزوين هو بحر مغلق يقع في غرب آسيا وعرف بحر قزوين في القرون الوسطى باسم بحر الخزر نسبة لمملكة الخزر اليهودية التي قامت على شواطئه الشمالية، بحر قزوين (أو بحر الخزر) إحدى البقاع الغامضة على خريطة العالم الاقتصادية وتبلغ مساحته ما يناهز 370 ألف كلم2، ويمكن تمييز ثلاثة نطاقات جغرافية لبحر قزوين متمثلة في القطاع الشمالي والأوسط والجنوبي، ويتسم القطاع الشمالي بانسيابية شواطئه وضحالة قاعه (أقل من 10 أمتار عمقاً)، أما القطاع الأوسط فيزيد عمقه عن (100) متر ويحوي القطاع الجنوبي الأعماق الأكثر غوراً (أكثر من 1000 متر) كما يضم هذا البحر أكبر حقول النفط، ويبلغ طول بحر قزوين من الشمال للجنوب نحو 1200 كلم، ومتوسط عرضه من الغرب للشرق نحو 300 كلم، ويستمد البحر مياهه المتجددة من ثلاثة أنهار كبرى هى الفولغا والأورال في الشمال وتيريك في الغرب(أحمد، 2005: 178).

منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى 1970 اعتبر بحر قزوين بحراً سوفيتياً - إيرانياً خالصاً ومنذ مطلع السبعينيات تم تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات تخص كل جمهورية من الجمهوريات السوفييتية المطلّة عليه، والتي صارت تشكل دول آسيا الوسطى وأذربيجان بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي عام 1970 قامت وزارة النفط السوفيتية بتقسيم "القطاع السوفيتي" لبحر قزوين إلى قطاعات بين جمهوريات روسيا السوفيتية، أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وفى أثناء ذلك اتخذ خط التوسيط البحري أساساً للتقسيم، وهو الأسلوب الشائع إتّباعه في الممارسات الدولية عند تعيين الحدود على البحيرات الدولية(عبد الحميد، 2003).

وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م كان قد انفرد مع إيران في تقاسم هذه الثروات التي يتمتع بها بحر قزوين وكان من السهل التفاوض والاتفاق الثنائي بينهما وذلك لوجود المصلحة المشتركة، وقد تم توقيع بعض الاتفاقيات بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية إيران من أجل الاستفادة من هذه الثروات الموجودة في

بحر قزوين، مثل اتفاقية عام 1921م واتفاقية 1935م واتفاقية عام 1940م، وتتمسك إيران بهذه الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد السوفييتي السابق لتوزيع واقتسام ثـروات بحر قزوين، وهو ما ترفضه الدول الثلاثة الأخرى وهي: أذربيجـان وتركمنـستان وكازاخستان على اعتبار أن هذه الاتفاقيات قد أبرمت في ظل ظروف دولية مختلفة وأن أحد أطرافها لم يعد له وجود سياسي.

تشير التقديرات إلى امتلاك قزوين لاحتياطي مؤكد من النفط يتراوح بين 18 و34 مليار برميل واحتياطي محتمل يبلغ نحو 270 مليار برميـل، وتعـادل هـذه التقديرات نحو ثلث احتياطي بترول الشرق الأوسط. أما احتيـاطي الغـاز المؤكـد فيدور حول 170 تريليون قدم مكعب وتقترب أرقام الاحتياطي المحتمـل مـن 250 تريليونا وتمثل هذه التقديرات ثلث احتياطي بترول الشرق الأوسط، وتتفـوق بنحـو الضعف على الاحتياطي المؤكد لبترول بحر الشمال البالغ 17 بليون برميـل، كمـا تفـوق الاحتيـاطي المؤكـد للولايـات المتحـدة البـالغ (22) بليـون برميـل (السباعي، 2003، 106).

رغم شهرة الإقليم ومبالغة التقارير الصحفية في ثروته لدرجة دعـت إلـى تشبيه قزوين بالخليج العربي واعتبار أذربيجان بمثابة الكويت الجديدة وكزاخـستان، إلا أن قزوين لا ينتج من النفط أكثر من (1.3) مليون برميل يوميا وهو رقم هزيـل لا يكاد يصل إلى نصف إنتاج دولة مثل العراق وقت الحصار ولا يتوقع أن يزيـد الإنتاج في العام 2015 عن ستة ملايين برميل في اليوم من احتياطي النفط والغاز.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن العشرين وظهـور دول جديـدة على الساحة الدولية نتيجة لهذا الانهيار مثل روسيا الاتحادية الوريثة لعرش الاتحاد السوفييتي وكذلك دول أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان بدأت الخلافات الواضحة والصراعات تدب بين هذه الدول بالإضافة إلى جمهورية إيران، وهي دول مطلـة على بحر قزوين الذي يتمتع بالكثير من الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز، وهـذه الدول تختلف فيما بينها حول الأساس القانوني لتقسيم ثرواته، وأصبحت هذه الـدول ساحة للمنافسات الجيوبوليتيكية من قبل العديد من القوى الإقليميـة والدوليـة التـي

تطمع في الحصول على حصة من الثروات الهائلة التي تمتلكها هذه المنطقـة مـن النفط والغاز (طاهر، 2010: 166)

منطقة بحر قزوين تشهد الكثير من التطورات المتتالية التي لا يمكن تجزئتها عن الأحداث التي تحصل في الدول المجاورة لها وهذه التطـورات مـا هـي إلا استمراراً للخلافات والصراعات القديمة وكل ذلك بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من مخزونات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، وبما أن النفط هو المصدر الأول للطاقة ولعدم توفر بدائل أخرى له بسبب ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة البديلة ولهذا السبب سيظل النفط هو المطلب الأول من قبل دول العالم كافة وهو سبب حدوث الكثير من الأزمات والنزاعات على مستوى العالم.

تعمل الدول المطلة على بحر قزوين على تطوير قواتها البحرية وذلك لـيس بسبب الخلافات والصراعات القائمة فيما بينهما وانما ذلك يهدف إلى حماية مواردها النفطية من الهجمات الإرهابية وكذلك التصدي لعمليات التهريب والـصيد الجـائر للأسماك، أما بالنسبة للمشروعات القائمة أو التي سيتم إقامتها لنقل الـنفط والغـاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية فهي تتنـوع إلـى خطـوط شـمالية وخطوط جنوبية وخطوط شرقية وخطوط غربية، ومستقبل بحـر قـزوين مـرتبط بعوامل مهمة سواء على مستوى تحقيق الامن في هذه المنطقة الذي يتطلب التنسيق والتعاون مع دول المطلة عليه دون الاستعانة بأطراف خارجية وكذلك إيجاد إطـار قانوني واضح لتقاسم ثروات هذه المنطقة دون ان تحدث أي نزاعات او صـراعات بين الدول المطلة على بحر قزوين لإن التأخير في ذلك يسهل من التدخلات الاجنبية ويزيد من تعقيد الأمور، أما العامل الاخير فهو العمل على حماية البيئة من التلـوث فالاستغلال والإستفادة السريعة والمتعجلة لثروات البحر من جانب الشركات النفطية يمكن أن تترك أثارا مخزية على البيئة في هذه المنطقة، وهذه العوامل لا يمكن بأي سبب من الاسباب ان يتم القاضي عنها.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف على طبيعة التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين وأثرها على الأمن العالمي، حيث يعتبر العقد الأول من القرن الحالي بمثابة نقطة تحول في طبيعة التنافس حول ثروات بحر قزوين، فقد تطور مفهوم هذا التنافس بين الدول المطلة على بحر قزوين وكذلك الدول الغربية، ومهمة هذه الدراسة هي إعادة تركيب العناصر التي انطوت عليها طبيعة هذا التنافس حول ثروات بحر قزوين وتحليلها للإجابة على ما إذا كانت التغيرات الدولية الراهنة ستؤثر في طبيعة هذا التنافس بحيث ينحسر ويتراجع هذا التنافس أم سوف يستمر ويتطور؟

وتبرز مشكلة الدراسة من محاولتها الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما طبيعة التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين للحقبة من 2001 إلى 2010م؟

وتتفرع من هذه الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الاهمية التي يكتسبها بحر قزوين ؟

2- كيفية توزيع الثروات بين الدول المطلة على بحر قزوين ؟

3- ما القوى الاقليمية والدولية التي تتنافس على بحر قزوين ؟

4- ما مستقبل الصراع على بحر قزوين ؟

1-3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين في الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، إلا أن هذه الدراسات تناولت تلك العلاقات بشكل متناثر وغير محدد بالذات.

لذا ستحاول هذه الدراسة أن تقدم لطبيعة التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين للحقبة من 2001 - 2010م لتشكل مرجعاً مفيداً للباحثين والراغبين في الإطلاع ومعرفة طبيعة ذلك التنافس، هذا بالإضافة إلى إثرائها مكتباتنا بالمادة العلمية المختصة.

1-4 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

أن بحر قزوين يشكل عامل موحد بكل ثرواته للدول المطلة عليه، بحيث ان ثروات هذا البحر لا يمكن ان تشكل عامل نزاع للدول المطلة علية.

1-5 منهجية الدراسة

أما بالنسبة للمنهج اعتمدت الدراسة على منهجين، المنهج التحليلي وذلك لإنه اقرب المناهج لفهم ودراسة وتحليل طبيعة التنافس الدولي والإقليمي علـى ثـروات بحر قزوين إذ يعتمد هذا المنهج على وصـف عمليـة التنـافس محـلا أبعادهـا وتطوراتها المختلفة في الوقت ذاته سيصار إلى استخدام المنهج التـاريخي لرصـد الإحداث المفصلة في تاريخ تطور هذا التنافس.

1-6 الإطار الزمني للدراسة

هذه الدراسة تتحدد فترتها من بداية ظهور بوادر التنافس بين الدول المطلـة على بحر قزوين والدول الأخرى في 2001م إلى 2010م.

1-7 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية ثروات بحـر قـزوين وطبيعـة التنافس ما بين الدول المطلة على بحر قزوين وكذلك بعض الأهداف الأخرى مثـل الأتي:

1- التعريف بأهمية بحر قزوين والطبيعة القانونية ,
2- كيفية توزيع الثروات بين الدول المطلة على بحر قزوين.
3- تسليط الضوء على القوى الاقليمية والدولية التي تتنافس على بحر قزوين.
4- تحليل لواقع المشروعات ومستقبل الصراع على بحر قزوين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري لهذه الدراسة التي تتناول التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين سوف يكون من منظور نظرية المصلحة الوطنية، لأن المصلحة هي المحرك الأساسي والرئيسي التي تدفع الدول إلى انتهاج السياسات الخارجية بما يتلاءم مع مصالحها الداخلية، والتي تفسر كذلك سلوك الدول تجاه الوحدات الدولية الأخرى.

كما إن صانع القرار في أية دولة يهدف إلى تحقيق مصلحة وطنية من خلال علاقته مع دولة أخرى، التي تقوم على مرتكزين مهمين، وهما أن المصلحة الوطنية هي المعيار لقياس ومعرفة وتميز الموقف الوطني السليم الذي تستخدمه الحكومات الوطنية، والمرتكز الثاني هو أن المصلحة الوطنية ليست حجر متروك للتغيرات المختلفة وفقا لما يتمناه الناس، بل هو مصطلح محدود وواضح، ويتضمن بعض العناصر المهمة: كحماية الدولة وسيادتها، واستقلالها، ووحدة أراضيها، والحفاظ على أمنها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، ولا يمكن السيطرة على طبيعة اتخاذ القرار في الدولة على حساب العناصر الأخرى. ويأتي عنصر استقلال الدولة والسيادة الوطنية قبل كل العناصر، وهما الأساس الذي تتمحور حوله كل العناصر الأخرى المكونة للمصلحة الوطنية. (سويلم، 2009).

2-1 الدراسات السابقة

عند البحث عن الدراسات الأكاديمية التي تناولت التنافس الدولي حول ثروات بحر قزوين لم يتوفر للباحث دراسات أكاديمية مختصة سابقة تتعلق بموضوع هـذه الدراسة، مع وجود بعض الكتب والمقالات التي تناولت طبيعة هذا التنافس الـدولي حول ثروات بحر قزوين مثل:

دراسة (الخثلان، 2000) **بعنوان: "الصراع على قزوين – دراسـة للأبعـاد الإستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين".**

تناولت هذه الدراسة تاريخ البترول في قزوين وحجم الثروات التي يتمتع بها والعوائق والصعوبات التي تواجه إنتاج وتسويق البترول والغاز في هـذه المنطقـة

وطبيعة التنافس فيها وأشار المؤلف أن انهيار الاتحاد السوفييتي لم تنحصر في الجوانب السياسية والأمنية، بل تجاوزتها إلى الساحة الاقتصادية.

دراسة (درويش، 2001**) بعنوان: "التنافس حول بحر قزوين"**. تناولت هذه الدراسة موقع بحر قزوين وأهمية منطقة بحر قزوين بالنسبة للروس لأن لها مصالح جيو- ستراتيجية تتمثل في رغبة الروس في أن يظلّوا أقوياء في المنطقة وكذلك التحالفات المحيطة ببحر قزوين والأهمية الاقتصادية لبترول بحر قزوين والإستراتيجية الروسية الجديدة تجاه بحر قزوين.

كما تناولت هذه الدراسة توجهات الدول الثلاثة المشاطئة لبحر قزوين وهي تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان.

دراسة (عبدالحميد، 2003**) بعنوان: "قزوين... الثروة والدين"**. تناولت هذه الدراسة في جزئها الأول معلومات أساسية عن بحر قزوين من حيث أهمية الموقع ولمحه تاريخية عنه وإجمالي احتياطي النفط والغاز المتوقع ثم تناولت في الجزء الثاني حرب الأنابيب في بحر قزوين واهم الدول المتنافسة عليها وهي روسيا وجورجيا وتركيا وإيران وأفغانستان وكذلك الخطوط المقترحة للنقل ثم تناولت في جزئها الثالث أذربيجان.. الكويت الجديدة حيث شبه بعض الاقتصاديين الغربيين بحر قزوين بالخليج العربي الجديد، أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فقد تناول إستراتيجية أمريكا اتجاه قزوين حيث يمثل بحر قزوين أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها العالمية للسيطرة على مناطق النفط في العالم.

دراسة (أحمد، 2005**) بعنوان: " ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا"**. تناولت هذه الدراسة مصادر الصراع الذي يرتكز أساساً حول ثروات بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الإستراتيجية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذي جعل التنافس الدولي في المنطقة قد يرتقي إلى درجة الصراع، وكذلك مواقف الأطراف المتمثلة في القوى الثلاث الأقوى إقليمياً وخارجياً وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة (فكري، 2007) **بعنوان: "التنافس الدولي على منطقة بحر قـزوين"،** تناولت هذه الدراسة مصادر الصراع على منطقة بحر قزوين ويرتكز هذا الصراع أساسا حول ثروات بحر قزوين الـذي يتمتـع بمجموعـة هائلـة مـن الثـروات الإستراتيجية يأتي في مقدمتها النفط والغاز وكذلك موقف الأطـراف المتـصارعة بعضها من بعض وتتمثل هذه الأطراف أساساً في القوى الثلاثة إقليميـاً وخارجيـاً، وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ثم تناولت كذلك الدور الجديد القديم لروسيا في هذه المنطقة ثم استعرضت هذه الدراسة الخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة وكيفية اغتنامها.

دراسة (يونس، 2009) **بعنوان "عسكرة بحر قزوين.. النفط وسباق التـسلح والتدخل الدولي"**. تناول الجزء الأول من الدراسة طبيعة العلاقات بين الدول المطلة على بحر قزوين والتي غلب عليها النمط ألصراعي، ليس فقط بسبب التنافس بـين القوى الكبرى، وإنما أيضاً بسبب الخلافات العميقة بين هذه الدول، والتي تتسم بقدر كبير من التعقيد والتشابك، وتمحور الصراع بين تلك الدول حول قضيتين أساسيتين الأولى: الوضع القانوني لبحر قزوين، والثانية: ترسيم الحدود، ثم تطرق الكاتب إلى سباق التسلح البحري بين دول بحر قزوين، والقدرات والإمكانات التي يتمتع بها كل أسطول من أساطيل تلك الدول، أما الجزء الأخير من هذه الدراسة فقد تناول تنافس القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية حول منطقـة بحر قزوين والدور الذي يلعبه حلف الناتو بالمنطقة.

يتضح لنا من استعراض هذه الدراسات انها اختصرت على دراسة أحد ابعـاد القضية موضوع الدراسة بينما تميزت دراستي من أنها شاملة لكافة ابعاد القضية من خلال استعراض المعلومات التاريخية والاهمية الجيوستراتيجية والطبيعة القانونيـة وأهم القوى الاقليمية والدولية المتنافسة على هذه المنطقة وابرازحجم ثرواتها وبيان الاطراف المتصارعة واسباب هذا الصراع فيها، واستعراض نبذة عن الدول المطلة على هذه المنطقة ومستوى ومستقبل العلاقات فيما بينها والرؤى التي تقـدمها هـذه الدول لكيفية استغلال الثروات الموجودة في هذا المنطقة.

الفصل الثالث
الأهمية الإستراتيجية والجغرافية لبحر قزوين

تمهيد

لبحر قزوين أهمية اقتصادية كبرى نظراً لما يحتويه هذا البحر من ثـروات هائلة من احتياطي نفطي واحتياطي غاز طبيعي، إلى جانب تلك الأهمية الاقتصادية تبرز أهمية سياسية لبحر قزوين تكتسبها المنطقة نظراً لوقوعها بالقرب من واحـدة من أهم المناطق في العالم، ومن ثم يتناول هذا الفصل بالتحليل والدراسة أهمية بحر قزوين وذلك من خلال اربعة مباحث، يتناول المبحث الأول منها لمحة تاريخية عن بحر قزوين منذ وجود الإتحاد السوفييتي حتى انهياره عام 1991 والفترة التي تلـت ذلك، بينما يحلل المبحث الثاني من هذا الفصل الأهمية الجيوستراتيجية لبحر قزوين حيث تضم منطقة بحر قزوين ثروات طبيعية هائلة، بينما يتناول المبحث الثالث أهم الدول المطلّة على بحر قزوين ويمكن القول أن الدول المطلة على بحر قزوين هـي روسيا الاتحادية من الشمال والشمال الغربي وأذربيجان من الغـرب وإيـران مـن الجنوب وتركمانستان وكازاخستان من الشرق اما المبحث الرابع فسيتناول الوضـع القانوني لبحر قزوين قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومواقـف الـدول الخمـسة اتجاهه وقضيتي الملاحة والتلوث في بحر قزوين.

3-1 لمحة تاريخية عن بحر قزوين

بحر قزوين اكبر مسطح مائي مقفل موجود في العـالم (سـعودي، 2003: 294) ويسمى بحر الخزر هو الاسم الذي كان يعرف به بحر قزوين فـي القـرون الوسطى وذلك نسبة للملكة اليهودية التي كانت موجودة آنذاك والتي كانـت تعـرف باسم الخزر وهي التي قامت على شواطئه الشمالية (عبد السلام، 2008) وتقع منطقة بحر قزوين في شمال غرب قارة أسيا على مسافة تمتـد نحـو 1200 كـم وتبلـغ المساحة الإجمالية لبحر قزوين حوالي 370000 كيلو متر مربـع (أحمـد، 2005: 178) ويقع في بحر قزوين حوالي خمسين جزيرة صغيرة موجودة على مـساحة

صغيرة تقدر بحوالي 370000 كيلو متر مربع، أمـا الـسواحل القزوينيـة فتبلـغ (6379كم2) منها (640كم2) في الأراضي الإيرانية و(820كم2) فـي جمهوريـة أذربيجان و(1900كم2) في كازاخستان والباقي في روسيا وتركمنستان (الخـزار، 2007) وتبلغ منسوب مياهه حوالي 28 متراً وتصل أعماقه إلى حوالي 2000 متر (عبد الحميد، 2003)، ويمكن القول أن الدول المطلة عـل بحـر قـزوين روسـيا الاتحادية من الشمال والشمال الغربي وأذربيجان من الغرب وإيران مـن الجنـوب وتركمنستان وكازاخستان من الشرق وهو موصول ببحر أزوف عن طريـق قنـاة مانيتش **(هي قناة بحرية تصل بحر قزوين ببحر آزوف، وبالتالي بالبحر الأسـود)** (عبد السلام، 2008).

ويعد بحر قزوين من أكبر بحار العالم، ومن أشهر الأسماء في جغرافية آسيا الوسطى ويطلق على هذه البحر الكثير من الأسماء منها بحر طبرسـتان، وبحـر مازندران وبحر خراسان، وبحر اسسكون، وبحر جرجان ومن المؤكـد أن بحـر قزوين كان موجوداً منذ القدم قبل أن يكتسب هذا الاسم، ولقد أطلق على هذا البحـر اسم كاسبين قبل ميلاد السيد المسيح بعدة قرون ولقد اشتق هذا السم من لفظ كاسـب وهو الاسم الذي ُأطلق على من كان يسكن في المنطقة الواقعة جنوب هذا البحر وهم من الجنس الآري، ولقد سكنوا في هذه المنطقة قبل ميلاد السيد المسيح بعـدة ألاف من السنين، وكان هذا الاسم يطلق على الناس الذين يعيشون شمال هذا البحر، وفي فترة من الفترات تبدلت المسميات وأصبح هذا الاسم يطلق على سكان جنوب البحر (الخزر) والى وقتنا الحاضر تطلق العديد من الدول التي تقع على شواطئ هذا البحر اسم الخزر والبعض الأخر اسم بحر كاسبين والواقع أن كلا من الاسمين يبين حقيقة تاريخية واحدة آلا وهي أن هذا البحر مرتبط بالشعوب التي كانت تـسكن وتعـيش على شواطئه (الخزار، 2007).

وبحر قزوين يعاني من التقلص الواضح في مساحته وذلك بـسبب التبخـر وانخفاض كمية المياه التي تصب فيه (الزوكـة، 1999:ص 455) اضـافة إلـى سحب مياه نهر الفولجا لاستخدامها من قبل المزارعين للري وكذلك إنشاء الـسدود، ونهر الفولجا يعتبر من اكبر الأنهار التي تصب في بحر قزوين، وتعـرض بحـر

قزوين لعدة متغيرات في اقل من نصف قرن حيث انخفض مستوى مياه بحر قزوين إلى حوالي مترين تقريباً وكذلك تقلصت مساحته من 424300 إلى 370000 كيلـو متر (إبراهيم، 2006: 13)، في عام 1980م تـم بنـاء الحـواجز أمـام خلـيج جارابوجازك لمحاولة تقليل المياه المفقودة من بحر قزوين، ولقد صحب ذلك جفاف من ماء الخليج حتى عام 1983م، ولقد بدأ مستوى بحر قزوين بالزيادة مرة أخـرى بمعدل سنوي بلغ حوالي 14: 20 سم بعد القيام ببناء قناة AQUEDUCT لجر المياه من اجل استعادة المياه المنسابة من الخليج (السبعاوي، 2003: 13،12).

ومنذ عشرينيات القرن الماضي وحتى عام 1970 اعتبر قزوين بحراً سوفيتياً إيرانيا خاصاً، وفي بداية السبعينات قام الاتحاد السوفييتي بتقسيم بحر قـزوين إلـى قطاعات تخص كل دولة من الاتحاد التي تطل عليـه وهـي روسـيا الـسوفييتية، وأذربيجان، وتركمنستان، وكازاخستان (عبد الحميد، 2003).

وهذه الدول أصبحت تشكل دول أسيا الوسطى وأذربيجان بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م، وفي عام 1970م قامت وزارة النفط السوفييتية بتقـسيم القطاع السوفييتي لبحر قزوين على قطاعات بين الجمهوريات الـسوفييتية المطلـة على بحر قزوين، (عبد الحميد، 2003)، وفي هذه الأثناء اتخذ خط التوسيط البحري أساساً للتقسيم وهو الأسلوب الشائع اتباعه في الممارسات الدولية عند تعيين الحدود على البحيرات الدولية، ومنذ ذلك التاريخ صارت لكل جمهورية من الجمهوريـات السوفييتية الأربع المطلة على قزوين قطاع على هذا البحر، ذلك القطاع الذي أصبح بعد تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية (بسقوط الاتحاد السوفييتي) قطاعا يخص هذه الدولة المستقلـة(السباعي، 2003،:105)، وعلى الرغم من العقود السبعة التي أطبق فيها الحكم السوفييتي على دول آسيا الوسطى والقوقاز، وحاول فيها اسـتغلال مواردها النفطية إلى الحد الأقصى إلا أن ضعف الاستثمارات وقلة كفاءة التكنولوجيا (مقارنة بنظيرتها الغربية) قد حفظت للمنطقة كثيراً من إمكاناتها، وتسعى كل دولـة من الدول المستقلة لاستغلال الثروة النفطية في النهوض ببلدانها على غرار سيناريو الخليج العربي، خاصة أن مهمة هذه الدول أسهل بما لديها من بنى تحتية، وفي ظل هذه الخصائص يكتنف إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي عدة مشكلات، علـى

رأسها المشكلات القانونية المتعلقة بطبيعة تحديد مناطق السيادة لكل دولة في التنقيب في بحر قزوين، والمشكلات البيئية التي ترتبط بإنتاج البترول وما ينجم عنه من تلوث لبيئة بحرية مغلقة هي بحر قزوين، وبيئية أخرى شبه مغلقة هي البحر الأسود، وآثار ذلك على النواحي البيئية والاقتصادية الأخرى (عباس، 2003، 88).

ويحوي بحر قزوين أربعة أحواض ترسيبية رئيسية للهيدروكربون تحوي معظمها خزانات للنفط والغاز الطبيعي، ولا تزال غالبية هذه الأحواض- وخاصة البعيدة منها عن خط الساحل وفي قاع البحر- دون استغلال لأسباب تقنية وخلافات بين الدول المشاطئة للبحر، وقد أعطت هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عام 2002 تقديرات دقيقة عن الاحتياطي المؤكد تتراوح بين (18 و 34) بليون برميل، بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل إلى (250 و 270) بليون برميل، وتمثل هذه التقديرات ثلث احتياطي بترول الشرق الأوسط، وتتفوق بنحو الضعف على الاحتياطتي المؤكد للولايات المتحة البالغ (22) بليون برميل (السباعي، 2003، 106).

وفيما يخص الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد نحو (170) تريليون قدم مكعب، ومن الاحتياطي المحتمل بين (243 و248) تريليون قدم مكعب، ولدى تركمنستان احتياطي مقداره (100) تريليون قدم مكعب ولدى كازاخستان (65) تريليون قدم مكعب، وهو ما يجعلهما ضمن قائمة أكبر عشرين دولة في الاحتياطي المؤكد للغاز في العالم، أما أوزبكستان القريبة (وإن كانت غير مشاطئة للبحر) فلديها (66) تريليون من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي (الموسوعة الحرة).

الأنهار التي تصب في بحر قزوين

أهمها وأكبرها هو نهر الفولغا الذي يأتي من روسيا وهو المصدر الرئيسي لمياه البحر، ومن أنهار بحر قزوين نهر تيريك القادم من روسيا أيضاً، ونهر الأورال الذي يأتي من كازاخستان، ونهر كورا القادم من جمهورية أذربيجان والنهر الأبيض أو سفيد رود كما يلفظ بالفارسية وهو يأتي من إيران. تشكل مصبات هذه الأنهار المكان الطبيعي الذي يستخدمه سمك الكافيار لوضع بيوضه ويشكل نهر

الفولغا في روسيا والنهر الأبيض أو سفيد رود في إيران أهم نهرين في هذا المجال وذلك لإتساعهما عند مصبهما في البحر(عبد المنعم، 2003: 16).

الخصائص

عمق البحر من 10 أمتار على السواحل الشمالية الروسية ليصل من 180 متراً إلى 788 متراً في الأجزاء الوسطى منه ويزداد العمق إلى 960 متراً في جنوبه قرب الساحل الإيراني ويبلغ أقصى عمق مسجل 1023 متراً في جنوبه.

يعد البحر موطناً لحوالي 78 نوع من الأسماك، ويختص هذا البحر بأنواع معينة ينحصر وجودها في البحر والأنهار التي تصب فيه ومنها سمك الكافيار المرغوب والذي تشكل البيوض التي تستخرج من إناثه مادة الكافيار التي تعد من أغلى وأغنى المواد الغذائية في العالم (فتح الباب، 2003: 155).

النفط والغاز

حقل تنجيز ثاني أكبر حقول النفط بالعالم يقع بمستنقعات الشاطئ الشمال شرقية للبحر في كازاخستان. وحقول الغاز على سواحل تركمانستان حول مدينة تركمانباشي (كراسنوفودسك سابقاً) على الساحل الشرقي للبحر.

تقسيم المياه الإقليمية لبحر القزوين

نظراً لثراء بحر قزوين بالنفط والغاز الطبيعي تتصارع الدول الخمس المطلة عليه لتقاسمه، تقسيم المياه الإقليمية لبحر قزوين هل هو بحر أم بحيرة. البحر يتم تقاسمه حسب طول شواطئ كل دولة، وحسب قانون البحيرات الدولي، لو أنتج النفط من أمام الشاطئ الأذري فإن لروسيا حق فيه (فتح الباب، 2003: 155).

جزر بحر قزوين:

في بحر قزوين عدد كبير من الجزر معظمها غير مأهول، أما الجزر المأهولة فمنها جزيرة "بولا" قرب الساحل الأذري وتحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط، وجزيرة "بيرالاهي" والتي كانت من أوائل الأماكن التي اكتشف فيها النفط في أذربيجان وتختزن الجزيرة احتياطيات كبيرة، وجزيرة نارغين وهي أكبر جزيرة مقابل الساحل الأذري وتحتوي على أنواع كثيرة من الطيور. وتوجد جزيرة واحدة مقابل الساحل الإيراني جنوب شرق البحر تسمى "آشوراده" وتتبع محافظة گلستان

في إيران، (يلفظ الحرف الأول من كلمة گلستان كـالجيم فـي اللهجـة العربيـة) (السباعي، 2003: 107)

3-2 الأهمية الجيوستراتيجية لبحر قزوين

أوضح ريمون آرون أن "الإستراتيجية والدبلوماسـية خاضـعتان كلتاهمـا للسياسة أي لرؤية المجموعة أو مسؤوليها حول المصلحة الوطنيـة". يـضيف "أن السياسة في وقت السلم، تستخدم الوسائل الدبلوماسية دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل. وفي زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسـية، طالما أن الأخيرة هي التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايـدين وأنهـا تواصـل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواء التهديد بالتدمير أو بفرض حل سلمي عليه"، فالحرب كعمل من أعمال العنف ليست هدفاً بحد ذاته، إنها وسيلة لهدف أبعد وهـو إخضاع طرف ما لإرادة طرف آخر والاتصالات الدبلوماسية ترمـي فـي نهايـة المطاف إلى إقناع أحد الأطراف بعمل ما يرغب فيه طرف آخـر.(ربيـع، مقلـد، 1994)

الجيوستراتيجية: هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهـتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المـشكلات الاقتـصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية (عابد، 2010).

قديماً استخدم بحر قزوين منفذا للتصريف الداخلي للأنهار التي تصب فيـه، ومع اتساع الأفق المعرفي لدى الإنسان وكثرة أنشطته قام باستخدام بحر قزوين في صيد الأسماك والتنقل البحري (إبراهيم، 2006: 38).

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية بدأت الأهمية الإستراتيجية لبحر قـزوين، وذلك حينما توجهت القوات الألمانية باتجاه القوقاز وذلك بسبب الرغبة في السيطرة على منابع البترول وقطع الإمدادات علـى الجـيش الروسـي، وتـذكرنا معركـة ستالينغراد الشهيرة والتي تعتبر أهم معركة في تلك الحرب وكانت علامة بارزة في الصراع على النفط (الخثلان، 2000: 10).

ويحوي بحر قزوين أربعة أحواض ترسيبية رئيسية للهيـدروكربون تحـوي معظمها خزانات للنفط والغاز الطبيعي، ولا تزال غالبية هذه الأحواض- وخاصـة البعيدة منها عن خط الساحل وفي قاع البحر- دون استغلال لأسباب تقنية وخلافات بين الدول المشاطئة للبحر، وقد أعطت هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عـام 2002 تقديرات دقيقة عن الاحتياطي المؤكد تتراوح بين (18 و 34) بليون برميل، بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل إلى (250 و 270) بليون برميل، وتمثـل هذه التقديرات ثلث احتياطي بترول الشرق الأوسط، وتتفوق بنحو الضعـف علـى الاحتياطتي المؤكد للولايات المتحة البالغ (22) بليون برميـل (الـسباعي،2003، 106).

وفيما يخص الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد نحو (170) تريليون قـدم مكعب، ومن الاحتياطي المحتمل بين (243 و248) تريليون قـدم مكعـب، ولـدى تركمنستان احتياطي مقداره (100) تريليون قدم مكعب ولـدى كازاخـستان (65) تريليون قدم مكعب، وهو ما يجعلهما ضمن قائمة أكبر عشرين دولة في الاحتياطي المؤكد للغاز في العالم، أما أوزبكستان القريبة (وإن كانت غيـر مـشاطئة للبحـر) فلديها (66) تريليون من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي (الموسوعة الحرة).

ويرى مدير مشروع منطقة بحر قزوين بمؤسسة كمبريدج لبحوث الطاقة بالولايـات المتحدة الأمريكية الدكتور (لورينت روسكاس) أن هذا الموضوع قد شـهد خلطـاً ومبالغة هائلين في وسائل الإعلام، حيث قدرت احتياطيات النفط في منطقـة بحـر قزوين بـ(200) مليار برميل، وما ثبت منها حتى الوقت الحالي ما بين (25-30) مليار برميل من النفط ومكثفاته، إلا انه يعتقد أن هناك احتمـالات كبيـرة لتحقيـق اكتشافات هائلة في المستقبل ولا يستبعد كـذلك التقـديرات بـشأن وجـود قاعـدة للاحتياطي في المنطقة بحد أقصى (50-75) مليار برميل (الخزار، 2007)، ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن ثروات بحر قزوين النفطية تتراوح ما بين 15 و 40 مليار برميل وهو ما يمثل 1،5 % إلى 4% من الاحتياطات العالمية النفطيـة، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فتبلغ حسب تقديرات الوكالة الدولية مـا بـين 6.7 و 9.2 تريليون متر مكعب وهو ما يمثل نسبة 6% إلى 7% من الاحتياطـات

العالمية لإنتاج الغاز (عبيد، 2000: 54) (انظر الجدول رقم 1، 2: ص 17)، بينما تشير دراسة أخرى إلى أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة في بحـر قزويـن تقـدر بـ(176.5) مليار برميل، وهذا يشكل (17.1%) من الاحتياطي العالمي المؤكـد القابل للاستخراج، ويبين المصدر نفسه أن مجمل الاحتياطات الغازية فـي المنطقـة تصل إلى (14.5) تريليون متر مكعب وهذا ما يعادل (9.7%) من أجمالي احتياط الغاز الطبيعي (مولاي، 2006: 61) وإضافة إلى النفط الخام تضم منطقـة بحـر قزوين ثروات ضخمة متعددة من الذهب، النحاس اليورانيـوم، والفلـزات الثقيلـة الأخرى(عثمان، 49:2002) بيد أن التعقيدات الفنية والاقتـصادية والجيوبوليتكيـة والعرقية قد تعوق استخراج احتياطيات النفط والغاز، إضافة لكـون بحـر قـزوين منطقة بحيرة مغلقة (محاطة باليابسة من جميع الجهات)، مما يعرقل إيصال النفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك العالمية، وهذا يعني ضرورة وجود استثمارات كبرى لإنشاء بنية تحتية جديدة للتصدير إذا ما أريد لنفط بحر قزوين الوصول إلى البحـار المفتوحة، وهكذا سوف تكون تكاليف النقل ضخمة بالمقاييس العالمية، مما سـيؤثر سلباً في التكلفة الاقتصادية لتنمية ثروات بحر قزوين، ناهيك عـن تبـاين الـرؤى وصراع المصالح الذي يجعل من النقل مشكلة سياسية تمامـاً كمـا هـو مـشكلة اقتصادية. ومنذ استقلال الدول النفطية في وسط آسيا، والقزوينيـة منهـا بالـذات وانفتاح المعلومات عن الثروة النفطية فيها على العالم بدأ التنـافس المحمـوم بـين الشركات الغربية والقوى الدولية والإقليمية على تلك الثـروات المكتـشفة، ويبـدو واضحاً أن هناك مستويين من التنافسات احدهما مواقف الـشركات العالميـة غيـر المعنية كثيراً في المدلولات السياسية لمد الخطوط في اتجاه أو آخر، والآخـر هـو المواقف السياسية والاستراتيجية للقوى الدولية، التي تؤثر بـدورها علـى مواقـف الشركات، هذا إضافة إلى مواقف الدول الإقليمية التي تتخوف من ارتهان نفطها لهذه القوة أو تلك بدرجة أو بأخرى (مركز الدراسات السياسية والإسـتراتيجية، 2002: 55)

وقد دخلت منطقة قزوين حلبة الاهتمام الدولي، كمنطقة واعـدة غنيـة بـالنفط والغاز الطبيعي وتزود الغرب والشرق (الصين) منه(عبيد، 2000، 54)، ومنطقة

بحر قزوين تحتل المركز الثالث على المستوى العالمي من حيث توفر المخـزون النفطي بعد منطقة الخليج العربي ومنطقة سيبيريا (حلاوة، 1994، 4).

وحسب ما قرأت من معلومات عن اذربيجان من حيث امتلاكها لمخزونـات هائلة من النفط والغاز فاعتقد بإمكانية إن نطلق عليها كويت القرن الواحد والعشرين وهذا ما يؤيده الكثير من الاقتصاديين في العالم ومنطقة بحر قزوين وعلى الرغم ما تحتويه من ثروات هائلة من النفط والغاز إلا أنها لا يمكن مقارنتها بمنطقة الخلـيج العربي ومخزونها الهائل من النفط والغاز الطبيعي (عبيـد، 2000: 54)، وبعـد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م، وظهور جمهوريات جديدة في المجتمـع الدولي، بدأت الصراعات في التفجر في هذه المنطقة المهمة وذلك بسبب ما تحتويه هذه المنطقة من احتياطيات ضخمه من البترول والغاز الطبيعي، ولا زالـت هـذه المنطقة بعيدة عن الاستقرار السياسي والاقتصادي (احمد، 2005: 178).

والتقديرات السابقة كانت سبباً في إثارة أسواق النفط العالمية، وهذه التقديرات احدثت ارتياح كبير لدى المستهلكين في مقابل قلق كبير لدى الدول المنتجة، والتـي تخوفت من الآثار التي سوف تؤديها هذه الثروات على اسعار النفط فـي الاسـواق العالمية.

الجدول رقم (1)

الاحتياطي المؤكد (بليون برميل) من النفط في بحر قزوين

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
روسيا	48.573	48,573	48,573	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000
تركمنستان	0,546	0,546	0,546	0,546	0,546	0,546	0,546	0,600	0,600	0,600
كازاخستان	5,417	5,417	5,417	9000	9000	9000	9000	30000	30000	90000
أذربيجان	1,178	1,178	1,178	7,000	7,000	7,000	7,000	7,000	7,000	7,000
إيران	89,700	89,700	89,700	89,700	125,80	125,80	132,00	136,270	138,400	136,150

المصدر: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية

الجدول رقم (2)

الاحتياطي المحتمل (بليون برميل) من النفط في بحر قزوين

الدولة	الاحتياطي المحتمل دراسة أجريت في آب 2005
روسيا	7
تركمنستان	38
كازاخستان	92
أذربيجان	32
إيران	15

المصدر: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية

وتكشف الإحصاءات الصادرة عن شركة البترول البريطانية عام 2003 عن حجم إنتاج المنطقة من الغاز الطبيعي خلال الفترة من 1992-2002، وهـو مـا يرصده الجدول التالي:

جدول رقم (3)

إنتاج الغاز الطبيعي في الدول المطلّة على بحر قزوين خلال الفترة من 1992-20002 بليون متر مكعب

الدولة / السنة	أذربيجان	كازاخستان	روسيا	تركمانستان	إيران	المجموع	إنتاج عالمي	نسبة من الإنتاج العالمي
1992	7.4	7.6	579.4	56.1	25	693.5	2045.2	%33.9
1993	6.3	6.2	576.5	60.9	27.1	668	2080	%32.11
1994	6	4.2	566.4	33.3	31.8	641.7	21009	%30.54
1995	62	5.5	555.4	30.1	35.3	632.5	2141.2	%29.53
1996	5.9	6.1	561.1	32.8	39	644.9	2235.3	%28.85
1997	5.6	7.1	532.6	16.1	47	608.9	2239.3	%27.19
1998	5.2	7.4	551.3	12.4	50	62634	2290	%27.34
1999	5.6	9.3	551	21.3	56.4	643.6	2351,6	%27.34
2000	5.3	10.8	545	43.8	60.2	665.1	2351.6	%27.30
2001	5.2	10.8	542.4	47.9	63.3	669.6	2493.3	%26.85
2002	4.8	12.3	554,9	49.9	64.5	686.4	2527.6	%27.15
نسبة من الإنتــاج العالمي	%0.2	%0.5	%22	%2	%2.6	%27.3	-	-

المصدر: إبراهيم، 2006 ص 102.

جدول رقم (4)

إنتاج النفط في منطقة بحر قزوين (الإنتاج القائم والمتوقع) ألف برميل/ يومياً

السنة / الدولة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
أذربيجان	251	186	282	406	1112	954	519
كازاخستان	516	409	736	1629	2246	2484	2144
تركمانستان	114	100	154	272	318	333	251
روسيا	-	-	-	32	100	85	63
إيران	-	-	-	-	-	-	-
المجموع:	881	695	1172		3786	3856	2977

المصدر: خليل، 2003، ص 51.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع معدلات إنتاج النفط في كل من أذربيجـان وكازاخستان وتركمانستان، وذلك نتيجة اهتمام هذه الدول بتطوير قطاع الطاقة لديها، وسعيها الدائم لجذب الاستثمارات والشركات الأجنبية للعمل في هذا القطـاع، ممـا يتيح لديها إمكانية زيادة إنتاجها بمعدلات مرتفعة خلال الأعوام القادمة، وهو ما يمثل خطوة جادة في طريق زيادة الدخل القومي لهذه الدول، حيث تمل عوائـد وفوائـد موارد الطاقة أحد أهم دعائم الاقتصاد بها.

والتقديرات السابقة كانت سبباً في إثارة الاهتمام في أسواق الـنفط العالميـة، وهذه التقديرات أحدثت ارتياح كبير لدى المستهلكين في مقابل قلق كبير لدى الـدول المنتجة، والتي تخوفت من الآثار التي سوف تؤديها هذه الثروات على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ويلاحظ مما سبق أيضاً أن جميع الدول المطلة على بحـر قـزوين تتمتـع باحتياطات ضخمة من البترول، وخاصة دولة كازاخستان حيـث إن اغلـب هـذه الاحتياطات تتركز فيها، وتشير معظم التقديرات إلى إن أكثر من نـصف الثـروات النفطية المحتملة موجودة في كازاخستان، وعلى الرغم من تفاوت التقديرات الخاصة باحتياطات البترول والغاز الطبيعي التي يتمتع بها بحر قزوين، إلا إن هذه المنطقـة تعاني الكثير من المشكلات السياسية التي تعوق توصيل البترول والغاز إلى الأسواق العالمية (فكري، 2007).

والحقيقة إن الاحتياطات الضخمة من البترول والغاز الطبيعي التي تتمتع بها منطقة بحر قزوين لن تجلب معها الثروة إلى الدول المحيطة بالمنطقة، وتحول هـذه الاحتياطات إلى بترول يتم التعامل معه بمشاركة الشركات الغربية ستكون في غاية الصعوبة (حلاوة، 1994: 6)، وتعتبر منطقة بحر قزوين من اغني المناطق فـي العالم من ناحية إنتاج الغاز الطبيعي، وحسب تقديرات المحللين فان هـذه المنطقـة تنتج حوالي ثلث إنتاج العالم من الغاز الطبيعي (إبراهيم، 2006: 100).

وظهرت بعض الشكوك حول دقة التقديرات الأمريكيـة لاحتياطـات الـنفط والغاز الطبيعي التي تتمتع بها منطقة بحر قزوين، وبأت بعض التقـديرات البديلـة التي تشير إلى أن ما يحتويه بحر قزوين من ثروات اقل بكثير من أن يجعله بديلاً أو

منافسا لمنطقة الخليج العربي، وأصبح الحديث اليوم عن احتياطات منطقة بحر قزوين على أنها تعادل احتياطي بحر الشمال، وأهم دراسة شككت في التقديرات الأمريكية وكان لها أصداؤها بين المهتمين من مستثمرين ومنتجين وكذلك المستهلكين هي الدراسة التي قام بها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية والتي نتج عنا نوعا من التراجع في درجة الاهتمام بمنطقة بحر قزوين على اعتبار أنه مصدراً أساسياً في إنتاج البترول، وقد ورد في الدراسة التي صدرت عام 1998م بأن احتياطات بحر قزوين من البترول تتراوح بين (25 و 30) مليار برميل فقط وهذا يعادل سدس إلى ثُمن التقديرات الأمريكية، والدراسة السابقة أوصت بإعادة النظر في التقديرات التي وصفتها بالمبالغة، كما أشارت الدراسة إلى أن أهمية مصادر الطاقة في قزوين أقل بكثير مما نعتقد وذلك لثلاثة أسباب هي:

1 – محدودية حجم الموارد.

2 – تكلفة الاستخراج العالية.

3 – البطء الشديد في عملية التنقيب. (الخثلان، 2005: 14)

3-3 الدول المطلة على بحر قزوين

قبل انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م لم يكن يحيط ببحر قزوين إلا دولتان فقط هما الاتحاد السوفييتي السابق والجمهورية الإسلامية الإيرانية وكانا يستفيدان من ثروات بحر قزوين بالتراضي فيما بينهما وذلك حسب اتفاقيات موقعة بينهما ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي استقلت العديد من الجمهوريات التي كانت تحت مظلته ومنها جمهورية أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وهذه الدول لها سواحل طويلة على بحر قزوين وبذلك أصبحت الدول المطلة على بحر قزوين خمسة دول هي روسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وإيران وسوف يتم التعريف بهذه الدول بشكل مختصر:

أولاً: روسيا الاتحادية

تأسست جمهورية روسيا الاتحادية عام 1917م، ولقد انضمت إلى الاتحاد السوفييتي السابق في ديسمبر من العام 1922م (إبراهيم، 2006: 25) وبعد انهيار

الاتحاد السوفييتي في العام 1991م أصبحت روسيا هي الوريثة الشرعية له، هـي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (عبد السلام، 2008) حيث تبلغ مساحة روسيا الاتحادية حوالي 17.075.400 كيلو متر مربع (إبراهيم، 2006:38) ويبلـغ عـدد سكانها حوالي 145 مليون نسمة وهي تحتل المركز السابع من حيث عدد الـسكان البالغين يعيش 12 مليونا منهم في موسكو العاصمة وكادت الدولة تتعرض لكارثـة ديمغرافية حيث تناقص السكان بعد تفكك الاتحاد السوفييتي بنسبة كبيرة وهـذا مـا جعل حكومة روسيا الاتحادية تقيم برامج لتشجع على الإنجاب وتدعم العائلة وتمنح الأم ميزات ودعم مالي واجتماعي خاص، والكثافة السكانية تبلغ حـوالي 8.3 لكـل 209 نسمة (عبدالسلام،2008).

تمثل روسيا جسرا بين قارتي أوروبا وآسيا إذ يحدها من الشرق بحر بيرنـغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادئ. ومـن الغرب تحدها بيلاوروسيا (روسيا البيضاء) ولاتفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج، ويقع إقليم كالييننغراد الروسي بين ليتوانيا وبولندا. بينما يحدها مـن الـشمال بحـر بارنتس وبحر كارا وبحر لابتيف وبحر شرق سيبريا وبحر تشوكوتكا، وجميع هـذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي. أما من الجنوب فتحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود. بينما تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية. ومن هنا يتبين الموقع الاستراتيجي لروسيا المساحة، وتطل روسيا الاتحادية على بحر قزوين من خلال جمهورية داغستان (إبراهيم، 2006: 38)، ويدين سكان روسيا بالديانة المسيحية وبنسبة (80%) من إجمالي عدد السكان، وكانت بداية انتشارها منذ عام 988م، كما توجد فئـات قليلـة مـن البروتـستانت والكاثوليك، وكذلك انتشر الإسلام في روسيا حيث تبلغ نسبة المسلمين (14%) مـن إجمالي عدد السكان، أما نسبة من يعتنقون الديانة اليهودية فتبلغ حـوالي (2%) من إجمالي عدد السكان واللغة الرسمية في روسية هي الروسية وهي إحدى اللغات السلافية وتعتبر اللغة الأكثر استخداما من بين اللغات السلافية في أوروبا ويبلغ عدد متكلميها حوالي 320 مليون نسمة وهي اللغة الرسـمية فـي الـبلاد (عبدالـسلام، 2008)، وتوجد العديد من اللغات الأخرى في روسيا فمثلا في جمهورية تتارستان

تعتمد اللغة التترية إلى جانب اللغة الروسية الرسمة، أما عاصمة جمهورية روسـيا الاتحادية فهي موسكو وهي من أهم المدن الموجود في البلاد وكذلك توجد الكثير من المدن المهمة في البلاد منهـا سـانت بطرسـبورغ، نيجنـى نوفغـورود، نوفوسيبيرسك، يكاتيرينبورغ، سامارا، أومسك، أوفا، قازان، تشيلابينسك، بيرم.

ثانياً: جمهورية إيران الإسلامية

إيران بلاد قديمة في تمدنها وتاريخها ويطلق عليها اليوم بين كتاب الإفـرنج اسم فارس مع أن اسمها من أقدم الأزمان وأما فارس أو فرس فاسـم ولايـة مـن ولاياتها، ويسميها العرب بلاد العجم من جمشيد مؤسس الدولة العجمية ويعرف عند الإفرنج باسم اشمينس (مكاريوس و شاهين، 2003: 1)، عرفت إيران في التـاريخ القديم باسم بلاد عيلام حيث ظهرت أول دولة عيلامية على الأراضي الإيرانية فـي الألف الثالث قبل الميلاد (السبعاوي، 2003:63)

اسم إيران الذي يطلق عليها حالياً اتخذته أسرة بهلوى اسماً لها وهذا الاسـم أُشتُق من كلمة (آريا) والتي تعني اسم الشريف أو انه يرجع إلى قبائل الرعاة الذين كانوا يعرفون باسم (أريان) (الشيخ، 1997:237).

تقع جمهورية إيران الإسلامية في غرب أسيا بين دائرتي عـرض (29،40) شمالاً، وخطي طول (54، 63) شرقاً ويحدها من جهة الشمال بحر الخزر (قزوين) بطول (644كم) وكذلك تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا ويحدها من جهة الجنـوب الخليج العربي ومن جهة الشرق يحدها كلا من أفغانستان وباكـستان ومـن جهـة الغرب فيحدها كلا من العراق وتركيا (إبـراهيم، 2006: 22)، وتبلـغ المـساحة الإجمالية لجمهورية إيران الإسلامية حوالي (1.648.195)كم مربع (الـسبعاوي، 2003: 63) وتبلغ نسبة المياه حوالي (0.7%) من إجمالي المساحة الكلية، ويبلـغ عدد سكان إيران حالياً أكثر من 74.196.000 نسمة، وذلك حسب إحـصائية عـام 2009م، يشكل المسلمون معظم السكان وتبلغ نسبة أتباع المذهب الـشيعي ألاثنـي عشري (71 %) وهو الدين الرسمي للدولة وتبلغ نسبة أتباع المذهب السني 29 % من السكان وهناك أقليات دينية أخرى بينها البهـائيين، المنـدائيين، الزرداشـتيين، اليارسانيين، اليهود والمسيحيين إضافة لعرقيات مختلفة كالأكراد التركمان والبلوش

والأرمن والعرب وغيرهم ويتمركزون في شمال غرب إيران وجنوب غرب إيران (عبدالسلام، 2008)

ويبلغ متوسط معدل نمو السكان حوالي 1.6% للفترة من 1990 إلى 2001م، وكذلك بلغت كثافة السكان في عام 2001م حوالي 42 نسمة في الكيلو متر المربع وذلك طبقا لإحصائيات تقرير البنك الولي عن التنمية في العالم لعام 2003م (مؤسسة الأهرام الدولية، 2003: 22، 23)

وإيران تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي حيث جعل منها هذا الموقع جسر عبور بين دول وسط وجنوب أسيا من جهة وبين دول شرق البحر المتوسط من جهة أخرى لعدد قرون (إبراهيم، 2006:23).

ومن أهم مدن جمهورية إيران الإسلامية عاصمتها طهران وهي تجمع خليط من الفرس والأتراك والأكراد والعرب والبلوش وكذلك مدينة قم واغلب سكانها من الفرس وكذلك مدينة مركزي وأغلبية سكانها من الفرس، أما اللغة الرسمية في إيران فهي اللغة الفارسية وكذلك توجد العديد من اللغات الأخرى (عبدالسلام، 2008).

ثالثاً: جمهورية أذربيجان

يمتد تاريخ أذربيجان إلى الآلاف السنين قبل الميلاد، وكان في العصور القديمة يطلق عليها اسم أتروباتينا ولكن هذه التسمية تغيرت أكثر من مرة، فلقد أطلق عليها اسم آدرباداجان بتأثير من الفرس، وكذلك أطلق عليها اسم آدربايجان بتأثير من العرب ثم اسم أذربيجان وهي التسمية الحالية للجمهورية (اجايف، جريجوريف، 1982: 7)، وهي الجمهورية الإسلامية الوحيدة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق التي تقع في إقليم القوقاز خارج أسيا الوسطى (عبد الحكيم، د. ت: 206)، وقد استقلت جمهورية أذربيجان في أغسطس من عام 1991م وتم قبول عضويتها في الأمم المتحدة في شهر مارس من العام 1992م (عبدالسلام، 2008) وقد أعلنت جمهورية أذربيجان جمهورية اشتراكية سوفيتية في 28 ابريل من العام 1920م وفي عام 1922م اتحدت فيدراليا مع كلا من جورجيا وأرمينيا لتشكل جمهورية ما وراء القوقاز السوفييتية الفيدرالية الاشتراكية، ثم أعلنت انفصالها عن الدول السابقة في عام 1936م لتصبح إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي (إبراهيم، 2006: 18).

تقع جمهورية أذربيجان في القسم الشرقي من ما وراء القفقاس، ولها ساحل على بحر الخزر (قزوين) يبلغ طوله حوالي 800 كيلو متر (اوغلو، 1997: 6)، وتظم أذربيجان بعض الأقاليم مثل إقليم ناغورني كارباخ وكان يتمتع بالحكم الذاتي وبسب هذا الإقليم دارت حرب بين أذربيجان وأرمينيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وكذلك فاليم جمهورية ناخيتشيفان وهي ذات حكم ذاتي وتقع جنوب البلاد بالقرب الحدود مع إيران وأرمينيا (السبعاوي، 2003:56)، ويحد جمهورية أذربيجان جمهورية إيران من الجنوب، ومن الشمال تحدها جمهورية داغستان، ومن الشرق بحر الخزر (قزوين)، ومن الغرب كلا من أرمينيا وتركيا، ومن الشمال الغربي تحدها جمهورية جورجيا (عبدالسلام، 2008) وتبلغ مساحة جمهورية أذربيجان الإسلامية حوالي (86600) كيلو متر مربع، ومعدل كثافة السكان للكيلو المتر المربع الواحد (8604) نسمة (اوغلو، 1997: 6).

ويبلغ عدد سكانها حوالي 8.635.000 نسمة، حسب إحصاء أبريل 2008م (الموسوعة الحرة،)، وتنحدر أصولهم من القبائل التركية والخزرية والبلغارية والألبانية (السبعاوي، 2003: 57)   وتبلغ نسبة المسلمين منهم حوالي (93.4%) منهم (70%) يعتنقون المذهب الشيعي، و (30%) يعتنقون بالمذهب السني، ويمثل الروس الأرثوذكس نسبة (2.5%)، والمسيحيون الأرمن بنسبة (2.3%)، والنسبة الباقية والتي تقدر بحوالي(1.8%) من إجمالي عدد السكان فيتبعون لديانات أخرى (عبدالسلام، 2008).

ويوجد في جمهورية أذربيجان حوالي واحد وستون وحدة إدارية وحوالي خمسة وأربعون مدينة كبيرة وكذلك مائة وخمسة وعشرون مركز قضاء وناحية، ومن أهم مدن جمهورية أذربيجان مدينة باكو – باكي وهي عاصمة الجمهورية وهي مدينة قديمة تقع على ساحل بحر الخزر (قزوين)، وكذلك مدينة كنجة وهي مدينة صناعية مهمة في جمهورية أذربيجان (اوغلو، 1997: 9، 12، 13).

أذربيجان بلد متطور سواء في مجال النفط والنسيج وصناعة السجاد وصيد الأسماك وفي المجال الزراعي كذلك، وتركز أذربيجان على استثمار الموارد الطبيعية التي يتمتع بها بحر قزوين، أما اللغة الرسمية في جمهورية أذربيجان

الإسلامية فهي اللغة الأذرية والتي تنحدر من أصول تركية بالإضـافة إلـى اللغـة الروسية (السبعاوي، 2003:57)، ويعتبر مستوى الدخل في أذربيجان اقـل مـن المتوسط (عبدالسلام، 2008) Hما من حيث الأنهار الموجودة فيها فيعتبر نهر كورا أهم وأكبر أنهار جمهورية أذربيجان الإسلامية ويشكل حوض هذا النهر أهم المناطق الزراعية في الدولة (الموسوعة الحرة).

رابعاً: جمهورية تركمنستان

ويطلق عليها تركمانيا TURMENIYA أو بلاد التركمـان TURNKMEN وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وقد تشكلت كجمهورية في عـام 1924م، وفي 27من شهر أكتوبر من العام 1925م انضمت إلى الاتحاد السوفييتي، ثم انفصلت وأعلنت استقلالها وحرية أراضيها عن الاتحاد في أواخر عـام 1991م بعد انهياره (الخفاف، الموفي، 1995: 133)، وهي الآن مـن أغنـى دول بحـر قزوين حيث تتمتع بالثروات الطبيعية الإستراتيجية لاسيما النفط والغـاز الطبيعـي (السبعاوي، 2003: 81، 82).

تقع جمهورية تركمنستان في الطرف الجنوبي لأسيا الوسطى، حيث يحـدها من الغرب بحر الخزر (قزوين)، ومن الشرق تحدها جمهورية أوزبكستان، ومـن الشمال تحدها جمهورية كازاخستان، ويحدها من الجنوب الغربي جمهورية إيـران، ومن الجنوب الشرقي تحدها أفغانستان (إبراهيم، 2006: 23، 24).

وتبلغ المساحة الكلية لجمهورية تركمنستان حوالي 488000 كيلو متر مربع (اوغلو، 1997: 66)، وتشكل الصحاري حوالي 90% من مساحة البلاد (الخفاف، الموفي، 1995: 134)، ويبلغ العدد الكلي للسكان في جمهورية تركمنستان حوالي 5.110.000 نسمة وذلك حسب المتوقع في عام 2009م، أما الكثافة السكانية فيهـا فتبلغ حوالي 10،5 كيلو متر مربع لكل 208 نسمة (الموسوعة الحـرة)، وسـكان جمهورية تركمنستان الأصليون هم شعب (التركمان) الذي ينحدر من القبائل القديمة وهذه القبائل تنطق باللغة الفارسية (السبعاوي، 2003: 80)، وتتعدد القوميات فـي جمهورية تركمنستان، ولكن معظم السكان في البلاد هم مـن التركمـان ويمثلـون حوالي 77% من السكان، أما الاوزبك فيمثلون حـوالي 9% مـن الـسكان، أمـا

القازاق فيمثلون حوالي 2% من السكان، والتتار يمثلون حوالي 0.9% من السكان، وكذلك توجد في البلاد أقليات أخرى تشمل الأوكرانيين والاذريين والأرمن والروس البيض ويزداد عدد السكان في البلاد كل عام بنسبة 1.85% (عبد السلام، 2008).

وأغلب السكان في جمهورية تركمنستان يعتنقون الدين الإسلامي وتبلغ نسبتهم حوالي 83% من إجمالي عدد السكان، أما النسبة الباقة من إجمالي عدد السكان في البلاد فيعتنقون المسيحية (السبعاوي، 2003:81)، وأكثر من 50 % من هولاء السكان يعيشون في المناطق الحضرية، والنسبة الباقية منهم تعيش في الأرياف، وتتكون جمهورية تركمنستان من حوالي خمسة عشر مدينة رئيسية، وحوالي سبعين مدينة صغيرة (الخفاف، الموفي، 1995: 137).

اللغة الرسمية في جمهورية تركمنستان هي اللغة التركمانية، ولها العديد من اللهجات مثل تكه وارصاري، وصاريق، وجوؤور، وتوروخمن اما عاصمة جمهورية تركمنستان فهي مدينة عشقباد وهي من اكبر مدن البلاد وتعد مركزا للمؤسسات الصناعية، وتنتشر فيها صناعة المواد المعدنية، وكانت هذه المدينة طريقا مهماً للقوافل، والآن أصبحت مركزا للثقافة، والفنون، والسياسة والاقتصاد (أوغلو، 1997: 69، 70). وظهرت هذه المدينة بعد إن دمر الروس مدينة نسا حينما قاموا باحتلال تركمنستان في عام 1882م وقد قامت العاصمة عشق آباد على بعد خمسة أميال من مدينة نسا المدمرة (عبدالسلام، 2008)، وتوجد في البلاد الكثير من المدن الشهيرة منها مدينة كركي، ومدينة شادزهو، ومدينة ترزهن، ومدينة كوم ذاغ، ومدينة نبت داغ.

خامساً: جمهورية كازاخستان

كازاخستان أو قزقستان (كما كانت تنطقها الشعوب التركية) أو قيجاق كما كانت تسمى قديما (الموسوعة الحرة،)، وتعتبر جمهورية كازاخستان من إحدى جمهوريات أسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق بعد انهياره في عام 1991م (السبعاوي، 2003: 92)، وقد تأسست كازاخستان كجمهورية ذات حكم ذاتي، وتقع ضمن الاتحاد السوفييتي السابق في أغسطس 1920م، ثم أعيد

تشكيلها مرة أخرى في ديسمبر 1936م (إبراهيم، 2006: 27)، وقد أعلنت جمهورية كازاخستان استقلالها ووحدة أراضيها في 16 ديسمبر 1991م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق (الموسوعة الحرة).

وجمهورية كازاخستان تمتد فوق أراضي الهضاب المتموجة والتي تشكل قلب كتلة الأرض الأوراسية، وجمهورية كازاخستان يحدها من الشمال جمهورية روسيا الاتحادية، ومن الجنوب يحدها جمهوريتي قرغيزستان وأوزبكستان، ومن جهة الغرب يحدها بحر الخزر (قزوين) وجزء من تركمنستان ومن الشرق تحدها جمهورية الصين (الخفاف، الموفي، 1995: 123)، وتبلغ مساحة جمهورية كازاخستان حوالي 2.724.900 كيلو متر مربع ويقع الجزء الشمالي الغربي منها في قارة أوروبا (إبراهيم، 2006: 28).

ويبلغ عدد سكان جمهورية كازاخستان حوالي 16.196.800 نسمة وذلك حسب التوقعات لعام 2010م، ونسبة الكثافة السكانية كانت حوالي 224 نسمة لكل كيلو متر (الموسوعة الحرة)، ويتبع السكان إلى حوالي مائة قومية، حيث يوجد 46% من القازاق، وحوالي 35% من الروس، وحوالي 5% من الأوكرانيين، وحوالي 3% من الألمان، وحوالي 2% من الاوزبك، وحوالي 2% من التتار، وحوالي 2% من روسيا البيضاء، بالإضافة إلى تواجد قوميات أخرى تقدر بحوالي 5% من إجمالي عدد السكان، ويعيش منهم في الحضر حوالي 60%، والنسبة الباقية يعيشون في الأرياف (عبدالسلام، 2008)، وغالبية سكان جمهورية كازاخستان يدينون بالين الاسلامي على المذهب السني مثل الكازاخ والاوزبيك والتتار والاديغور، أما الباقي من السكان فيدينون بالمسيحية على المذهب الأرثوذكسي وهم الروس والأوكرانيين والبيلاروس، أما اللغة الرسمية في جمهورية كازاخستان فهي اللغة الكازاخية والروسية وتبلغ نسبة الكازاخ الذين يجيدون اللغة الروسية حوالي 55% أما نسبة الروس الذين يجيدون اللغة الكازاخية فتبلغ حوالي 95% (السبعاوي، 2003: 91)، وعاصمة الجمهورية هي مدينة المآتي ثم تم تغيير العاصمة إلى مدينة (اقمولا) وأطلقوا عليها اسم (آستانه) (إبراهيم، 2006: 29).

جمهورية كازاخستان تتكون من حوالي 17 ولاية، وتـضم هـذه الولايـات حوالي 72 مركزا حضريا، وحوالي 170 مركزاً شبة حضري، ويتركز الاهتمام في جمهورية كازاخستان على استكشاف واستثمار مـوارد الـنفط والغـاز الطبيعـي (السبعاوي،2003: 95).

3-4 الوضع القانوني لبحر قزوين

إن عملية إعادة صياغة الوضع القانوني لبحـر قـزوين لا زالـت تواجـه صعوبات كبيرة وأن القانون الدولي العام غير قادر على توفير إطار واضح لتعيـين هذا النظام القانوني المقترح، ولا توجد سابقة تاريخية مباشـرة يمكـن اسـتغلالها كنموذج للوضع القانوني لبحر قزوين (قاسم، 2002: 217)، وفي إطـار الـسياق السابق، يمكن القول إنه اعتماداً على التكييف القانوني وتحديد ماهية الوضع القانوني لبحر قزوين سوف تتوصل دوله إلى حل مسائل عدة من قبيـل اسـتغلال مـوارده النفطية وكيفية نقلها وخطوط النقل إلى السوق العالمية ومسائل الملاحـة والـصيد والبيئة.

الوضع القانوني لبحر قزوين حتى عام 1991:

خضع الوضع القانوني في بحر قزوين لاتفاقيات ثنائية بين إيران والاتحـاد السوفيتي السابق حتى عام 1991، هذه الاتفاقيات ركزت على القـضايا الملاحيـة والصيد، ولم تشتمل على جميع المجالات المرتبطة ببحر قزوين علماً أنها لم تناقش أي قانون في مجال الحد من التلوث ودعم البيئة و لم تتطرق إلى كيفيـة اسـتغلال الموارد في بحر قزوين، وبشكل عام لم تعترف إيران رسمياً بمثل هذا الـنهج كمـا خلت تلك الاتفاقيات من حل لقضايا ترسيم الحدود، وكان السبب في ذلـك أن بحـر قزوين كان بحيرة إيرانية سوفيتية مشتركة، وقد تناولت ثـلاث اتفاقيـات إيرانيـة سوفيتية مشتركة الوضع القانوني لبحر قزوين، كان أولها اتفاقية الصداقة عام 1921 ثم اتفاقية عام 1935 حول القضايا التجارية والملاحية ثم اتفاقية عام 1940 وهـي مشابهة لاتفاقية 1935 ومقرراتها (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002: 56).

3-4-1 الملاحة في بحر قزوين

تناولت جميع الاتفاقيات المبرمة بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق قضية الملاحة في بحر قزوين، حيث أشارت المادة (11) من اتفاقية 1921 بأن تعترف كل من الدولتين رسمياً بالحقوق الملاحية في بحر قزوين وجاء فيها مايلي: (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002:57)، "يعلن كلا الطرفين ابتداء من يوم توقيع المعاهدة موافقتهما بأن تتمتع سفن كلا الطرفين بالحقوق الملاحية المتساوية في بحر قزوين" وقد استخدم النص السابق كلمة السفن بشكل عام مما يعني أن جميع السفن التابعة لطرفي الاتفاقية لها الحق في الملاحة داخل بحر قزوين بما فيها السفن الحربية، ومن هذا يتضح أنه إذا كانت لسفن طرفي المعاهدة حق الملاحة في بحر قزوين فلديها بالتأكيد إمكانية الدخول إلى المياه الإقليمية للدولة الأخرى، لكن البند 4 من المادة 12 في اتفاقية 1940 وضع صورة واضحة للمياه الساحلية بكل دولة، وعلى هذا النحو إذا أقدمت سفينة حربية على إختراق المياه الساحلية فعليها أولاً الحصول على إذن من حكومة الدولة الساحلية، ونفس الوضع بالنسبة للمياه الإقليمية خلف الخطوط الساحلية للدولتين واوردت اتفاقية 1935 أنه لا يوجد أي حق ملاحي للحكومات الأجنبية في بحر قزوين واتفق الجانبان على التنسيق طبقاً للأسس المدرجة في معاهدة 1921، ولم تتناول الاتفاقية سبل الطيران في أجواء بحر قزوين، ومن هنا يتضح أن الطائرات المدنية والعسكرية للدولة الساحلية يمكنها التحليق في أجواء بحر قزوين(عباس، 2003: 80).

قضية التلوث في بحر قزوين:

قضية التلوث في بحر قزوين لم تحظى خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي بأهمية أو تنظيم قانوني، حيث كان عدد السفن في تلك الفترة قليل جداً، ولم تكن تكنولوجيا إستخراج النفط والغاز قد تطورت، وقد تعرضت بيئة البحيرة إلى تلوث ضخم بسبب انغلاق البحيرة وعدم وجود مجاري بحرية متصلة بها، ومن هنا أصبحت قضية التلوث في بحر قزوين أحد أهم القضايا المرتبطة بتلك البحيرة، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002: 57). أما أكثر الاتفاقات تفصيلاً فهي معاهدة عام 1940م، حيث ضمت مجموعة من القواعد القانونية التي

يستند إليها الطرفان لمعالجة الوضع القانوني لبحر قزوين، وقد أقرت هذه الاتفاقية وجود منطقة خالصة لكل من الطرفين مساحتها (10) أميال بحرية وهي ملاصقة للشاطئ لأغراض الصيد واستغلال ثروات البحر الحية، وأكدت هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة عشرة والمذكرات المتبادلة أن قزوين في نظر الحكومتين هو بحر إيراني – سوفييتي، ولهذا السبب اشتد الخلاف بين الفقهاء في كيفية الاستناد إلى اتفاقية عام 1940 من أجل تأييد وجهات النظر المختلفة حول الوضع القانوني لبحر قزوين(زاده، 2003: 51).

هذه الاتفاقية هي تأكيداً لمبدأ الملكية المشتركة لبحر قزوين، إلا أنها لم تحدد أو تعين حدوداً إقليمية بحرية لأي من الدولتين، باستثناء منطقة العشرة أميال البحرية المخصصة لأغراض الصيد لا توجد أية إشارة إلى وجود مياه إقليمية داخل البحر. وأن هذه البنود كانت تعكس نية الطرفين لوضع القواعد القانونية ذات الصلة بالملاحة البحرية والتجارية، ولم تتعرض لأية قضايا حدودية، وأن النصوص ذات الصلة بالملاحة والصيد لا تنطبق تلقائياً على حقوق التعدين واستغلال الموارد المعدنية في قاع البحر، بل ولم يقم الطرفان بتعديلها بعد اكتشاف البترول من ساحل أذربيجان.

وبغض النظر عن الجدل القانوني المستمر حول الآثار العامة لتلك الاتفاقيات، فإن هناك مجموعة من المبادئ القانونية التي يمكننا استخلاصها منها: (قاسم، 2002: 250- 251).

1- أن نصوص الاتفاقات تنشئ بوضوح حقوقاً ملاحية واقتصادية وعسكرية خالصة لكلا الطرفين، مع استبعاد أية أطراف ثالثة.

2- أن الإتفاقية تنشئ بوضوح منطقة صيد خالصة لكل طرف مساحتها عشرة أميال، مع عدم وجود ما يمنع من ممارسة حقوق الصيد فيما يتجاوز هذه المنطقة الخالصة، الأمر الذي يفترض وجود سند لادعاء ملكية مشتركة لموارد سائر البحر.

3- أن الاتفاقات غير معنية بأية مسائل إقتصادية أخرى خلاف الصيد التجاري أو الملاحة، فلا يوجد ما يشير إلى إستغلال الموارد المعدنية للقاع.

4- أن الاتفاقات لم تحدد أو تعين حدودا بحرية لا لسطح الماء ولا للقاع، بخلاف منطقة الصيد بمساحة 10 أميال.

إن عدم وجود أي نصوص تتعلق بتعيين الحدود البحرية أو تنظـيم العلاقـات فيما بين الطرفين، يؤثر على الوضع القانوني لبحر قزوين إستناداً إلى نـصوصها، بل إنها لم تحدد ما إذا كانت مياه قزوين التي تمتد فيمـا يتجـاوز منطقـة الـصيد الخالصة هي بالفعل مملوكة ملكية مشتركة أم لا؟ فالإتحاد السوفيتي سابقاً كان ينظر للنظام القانوني لقزوين على إنه بحر مغلق، والمبدأ السوفيتي للبحار المغلقـة كـان يهدف إلى الحد من الأنشطة التجارية والعسكرية في بعض المجاري المائية، حيـث أعلن السوفيت أن بحر قزوين والبلطيق والأسود بحاراً مغلقة، ولأن قزوين – على العكس من البحر الأسود والبلطيق – ليس له اتصال مباشر بالبحار المفتوحة فـإن تصنيف السوفيت له كبحر مغلق لم يلاق أية معارضة من القوى الخارجية والتـي نجحت في التغلب على الموقف السوفيتي من خلال اتفاقية جنيف عام 1958 (قاسم، 2002: 252).

إن وصف بحر قزوين على أنه بحر مغلق يساعد في التأكيد على الوضـع القانوني حيث كان الفقهاء السوفيت يفسرون نصوص الاتفاقات على أنها تعبير عن مبدأ البحر المغلق، وأن الممارسات السوفيتية تؤيد مثل هذا الافتراض فإن نظريـة الملكية المشتركة يمكن أن تستبعد أي وضع أو ترتيبـات فعليـة لتعيـين الحـدود البحرية، وسوف تمنع من ممارسة إيران والاتحاد السوفيتي من ممارسة السيادة خاج إطار منطقة العشرة أميال، فالاتحاد السوفيتي كان يعتـرف بـأن كـلاً مـن أرال وقزوين على أنها ضمن البحار المغلقة، لكن قزوين له نظامه التعاهدي الخاص بـه بالنظر إلى الإتفاقيات الإيرانية – السوفيتية، خاصة المادة 13 مـن معاهـدة 1940 التي تؤكد على وجود مثل هذا النظام من خلال تحديدها للحقوق الملاحية والتجارية للطرفين على موارد البحر(قاسم، 2002: 252)، بل ويبدو أن الفقه الإيراني يقودنا إلى ذات الغموض بالنظر إلى قزوين على إنه بحر مغلق، حيث نجد أن قـانون 19 مايو 1949 بشأن استكشاف واستغلال موارد الرصيف القاري يؤكد علـى فكـرة الاختصاص القومي على الموارد الطبيعية في الخليج الفارسي وبحر عمـان، ولـم

يشر إلى قزوين إلا بعد ست سنوات حيث أضيفت إلى المادة الثانية من القانون "فيما يتعلق ببحر الخزر فإنها تخضع لقواعد القانون الدولي ذات الصلة بالبحار المغلقة، ومن ناحية أخرى، فإنه بالرغم من الأثر القانوني للمعاهدات السابقة إلا أن ممارسات الدولتين والحقائق السياسية قد حدت بشكل كبير من الوجود الإيراني التجاري والعسكري على حد سواء، وأن الاتحاد السوفيتي لم يستشر إيران على الإطلاق ولم يقدم لها أية تعويضات ناجمة عن استغلاله لموارد بحر قزوين ابتداء من حقول باكو وباقي مناطق من قزوين والتي ظلت تدار تستغل من الناحية الواقعية تحت السيطرة المطلقة والمنفردة لموسكو. (قاسم، 2003: 254)

إن التفوق البحري والعسكري السوفيتي سابقا قد جعل من السيادة الإيرانية على قزوين أمراً محدوداً ومقتصراً من الناحية الفعلية على جزء صغير من السواحل الجنوبية، فضلاً عن انفراده باستكشاف واستغلال موارد القاع دون استشارة أو تعويض للطرف الإيراني والذي لم يعترض على هذه الأفعال المنفردة للسوفيت، (قاسم، 2003: 255)، ومن ثم السلوك السوفيتي المنفرد والسكوت الإيراني يثبت في رأيهم عدم مشروعية مبدأ الملكية المشتركة المفترضة في الاتفاقيات وهو الافتراض الذي خالفه السلوك السوفيتي وتوابعه في الجمهوريات المشرفة على بحر قزوين في استغلالها لقطاعاتها القومية من البحر الأمر الذي أدى إلى ظهور وتثبيت مبدأ الإقتسام وتعيين الحدود البحرية وارتفاعه إلى مرتبة القاعدة العرفية. (قاسم، 2003: 255)

وبناء على ماسبق طرقه نستطيع القول ان الوضع القانوني لبحر قزوين خضع لاتفاقيات ثنائية بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق حتى عام 1991 أي حتى نشأة منظمة دول بحر قزوين، وتمحورت هذه الأتفاقية حول القضايا الملاحية والصيد، ولم تناقش أي مبدأ في مجال الحد من التلوث ودعم البيئة، كما أنها لم تتطرق إلى كيفية استغلال الموارد في البحر، ولم يتم تحديد الخط الحدودي الفاصل في البحر في هذه الاتفاقيات رغم سعي الطرفين من أجل إقرار النهج الخاص بترسيم الحدود، وبشكل عام، ارتبطت إيران رسمياً بمثل هذا النهج كما خلت تلك الاتفاقيات من أي قانون لترسيم الحدود، وكان السبب في تلك الرؤية أن بحر قزين

كان بحيرة إيرانية سوفيتية مشتركة كان أولها اتفاقية الصداقة عام 1921، ثم اتفاقية عام 1935 حول القضايا التجارية والملاحية، ثم اتفاقية عام 1940 وهـي مـشابهة لاتفاقية 1935 ومقرراتها، وإن كان هذا لم يمنع من قيام الطرفين بأنشطة لاستغلال الثروات الكائنة في أعماق البحر،والاتحاد السوفيتي سابقاً قام بمحـاولات محـدودة للاستكشافات واستغلال المعادن في أعماق البحر، وخاصة في أذربيجان على بعـد (10) أميال من الشاطئ ولم يقدم الاتحاد السوفييتي أي نصيب من هذه الاستثمارات إلى إيران ولم تحتج إيران على جهود التطوير والاستكشاف التي قام بهـا الاتحـاد السوفيتي، بل قامت إيران هي الأخرى بأنشطة من جانبها في منطقة قـاع البحـر المجاورة لحدودها (فتح الباب، 2003: 151).

نخلص من ذلك إلى القول، بأنه كان هناك حل إقليمي يبنى علـى الإجمـاع أثناء الفترة السوفيتية حيث كان التنظيم القانوني لبحر قزوين ترتكز على معاهـدات الدولتين الشاطئتين وهما الاتحاد السوفيتي وإيـران لعـامي 1921، و1940 علـى التوالي، ولم تكن تخوض في كثير أو قليل لملكية واستخدام المصادر الموجودة فـي أعماق البحر، ولكن الممارسات غير الرسمية خصوصاً في الجانب السوفيتي خلقت تقسيماً غير رسمي لقاع البحر وحولته إلى قطاعات تدخل ضمن الحدود الوطنية لكل منهما.

3-4-2 الوضع القانوني لبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي

حتى انهيار الاتحاد السوفيتي لم يشكل بحر قزوين اهتمام الكثير، لأنه حتـى نهاية القرن العشرين لم يكن يعني شيئاً خارج اهتمامات إيران والاتحـاد الـسوفيتي سابقاً، مع تمتع الأخيرة بالسيادة الفعلية عليه في الوقت الذي لم ترغب فيـه إيـران منازعة جارها الشمالي، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي توضح موقف الدولتين إزاء البحر وإن لم تستشعر الدولتان الحاجة إلى تقنـين أو الاتفـاق حـول النظام القانوني للبحر أو تعيين حدود ومساحات بحرية داخله أو حتى إيضاح لطبيعة حقوقها واختصاصاتها على البحر(قاسم، 2002: 224)، لكن مع انهيـار الاتحـاد السوفيتي وظهور دول جديدة في المنطقة – أذربيجان وتركمانستان وكازخـستان –

من ناحية وانفتاحها على سوق النفط العالمي من ناحية أخرى، فإن مسألة الوضـع القانوني للبحر دخلت الأجندة الإقليمية والدولية، خاصة أنها عقدت اتفاقيات منفـردة مع شركات استخراج واستغلال حقول النفط والغاز فيما يفتـرض أنـه قطاعاتهـا القومية داخل قزوين، الأمر الذي مهد إلى ظهور النزاعات القانونيـة فيمـا بينهـا (ياسين، 2003: 180)، فقد شهد النظام القانوني لبحر قزوين تطورات هامة خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة قيام دول جديدة سـاحلية أكثـر اهتمامـاً بمصالها، ومن هنا أصبحت الأستفادة من تلك المصادر الموجودة في بحر قـزوين مصدراً لنشأة خلافات ونزاعات عديـدة (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002: 59)، وساعد على ذلك التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهدته المنطقة خلال العقود الأخيرة، فقد أدى استخراج المواد المعدنية والنفطية والغـاز، فـضلاً عـن اكتشاف العديد من حقول النفط إلى زيادة أهمية بحر قزوين الإقتصادية وبالرغم من وجود خلاف في وجهات النظر الإيرانية والسوفيتية في الماضي لكن هذا الخلاف لم يحتدم بين الجانبين، وعلى الرغم من أن الأنشطة الملاحية والصيد تـدخل ضـمن القضايا المتصلة بالحكومات الساحلية لبحر قزوين إلا أن الموضوع الرئيـسي مـن وجهة نظر تلك الحكومات ينصب حول تحديد وضع المصادر النفطيـة والمعدنيـة والغاز داخل محيط بحر قزوين، وفي هذا الاتجاه توجد قضيتان أساسيتان: (مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002:57)

القضية الأولى: تتمثل في مجال الملكية أو تحديد حصة كل دولة من المصادر وليس من الواضح ما هو الأسلوب المتبع من جانب الحكومات الساحلية لتوزيع الثـروات الطبيعية. (حسن، 2010، 80)

القضية الثانية: وهي مرتبطة بالبيئة في بحر قزوين وتندرج هذه القـضية ضـمن القضايا الأخرى التي لم تتم مناقشتها بموضوعية من جانب الحكومات الساحلية.

إن التساؤل الرئيسي حول نشأة الوضع القانوني لبحر قزوين: هل الإتفاقيات المشتركة بين إيران والإتحاد السوفيتي السابق بخصوص بحر قزوين معتمـدة مـن الدول الثلاث أذربيجان وكزاخستان وتركمانستان أم لا ؟ هـل تتمتـع الاتفاقيـات المذكورة بالإعتماد اللازم من القانون الدولي باعتبار أن روسـيا وريثـة الإتحـاد

السوفيتي بينما الحكومات الجديدة ليست ملزمة باستمرارعضويتها في المعاهدات أو الإتفاقيات المشتركة التي ارتبطت بها الحكومة الأصلية ؟ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002: 57)

إن جوهر مسألة الوضع القانوني تنبع من المصادر النفطية الضخمة للبحـر، والتي لا يمكن تجاهل مدى أهميتها وهذه المـصالح الإقتـصادية الأساسـية لكـل الأطراف والتي قد تكون تحت خطر تعيين الوضع القانوني لحوض قزوين تجعـل المسألة أكثر حيوية وإلحاحاً، إذ تسعى كل دولة إلى المطالبة بوضع قانوني يحقق لها أقصى استفادة ممكنة أو يحافظ على مصالحها الإقتصادية (قاسم، 2002: 225)

لقد أصبحت دول قزوين خمس دول لكل منها إدعاءات ومصالح متعارضـة سواء على أجزاء من البحر أو على البحر ككل فأضحت مسألة إلى أي مـدى يـتم تعيين حدود المساحات البحرية وماهية الحقوق القانونية للدول على البحر ومـوارده المعدنية موضوعا للخلاف والصراع (طاهر، 2010: 64)، لأنه في ظـل غيـاب موقف قانوني واضح بدأت كل من أذربيجان وتركمانستان وكازخستان في إدعـاء اختصاصها على المساحات البحرية الملاصقة لها، بينما سعت روسيا وإيران مـن جانبها إلى بناء ادعائها على مجمل البحر وأدى الفشل في التفاهم حول اقتسام موارد البحر وتطويرها إلى فتح المجال نحو الأفعال المنفردة لكل دولة.

3-4-3 مواقف الدول الخمس إزاء الوضع القانوني لبحر قـزوين بعـد انهيـار الاتحاد السوفييتي

انطلاقاً مما سبق، يمكن رصد الوضع القانوني لقزوين وماهية النظام القانوني الواجب التطبيق وتتبع مواقف الدول الخمس إزاء هذا الوضع القانوني للبحـر مـن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: عدم وضوح المواقف القانونية للدول 1991- 1993

حرصت روسيا على استمرار النظام القانوني الذي أنشأه الإتحاد الـسوفيتي السابق ضمن الجماعة الدولية، وكانت معاهدة "منسك" ثم إعلان "الماتـه"، والـذي تعهدت كل الدول بموجبهما بالإلتزام بالإتفاقات السابقة للإتحـاد الـسوفيتي ومنهـا

بالطبع اتفاقيتي عام 1921 و 1940 والتي نظمت حقوق الملاحة والصيد مابين الإتحاد السوفيتي وإيران، على الأقل لحين الاتفاق على وضع جديد لبحر قزوين (قاسم، 2002: 226)، وفي الحقيقة فإن كل الدول الشاطئية بما فيها إيران وروسيا كانت على وعي بعدم كفاية الإطار القانوني القديم الذي يبدو من البساطة والعمومية مالا يستجيب لضرورات التنمية الإقتصادية والسياسة القانونية للمنطقة، عدا أذربيجان التي رفض برلمانها التصديق على إعلان المأته مؤكدة على التغيير الجوهري في الظروف وعلى حقها كدولة مستقلة في الوصول إلى البحر وموارده، ولهذا جرت محاولات رسمية للتعاون الإقليمي بدأت في طهران في فبراير سنة 1992، وإنشاء لجان خبراء لمناقشة كافة المسائل ومنها لجنة لمعالجة الوضع القانوني للبحر وقدمت إيران مشروع اتفاقية جديدة لم تناقش رسميا ثم اجتماعات متتالية في استراخان والوصول إلى تفاهم حول الأنشطة المشتركة للدول لكن لا يوجد أي فعل ملموس حول الوضع القانوني. (قاسم، 2002: 227).

المرحلة الثانية: تعدد رؤى الوضع القانوني 1993 – 1995

وفي هذه المرحلة رفضت الدول الجديدة الالتزام بالإتفاقيات الإيرانية السوفييتية فلم تعتبر أذربيجان نفسها دولة أوراسية وإنما دولة حديثة العهد بالإستقلال نشأت عن عملية التحرر من الإستعمار إستناداً إلى اتفاقية فينا للتوارث الدولي، والتي تميل إلى معاملة الدولة حديثة الإستقلال بموقف متميز عن الدولة التي تنشأ عن إنشطار دولة قائمة (قاسم، 2002: 227)، أما تركمانستان فقد سنت تشريعات تشير صراحة إلى البحر الإقليمي والمنطقة الإقتصادية الخالصة لها داخل قزوين ووقعت كازاخستان في ديسمبر 1993 اتفاقاً مع شركات غربية لإستثمار حقول تنجيز البحرية في الجانب الغربي لها، فالدول الثلاث تعرضت لضغوط كثيرة من دول وشركات غربية لتأكيد حقوق ملكية واضحة غير منازع فيها على قزوين وبالتالي انتقلت الدول من حالة الغموض والتردد إلى أن يصبح الخلاف حاداً بشكل متزايد وهو ما انعكس في تصوراتها لماهية الوضع القانوني ذاته. (قاسم، 2002: 227)

أعدت أذربيجان مشروع إتفاقية لتحدد الوضع القانوني لبحر قـزوين علـى أساس إنه بحيرة دولية حدودية يجب اقتسامها بين كل الدول الشاطئية مقترحة نظاماً له سوابقه في عدد من البحيرات الحدودية في افريقيا وأمريكا الشمالية وأكدت فـي دستورها لعام 1995 على أن إقليم أذربيجان يضم قطاعها البحري من قزوين، أمـا كازاخستان فقد أرسلت في 19 يوليو 1994 مشروع إتفاقية حول الوضع القـانوني لقزوين إلى كل الدول الأخرى، وهذا المشروع كان قائماً على مفهوم البحر المغلـق ومحاولة تطبيق نصوص قانونية، ومن ثم يسعى المـشروع إلـى تعيـين حـدود المساحات البحرية لكل دولة بما فيها المياه الداخلية والبحـر الإقليمـي والمنطقـة الإقتصادية الخاصة والجرف القاري وأن لكل دولة حقوق سيادية فـي إستكـشاف وإستغلال الموارد المعدنية في قطاعها البحري، على حين أكـدت روسـيا موقفهـا المبدئي من أن بحر قزوين ليس بحيرة حدودية ولا حتى بحراً مغلقـاً وإنمـا هـو حوض مائي داخلي له سماته الخاصة به وأن النظام القانوني الإيراني السوفيتي هو الذي يحكم البحر ولا يمكن قبول أية حدود داخل قـزوين ماعـدا العـشرة أميـال المنصوص عليها في اتفاقية 1940 كمنطقة صيد خالصة. (قاسم، 2002:228)

وبعد توقيع أذربيجان لصفقة سبتمبر 1994 لتطوير ثلاثة حقول بحرية أعلن وزير خارجية روسيا بأن بلاده لن تعترف بالصفقة لأن موارد قـزوين يجـب أن تكون تحت الإدارة المشتركة وأن اتفاقيتي 1921 و 1940 لم تنـشئ فقـط بحـراً إيرانياً سوفيتياً وإنما تضمنت الملكية المشتركة لموارد البحر ولأن بحر قزوين هـو حوض داخلي مغلق فإن مفاهيم البحر الإقليمي أو الرصـيف القـاري أو المنطقـة الإقتصادية الخالصة لا تنطبق عليه، بل وأرسلت روسيا مذكرة إلى الأمم المتحدة في 5 أكتوبر 1994 بعنوان"موقف روسيا الفيدرالية من النظام القانوني لبحر قـزوين" أكدت فيها أن قانون البحار لا يمكن أن يطبق على بحر قزوين الذي ليس له منفـذ طبيعي إلى البحار وأن نظامه القانوني قائم على أسـاس إتفـاقيتي 1921 و 1940 والتي لازالت نافذة بين كل الأطراف (قاقسم، 2002:229)، إن إستغلال وإدارة قاع البحر يجب أن تكون موضوعاً لإتفاق كافة الدول الـساحلية وأن النظـام القـانوني

الحالي يمكن تعديله بموجب اتفاق جديد لكن لا يجب استبداله كلية بنظـام قـانوني مخالف.

المرحلة الثالثة: انتشار النزاعات الإقليمية (1995-1998)

أدركت روسيا أن ما تقوم به من اعتراض مستمر لن يثمر كثيراً ولن يمنـع الدول من تنفيذ سياساتها في تقوية واستغلال مواردها البحرية أو الممارسة الفعليـة لحقوقها القومية فضلاً عن الخلاف الحاصل بين الوزارات الروسية ذاتهـا، ولقـد قامت شركة لوك أويل الروسية بالمشاركة بنسبة كبيرة في صفقة 1994م بدعم من وزارة الطاقة الروسية. وهذا أدى إلى الصدام مع وزارة الخارجية حيث اعتبـرت هذه المشاركة اعتراف بوجود قطاع خاص بأذربيجان داخل بحر قزوين، في شـهر سبتمبر من العام 1996م أعلنت أذربيجان وكازاخستان باعترافهمـا بـالحق فـي اكتشاف واستغلال الموارد الموجود في مشروع اتفاقية جديـدة بـاقتراح 45 مـيلاً لقطاعات قومية، ويصبح وسط البحر تحت الإدارة المشتركة بـين جميـع الـدول. والهدف من هذا المشروع التوفيق بين مواقف كازاخستان وأذربيجان، ولـم تـنجح فكرة الملكية العامة لوسط البحر في تراجع الدولتين عن موقفهما. (قاسـم، 2002: 231).

وفي عام 1997 أعلنت إيران وتركمانـستان موافقتهمـا علـى المـشروع الروسي، وفي ديسمبر 1998م وقّعت إيران عقداً مع شركة نفط أجنبية للقيام بإجراء دراسات جيولوجية في جنوب البحر فاعترضت أذربيجان على ذلك حيث ادعت بأن ذلك يتم داخل قطاعها من البحر. فردت إيران بأن اتفاقيتي 1921، 1940م، وهمـا تشكلان الإطار القانوني الوحيد للبحر، لا توجد فيهما أية إشارة إلى حـدود بحريـة وبذلك فإن مفهوم حدود أذربيجان داخل بحر قزوين لا يحمل أيـة دلالـة قانونيـة (قاسم، 2002: 232).

المرحلة الرابعة: الإتفاق الأول وتعدد التوجهات 1998 – 1999

بعد زيارة نزاباييف لواشنطون في نوفمبر 1997 وتوقيعه عدداً مـن عقـود استغلال الموارد النفطية، رأت روسيا أنه لم يعد لديها وقت تضيعه، فبدأت مباحثات ثنائية في ديسمبر تخلت خلالها عن اقتراحها القديم وتبنت اقتسام قاع البحر على أن

يظل السطح والمياه تحت الإستخدام المشترك من أجل حرية الملاحة والحماية البيئية ووقعت اتفاقية يوليو 1998 والتي تعد أول وثيقة قانونية دولية حول بحـر قـزوين (قاسم، 2002: 228) وتتضمن اتفاقية يوليو 1998 مجموعة من المبـادئ الهامـة منها:

1. أن يكون لكل دولة منطقة حدودية مساحتها (12) مـيلاً لأغـراض الجمـارك والصحة والأمن وغيرها من أنماط السيطرة وهي تماثل البحر الإقليمي ويمكـن أن يطلق عليها منطقة السيطرة.
2. يكون لكل من الطرفين بعد ذلك منطقة صيد مساحتها 20 ميلاً.
3. اقتسام قاع البحر بين الدول المتجاورة والمتقابلة طبقاً لخط الوسـط أو الأبعـاد المتساوية، حيث وافق الطرفان على اتباع خط الوسط المعدل الذي يأخـذ فـي اعتباره الجزر وغيرها من التكوينات الجيولوجية، ويكون لكل دولة الحق فـي اكتشاف واستغلال وتطوير وإدارة مواردها المعدنية في الجزء الذي يخصها من القاع.
4. في حالة ما إذا كان خط تعيين الحدود يمر عبر حقول أو تكوينات هيدروكربونية فإن لكلا الدولتين الحق في الإستخدام والتطوير المـشترك علـى أسـاس مـن الممارسة الدولية والعلاقات الودية بين الدول المتجاورة.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاتفاقيات والتفاوض 2001-2010م

وفي يناير 2001 تم توقيع وثيقة باكو ما بين روسيا وأذربيجان، حيث أقرت الدولتان بضرورة تعيين قاع البحر، وهو مشابه مع الاتفاق السابق في إقرار اقتسام القاع على أن يظل السطح والمياه لفترة من الوقت ولحين توقيـع معاهـدة إقليميـة شاملة تحت نظام الوفاق، وتسمح وثيقة باكو تلك للدول الساحلية بتطوير مواردهـا الهيدروكربونية ضمن قطاعها الإقليمي من البحر ولا تضع قيودا على وضع خطوط أنابيب عبر القاع، كما توافق الوثيقة على تعيين حدود ما بين الدولتين مـن البحـر والدعوة إلى اتجاه تدرجي في حل الوضع القانوني لقزوين (قاسم، 2002: 234)، بتعبير أخر فإن الوثيقة تقترح اقتسام قاع البحر بين الدول المتجـاورة طبقـا لخـط الوسط مع الأخذ في الاعتبار مبادئ وقواعد القانون الدولي.

إن لكل دولة ساحلية حقوق سيادية في قطاعها بالنظر إلى تطوير واستغلال مواردها المعدنية وسائر أنواع الأنشطة الأخرى على القاع، مع الدعوة إلى إنشاء مركز للأمور البيئية، وفي 27 إبريل 2002 وافقت روسيا وكازاخستان على اقتسام ثلاثة حقول نفطية في الجزء الشمالي من قزوين وعلى إحداثيات خط الوسط المعدل في كل قطاع، بحيث وضع حقل كورمانغاري تحت السيطرة القانونية لكازاخستان وحقل سيفالنيكويه وتسنترالنويه تحت السيطرة القانونية لروسيا (أبو الفضل، 1998: 277)، وهكذا فإن دول قزوين أصبحت مدعوة للتفاوض حول الوضع والنظام القانونين لقزوين بإحتمالات ثلاثة: (1) مد إتفاقية إقتسام الجزء الشمالي لقزوين لتشمل الدول الثلاث الأخرى، أو (2) وضع نظام مزدوج للبحر ما بين الشمال و الجنوب، أو (3) الإصرار على موقف عدم التوصل إلى اتفاق محدد في الظروف الراهنة. ويبدو أن الخيار الأول هو الأفضل على الأقل في السنوات القادمة، لكن الديناميات السياسية والإقتصادية في المنطقة تميل إلى الخيار الثاني والمقترح من قبل القوى الخارجية، وقد تندفع تركمانستان وإيران إلى تفضيل خيار تقسيم البحر إلى قطاعات قومية على النحو الذي تقترحه أذربيجان (قاسم، 2002: 235)، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل نجحت كل من كازاخستان وأذربيجان وروسيا في نوفمبر عام 2005 بتوقيع اتفاق على تقاسم القطاع الشمالي لبحر قزوين حسب مبدأ الخط المنصف حتى قاع البحر، بينما يبقى السطح مشتركا، وبمقتضى هذا الاتفاق حصلت كازاخستان على الحصة الأكبر من هذا القطاع29% وروسيا 19% وأذربيجان 18%(حسن، 2010: 127)، وفي الإطار ذاته، وقعت كل من الصين وتركمانستان في أبريل 2006 على اتفاقية يتم بمقتضاها نقل الغاز التركماني ولمدة ثلاثين عام إلى الصين(طاهر، 2010: 162).

واستمرارا للسعي التركي للتواجد في تلك المنطقة اقترحت إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إيران وتركمانستان عبر تركيا إلى أوروبا وقد وقع الطرفان التركي والإيراني في أوائل يوليو 2007 " اتفاق تفاهم" يضمن قيام تركيا باستغلال أحد الحقول المهمة الإيرانية من الغاز على أن تقوم تركيا والاتحاد الأوروبي من خلال شركات فرنسية وألمانية وبلجيكية بتمويل إنشاء الخط الذي تتراوح تكلفة

إنشاؤه المبدئية بين 2,7-3 مليار دولار(حسن، 2010: 175، 176)، وارتباطا بما سبق، جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي "أردوغان" إلى أذربيجان في مايو 2009 في محاولة من جانبه إلى الحفاظ على المستوى المتميز للعلاقات التركيـة الأذريـة والتي شملت مختلف المجالات بعد توقيع بروتوكولين بين تركيا وأرمينيا في العاشر من أكتوبر2008 وينصان على تطبيع العلاقات مع أرمينيا المجاورة حيث نصا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح الحدود بينهما وتـشكيل لجنـة مشتركة من مؤرخين مستقلين لدراسة قضية الإبادة الجماعية التي طالما اتهم الأرمن تركيا بارتكابها بحقهم. (حسن، 2010: 169)، تركيا ترغب في ضمان حـصولها على ما تريد من مصادر الطاقة من خلال سعيها لتصبح عنصرا مهما يعتمد عليـه الغرب في تنفيذ استراتيجيته في المنطقة ومع مشاركتها في تطوير صناعة النفط في المنطقة ستضمن حصولها على الغاز الطبيعي الذي تستورد منـه 10 مليـارات م سنويا، ومن المتوقع أن تصل تلك الكمية إلى ما يتراوح ما بين 50 إلى 60 مليـار متر مكعب مع نهاية عام 2010. (حسن، 2010: 170).

3-4-4 تمايز واختلاف مواقف الدول الساحلية إزاء الوضع القانوني للبحر

يمكن التمييز بين موقفين للدول الساحلية إزاء الوضع القانوني لبحر قـزوين ما بين الموقف الداعي إلى تطبيق اتفاقية قانون البحار سعياً إلـى تعيـين الحـدود البحرية، وفرض سيادة كل دولة على مواردها المعدنية وبين موقف روسيا وإيـران اللتين تدعوان إلى نظام يحفظ على البحر وحدته في ظل نظام الوفاق أو قريبا منه.

أولاً: موقف أذربيجان

حافظت أذربيجان على موقفها من قضايا بحر قزوين بـافتراض أن اتفاقيـة الأمم المتحدة لقانون البحار – خاصة فيما يتعلق بالبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة والمنطقة الإقتصادية الخالصة- تطبق على بحـر قـزوين (قاسـم، 2002: 235)، وبالتالي فالموقف الرسمي لها يقوم على:

1. أن قاع البحر يجب أن يقسم على أساس مبدئي خط الوسط أو الأبعاد المتساوية.

2. أن اتفاقات 1921 و 1940 وغيرها ما بين إيران والإتحاد السوفييتي غير قابلة للتطبيق على المسائل التعدينية وأنها نظمت فقط حقوق الملاحة والصيد.

3. أن الإتحاد السوفيتي كان قد قسم قزوين إلى مناطق سوفيتية ومنـاطق إيرانيـة برسم خط للحدود ما بين الدولتين يمر عبر البحر ما بين أسترا وحسين غـولي، بل وقسم المنطقة السوفيتية إلى قطاعات أربع ما بين جمهورياتـه الاتحاديـة: روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان (زرجري، 2009: 86).

4. أن الدستور والبرلمان الأذري قد قنن مبدأ السيادة على الجزء الخاص بها مـن البحر. (حسن، 2010: 123).

ثانياً: موقف كازاخستان

وهي الطرف الثاني الداعي إلى تطبيق اتفاقية قانون البحار، لكنها تتميز عن موقف "باكو" من خلال سعيها للتوفيق الدبلوماسي من أجل تأكيد حقها القانوني فـي استغلال مجالها البحري، حيث ترى ضرورة أن تأخذ فـي الاعتبـار لـيس فقـط المعايير الدولية الصارمة لقانون البحار، وإنما أيضاً الممارسـات التـي اسـتمرت طويلاً من قبل إيران والاتحاد السوفييتي، وسعيهما إلى استخراج النفط بشكل مستقل وبدون مشاركة حقيقية، أي أن كازاختسان تطالب بالفصل بين قاع البحر وثرواتـه من ناحية، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي من ناحية أخرى، بمعنى إعتبـاره بحيرة فيما يتعلق بثروات قاعه مما يعني تطبيق قواعـد القـانون الـدولي بـشأن البحيرات عليه واعتباره ممراً ملاحياً مشتركاً بشكل يسمح بالتعاون في قضايا البيئة والملاحة (قاسم، 2002: 236)، ورغم هذا الموقف الرسمي فإن كازاخستان تتبـع موقفا يميل إلى التهدئة وعدم تصعيد النزاع بل ودعوة موسكو إلى استغلال حقـول النفط في قطاعها القومي بل وتوقيع إتفاقية ثنائية معها لاقتسام قاع البحر طبقا لخط الأبعاد المتساوية في يوليو 1998 وإن أبقت على سطح البحـر والـصيد للملكيـة المشتركة، وإلتزامها بمنع الدول الأخرى من اكتشاف أو مد خطوط أنابيب في قـاع البحر بدون موافقة دول قزوين، (حسن، 2010: 126)، وبالتالي فالموقف الرسمي لها:

1. أن بحر قزوين له سمات وخصائص البحر، ومن ثم يخضع للنظام القانوني الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة.
2. أن حدود الدولة الشاطئية يجب أن تضم مياهاً إقليمية تمتد مسافة 12 ميلاً بحرياً.
3. أن باقي مساحات البحر يجب أن تقسم إلى مناطق اقتصادية خالصة.
4. أنه بالنظر إلى أن تعيين الحدود الإدارية بين الجمهوريات السوفيتية السابقة فقد اعترف بها كحدود دولية بعد الانشطار فإن الأمر ينطبق من ثم على حالة قزوين مع الإشارة إلى دستور الإتحاد السوفيتي الذي كان يعترف بالجمهوريات كوحدات ذات سيادة لها الحق المستقل في استغلال مواردها الطبيعية. (حسن، 2010: 128).

واستناداً إلى فكرة خط الوسط الذي تم اتخاذه كأساس لتعيين الحدود ما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة بموجب قرار وزير الصناعات النفطية فإن كازاخستان سوف تستفيد بأكبر قدر ممكن من المساحة البحرية والتي تصل إلى حوالي 113 ألف كم مربع بينما يصل نصيب كلا من روسيا وأذربيجان وتركمانستان إلى 64 ألف و78 ألف و79 ألف على التوالي (قاسم، 2002: 237).

ثالثاً: موقف تركمنستان:

لم تتبن تركمنستان موقفاً محدداً اتجاه قضية الصراع حول الطبيعة القانونية لبحر قزوين، حيث تسعى الى الخروج من العزلة والوصول الى البحار المفتوحة فهي تثني على أي خطة تلبي مطالبها وتقوم بتأمين مصالحها، وهنالك نوع من التعارض في مواقف عشق اباد حول الوضع القانوني للبحر، فقد كانت أول دولة تعلن في أكتوبر 1993 مد إختصاصها إلى مسافة 12 ميلا داخل قزوين بما يعني الإعتراف الضمني بأن قزوين بحر دولي وليس بحيرة، وفي نوفمبر 1995 دعت تركمنستان إلى ضرورة النظر إلى قزوين على إنه نظام مائي موحد وفريد لكنها بعد عام تقريبا أصبحت أقرب إلى مواقف باكو في المناداة بالقطاعات القومية على حين أكد نيازوف في عام 1997 لكل من موسكو وطهران إنه سوف يلتزم بالشروط

الواردة في المعاهدات الإيرانية السوفيتية لحين التوصل إلى إتفاق عام حول الوضع القانوني للبحر(قاسم، 2002: 238).

رابعاً: موقف روسيا

روسيا بخلاف الدول الأخرى المشاطئة لبحر قزوين لا يوجد لـديها موقـف ثابت حتى الآن بشأن كيفية وضع النظام القانوني لبحر قزوين ومنذ البداية أعلنـت روسيا أن هذه المنطقة تعتبر ضمن حدودها الإقليمية بهدف إنهاء أي نفـوذ لدولـة أجنبية تحاول التدخل في المنطقة. (زرجري، 2009: 85)

يرتكز الموقف الروسي على مجموعة من الأسس والمبادئ وهي:

1. أن الإلتزامات الدولية لها طابع الإستمرار عن طريـق الوراثـة، وأن إعـلان "المأتا" في 21 ديسمبر 1991 قد تضمن التزام كافة الدول الوارثة بالمعاهـدات الدولية للاتحاد السوفيتي، بل وتم تقنينها في مذكرة بعنـوان "مـسألة التـوارث القانوني فيما يتعلق بمعاهدات الاتحاد السوفيتي السابق" والموقعة من قبـل دول بحر قزوين في قمة موسكو في 6 يوليو 1992. (عبد المنعم، 2003: 18)
2. أن إتفاقية قانون البحار غير قابلة للتطبيق على قزوين، لأنه في حقيقـة الأمـر مجرد بحيرة وهو موقف تبنته موسكو في مذكرتها للأمم المتحدة منـذ أكتـوبر 1994، بتأكيدها على أن قانون البحار لا ينطبق على قزوين لأنه ليس له منفـذ طبيعي بغيره من البحار، وأن الإتفاقات التي عقدها الاتحاد السوفيتي مع إيـران لازالت صالحة ونافذة كنظام قانوني حاكم لبحر قزوين وهو ما يـدخل عمومـا ضمن رؤية موسكو للنظام القانوني الحاكم للبحار المغلقة ومن ضمنها قزوين.
3. أن كل موارد البحر – بما فيها الموارد المعدنية للقاع – يجب أن تكون محكومة بنظام مشترك يسمح بالاستغلال المتكافئ لكل الدول الساحلية. (قاسـم، 2002: 240)

تراجع موقف موسكو حول وضع قزوين تحت ضغوط داخليـة وخارجيـة، منها الصراع الطويل ما بين وزارتي الخارجية والطاقة، حيث تهتم الأولى بمكانـة روسيا المتدهورة في القوقاز وبحر قزوين وترى ضـرورة الأخـذ بالاسـتراتيجية القانونية كوسيلة لإيقاف أي تغلغل أجنبي في المنطقة، على حين ترى الثانية الأمور

بنظرة أكثر واقعية وأن الموقف لا يحتمل استراتيجية الإعتراض القانوني والتي وإن لم تمنع من التغلغل الأجنبي فإنها سوف تكلف موسكو كثيرا من جراء عدم مشاركتها في الترتيبات المقترحة للمنطقة استراتيجياً واقتصادياً، ولهذا ألمحت روسيا في نوفمبر 1994 إلى رغبتها في الأخذ باقتسام وتعيين حدود بحرية لدول قزوين، باقتراح الإعتراف بنظام قانوني يسمح بمنطقة إقتصادية خالصة لكل الدول الشاطئية مساحتها 45 ميلاً بحرياً بل وقبول الإختصاص القومي فيما يجاوز حدود هذه المنطقة حيث تكون أعمال الاستكشاف أو الاستغلال قد بدأت أو في طريقها للإستغلال. وطبقاً لهذا الإقتراح فإن سطح البحر كلية، وقاع البحر فيما يجاوز تلك المساحة الخاضعة للإختصاص القومي، يجب أن تظل ملكية مشتركة أو عامة لكل الدول الساحلية وتدار من قبل شركات مشتركة من كل الدول، ومن ثم إعطاء كل دولة الحق في الاعتراض على دخول أي دولة غير شاطئية مجال التنقيب والإستغلال. (قاسم، 2002: 241)

وفي فبراير 1998 أعلن الممثل الخاص للخارجية الروسية كوفاليف بأن روسيا على استعداد لقبول وتنفيذ إقتسام عادل لقاع البحر، وفي يوليو من نفس العام وقعت مع كازاخستان إتفاقا لإقتسام قاع الجزء الشمالي من قزوين، وفي مواجهة الإعتراضات الإيرانية على الإتفاق بأن موسكو قد غيرت من موقفها الأولى باعتبار الإتفاقات الإيرانية السوفييتية حجر الأساس في نظام قزوين القانوني، اعتبرت روسيا أن اتفاقها الأخير مع كازاخستان لا يخلق وضعا خاصاً لشمالي قزوين، ومن ثم فإن أي مقترحات لقبول الإقتسام على أسس قومية يجب أن تظل من حيث التطبيق محدودة بمنطقة بعينها، وإن ظلت فكرة النظام القانوني المزدوج تلك تعترضها مجموعة من التحديات لأنها سوف تعطي روسيا وإيران الحق في الإعتراض على استغلال موارد البحر خارج حدود المنطقة الخالصة، وهذه التحديات قائمة ومطروحة بقوة على الدول الأخرى بالنظر إلى الوجود البحري الروسي المكثف في كل قزوين (حسن، 2010،: 94).

خامساً: موقف إيران

تتبع إيران إستراتيجية الإعتراض القانوني بالنظر إلى الجزء الصغير نسبياً الذي تناله إيران في حالة الموافقة على الإقتسام للبحر على أسس قومية، وأن سواحل إيران لا تحوي احتياطات هيدروكربونية كثيرة وأن إيران لاترغب في تحويل قزوين إلى مثال أخر للخليج العربي، وأن سياسة الباب المفتوح – خاصة للاستثمار الأمريكي – إنما تعني التغلغل الأمريكي المباشر في شؤون قزوين وهو ما يهدد أمن إيران وسياساتها في المنطقة. وبناءً على ذلك، فإن الخارجية الإيرانية كانت غالباً ما تتبع استراتيجية الإعتراض القانوني (قاسم، 2002: 242)، أي الإعتراض القائم على اعتبارات قانونية من عدة زوايا:

1. أن أية أعمال منفردة فيما يتعلق باستغلال نفط وغاز قزوين يجب أن تتوقف لحين التوصل إلى إتفاق حول الوضع القانوني للبحر، ولهذا إعترضت إيران أكثر من مرة على الإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها بعض الدول الساحلية، فعلى سبيل المثال اعترضت إيران على جمهورية أذربيجان بسبب إستخراجها للبترول من بحر قزوين في نوفمبر 1997، كما إعترضت أيضاً على الترتيبات الثنائية التي تتم بين بعض الدول الساحلية كما حدث في اعتراضها على قيام روسيا الإتحادية وكازاخستان بتحديد الخط الساحلي المجاور.
2. أن الإتفاقات الإيرانية السوفيتية تمثل النظام القانوني الوحيد الذي يحدد الوضع القانوني لقزوين باتجاه الملكية المشتركة للموارد.
3. أن التوصل إلى نظام قانوني جديد أن يتم على أساس من قواعد الصداقة والمفاوضات الجماعية.

وبعد اتفاقية روسيا وكازاخستان حول اقتسام قاع شمالي قزوين أعلن ممثل الخارجية الروسية في طهران بأن موسكو لازالت تعترف بشرعية إتفاقيتي 1921 و 1940 مع إيران، وأنها سوف تستمر في العمل بهما إلى حين وضع نظام جديد لهذا البحر، وهكذا غيرت إيران وروسيا من مواقفها الأصلية وإن كانتا لازالت ترفض التطبيق الأعمى لقانون البحار على قزوين وإنما ترغب الدولتان في تقييد الإختصاص الإقليمي المطلق من أجل زيادة سيطرتهم على موضوعات الطاقة عن

طريق الإدعاء بالسيادة المشتركة على مياه قزوين أو عن طريق إنتقادهم لمبدأ الخط الوسط أو الأبعاد المتساوية في تعيين الحدود (قاسم، 2002: 243).

من التحليل السابق نجد أنه خلال عقد من المفاوضات الثنائية والجماعية مـا بين دول بحر قزوين لبناء نظام قانوني متوافق فإن الموقع الجغرافي لحقول الـنفط والغاز المعروفة حاليا هي التي حددت إلى حد كبير من مواقف الدول ابتداء مشكلة الإدعاءات القانونية بتبني نظام قانوني أو أخـر، فـلأن أذربيجـان وتركمانـستان وكازاخستان أقرب إلى الحقول الرئيسية المعروفة تنادي بضرورة إقتـسام البحـر، على حين تسعى إيران وروسيا إلى الحصول على نصيب من هذه الحقـول رغـم بعدها الكبير عن سواحلها. (قاسم، 2002: 244)

3-4-5 مدى إلتزام دول قزوين بإتفاقات العهد السوفييتي السابق

هل دول قزوين ملتزمة بإتفاقات العهد السوفيتي السابق ؟

طبقاً للمادة 60 من دستور 1936 منحت الجمهوريات الإتحادية الحق في أن يكون لها تمثيلها المستقل في المنظمات الدولية وسمح لها بعد عـام 1944 بتبـادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المستقل وطبقاً للمادة 8 من دستور 1977 أخذت كـل جمهورية مزيداً من الإختصاصات في السياسة الخارجية ومنها الحق في المشاركة المستقلة في المنظمات الدولية وإدارة علاقتها مع الدول الأجنبية الأمر الذي يطـرح مدى تمتع تلك الجمهوريات بالشخصية القانونية الدولية (قاسم، 2002: 262)، ولا تستند الجمهوريات القزوينية إلى إدعاء تمتعها بأهلية عقد الإتفاقات ولا إنها كانـت طرفا في إتفاقات دولية مع إيران بخصوص بحر قزوين لكنها تستند إلى أن الدستور السوفيتي من ناحية والسلوك القائم كان يعطي لتلك الجمهوريات إختصاصات واسعة لإدارة مواردها وإقليمها على نحو كبير وأن ما تمتعت به مـن اختـصاصات بعـد الإستقلال لا يعدو سوى إستمرار لممارسات سابقة للعهد السوفييتي، كما تستند تلـك الجمهوريات إلى نظرية التغيير الجوهري في الظروف كأداة لإنقضاء المعاهـدات السابقة إستناداً إلى المادة 62 من إتفاقية فيينا لتوافر شـروطها أن يكـون التغييـر

جوهرياً وأساسيا وألا يكون متوقعاً، وأن يكون من شأنه تعديل مـدى الإلتزامـات التي يجب تنفيذها وفقاً للمعاهدة تعديلاً جذرياً(قاسم، 2002: 263).

هناك عدد من الملاحظات بخصوص تطبيق المبدأ على بحر قزوين:

1- أن انقضاء المعاهدات بسبب التغيير الجوهري في الظروف يستثني منه بموجب المادة 62 المعاهدات التي تنشئ حدودا أو ذات الطبيعة الإقليميـة فـإذا أرادت الجمهوريات المستقلة أن تسير في إدعائها بأن التعيين الواقعي للحدود الذي تـم خلال العهد السوفيتي هو إقرار بوجود حدود دولية بالمعنى القانوني فإنهـا لـن تستطيع إدعاء إنقضاء المعاهدات السابقة إستنادا إلى هذا الشرط.

2- أن شرط عدم التوقع في الظروف التي تؤدي إلى القول بإنقضاء المعاهدات غير متحقق في قزوين، بالرغم من إكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعـي لأن كل الأطراف كانت على إدراك كامل بوجود مستودعات نفطية غنية في قاع قزوين منذ بدايات القرن التاسع عـشر وأن إسـتمرار المعاهـدات الإيرانيـة السوفييتية لم يمنع الجمهوريات المستقلة من الإستمرار في إكتشاف وإسـتغلال مواردهاالمعدنية في قطاعاتهاالقومية(قاسم، 2002: 263).

3- بل هناك من يرى أن إيران هي التي لها حق الدفع بتغييـر الظـروف كـسبب لإنقضاء معاهداتها مع الإتحاد السوفيتي السابق لأنها تمكنت من ممارسة أكثـر فاعلية لحقوقها السيادية خاصة في مواجهة الجمهوريات المستقلة وبالتالي فـإن إنهيار الإتحاد السوفيتي شكل في الحقيقة تغييراً جوهرياً أو مؤثراً فـي حقـوق ملكية الدول الأطراف لحقول النفط والغاز الطبيعي في قزوين، بـل إن إيـران يمكنها أن تستند في ذلك إلى أن أعمال وسلوك الإتحاد السوفيتي كانت تجـري ضد مصالحها وإنها لم تكن تجد وسيلة أخرى لأعمال نص الإتفاقيـات خـلال الفترة السوفيتية (عباس، 2003: 78).

4- إن الجمهوريات المستقلة قد أقرت بموجب إعلان المآتة بمشروعية وإسـتمرار نفاذ وكافة المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي عقدها الإتحاد الـسوفيتي الـسابق وبالتالي فإنها مارست حقها في الإختيار وقبلت فعـلا إلتزاماتهـا بالإتفاقيـات الروسية الإيرانية ومن ثم فإنه حتى لو لم توقـع الجمهوريـات الـسابقة علـى

الإتفاقات الإيرانية السوفيتية فإنها أصبحت ملتزمة بنصوصها إستنادا إلى إعلان المأته(عباس، 2003: 78).

إن هناك مجموعة من النتائج التي يمكننا التوصل من خلال تحليـل الأثـار القانونية للمعاهدات الإيرانية السوفيتية: (شرف، 2002: 39).

1- إن الإتفاقيات الإيرانية السوفيتية لازالت نافذة في مواجهة كافة أطراف قزوين: روسيا وإيران وأذربيجان وتركانستان وكازاخستان.
2- أن تلك الإتفاقات لا يمكن وصفها على إنها نظام قانوني متكامل لأنها لا تعـالج كافة المسائل والقضايا المتعلقة بحقوق ملكية موارد القاع في إطار موحد.
3- أن الإتفاقات تلك تفرض من ثم مجموعة من القواعد الحاكمـة أو المؤشـرات القانونية التي تمنع الدول الشاطئية بشكل غير مباشر من ممارسة إختـصاصها على موارد البحر بالإردة المنفردة (قاسم، 2002: 263).
4- إنه حتى لو أن الإتفاقات لم تشر إلى حقوق ملكية الموارد البترولية في القاع فإن نظام الملكية المشتركة المتضمن في إطارها لأغراض الصيد والملاحة يمكن أن يمتد إلى باقي موارد وقضايا البحر.
5- أن الإتفاقات لم تقسم البحر إلى قطاعين إيراني وسوفيتي وأن أية قرارات إدارية دخلية لتعيين حدود بحرية فيما بين الجمهوريات السوفيتية لا يمكـن أن يرقـى لمرتبة القانون العرفي أو المعاهدات الدولية.
6- أن التفسيرات الداخلية للمعاهدات توضح نية الطرفين في معاملة قزوين كبحـر مغلق وبالتالي يخضع لنظام قانوني موحد.
7- أنه مهما كانت دوافع إيران وراء عدم إعتراضـها علـى الإسـتغلال المنفـرد السوفيتي للموارد البترولية فإن التفسير الموضوعي للسكوت الإيراني أن طهران لم تنظر إلى هذه الممارسات المنفردة على إنها تـشكل خرقـا لمبـدأ الملكيـة المشتركة الموجود في الإتفاقات والمعاهدات ما بين الطرفين (عبـاس، 2003: 78).

في المرحلة الحالية يوجد نوع من التحديد القانوني المـستمد مـن الإتفاقيـات والتي إن كانت لا تشكل في حد ذاتها نظاماً قانونياً متفقاً عليه - فإنها تمنع الـدول

الشاطئية من اتخاذ أفعال منفردة من قبيل إعلان أن أي جزء من بحـر قـزوين أو مياهه جزء من إقليمها البحري، لكن الأثر القانوني للإتفاقيـات كمنظومـة تحـرم الأعمال الإنفرادية لا يمكن أن تشكل ضغطاً يحدد ماهية النظام القانوني الذي يمكن أن يوضع لقزوين في المستقبل، فكل الدول بما فيها إيران وروسـيا تجمـع علـى ضرورة إتفاق الدول الشاطئية حول القواعد القانونيـة التـي تـستجيب للظـروف الجيوبوليتيكية المتغيرة للمنطقة، بل إنها تدرك أن طبيعة أي نظام قانوني مقترح إنما يحمل بشكل مباشر قدرة الدول الشاطئية على ممارسة حقوق الملكية علـى مـوارد قزوين النفطية.

3-4-6 النماذج القانونية التي يمكن أن تتفق عليها الدول الشاطئية لبنـاء نظـام قانوني جديد لقزوين

في إطار ما سبق ذكره فإن التساؤل المطروح هو: ما هي النماذج القانونية التي يمكن أن تتفق عليها الدول الشاطئية لبناء نظام قانوني جديد لقزوين، وهل عليها أن تأخذ بأنظمة كلية تماما مثل قانون البحار أم أن الطبيعة الخاصة والفريدة للبحـر تتطلب إتجاهات متميزة لحل معضلة النظام القانوني (قاسم، 2002: 263).

النظام القانوني لإتفاقية القانون الدولي للبحار:

تنادي أذربيجان وكازاخستان بضرورة تطبيق قانون البحار بما يعنيه مـن سيادة متدرجة على المساحات البحرية الملاصقة للدولة – ومـن ثـم يـصبح مـن الضروري الإشارة إلى هذا النظام القانوني، خاصة في الأجزاء ذات الصلة بطبيعة بحر قزوين، فالرأي الفقهي الأول يستبعد قزوين من إطار قـانون البحـار الـدولي الجديد إستنادا إلى مجموعة من الأسباب من أهمها: (زاده، 2003: 36).

1- أن المادة (1 و 2) من قانون البحار تطبق القواعد الواردة فيه على البحـار المفتوحة، ومن ثم فإن الطبيعة والتاريخ الوظيفي والجيولـوجي والقـانوني لقزوين تجعله خارج قواعد تطبيق هذا النظام القانوني.
2- بالرغم من أن الجزء التاسع من الإتفاقية يطبق القواعد على البحار المغلقـة وشبه المغلقة، فإن مادة (122) التي تعرف هذين المـصطلحين تـستبعد أي

نظام مائي ليس له منفذ طبيعي إلى بحر أخر أو محيط وبالتالي فإن الطبيعة المغلقة لقزوين تستبعد هذا الجزء من الإتفاقية عليه.

3- بالنظر إلى الإلتزام القانوني، فلا توجد دولة شاطئية سوى روسيا طرف في الإتفاقية ومع ذلك إستبعدت قزوين من التطبيق، وبالتالي فلا توجد دولة تلتزم بتطبيق الأحكام الواردة في إتفاقية قانون البحار على بحر قزوين (عباس، 2003: 78).

وطبقاً لمبادئ قانون البحار يكون لكل دولة الحق في:

1- منطقة بحر إقليمي بمساحة (12) ميلاً تمارس عليها كافة حقوق السيادة.

2- بسبب أن قزوين ليس بالإتساع الكافي لكل الدول ذات السواحل المتقابلة بأن تحوز 200 ميلا كمنطقة إقتصادية خالصة، فإن الخط الفاصل بينها يجب أن يتم على أساس خط الوسط مع تعديله لأسباب خاصة يمكن أن تجعله ينحرف في مناطق بعينها.

3- في إطار المنطقة الخاصة للدولة الحق في استغلال مواردها النفطية وإن كانت لا تمنع من حرية الملاحة للسفن التجارية والحربية للدول الشاطئية أو من وضع أنابيب نقل النفط أو كبلات بحرية عبر المنطقة الإقتصادية الخالصة لدولة أخرى.

4- بسبب أن دول قزوين تعتمد على بعضها البعض من الناحية البيئية والإقتصادية، فإن أي إتفاق فيما بينها يجب أن يتضمن أليات التنسيق والتعاون فيما بينها وحل النزاعات وإيجاد مؤسسات الإدارة المشتركة للموارد (زاده، 2003: 37).

5- أن الإتفاق يجب أن ينشئ ألية محايدة لحل النزاعات عن طريق الوساطة أو التحكيم تكون مهمتها في البداية حل الخلافات حول رسم خطوط الوسط أو الأبعاد المتساوية وتعديلاتها طبقا لمبادئ العدالة والإعتبارات الجغرافية وأن يكون لكل دولة الحق في أن تعرض خلافاتها على هذه الجهة فيما يتصل بمسائل الصيد والإنتاج النفطي وسلامة خطوط النقل وحماية البيئة البحرية.

6- أن الإتفاق يجب أن يمدنا بأنشطة مشتركة في المجالات التي ترى الدول الخمس من مصلحتها التعاون بصددها، لأن لقزوين نظام إيكولوجي واحد وعرضه للتلوث الخطير بموجب ثروته المعدنية.

النظام القانوني للبحيرات الدولية:

سعت الجماعات القانونية إلى وضع القيود على إختصاص وسيادة الدول فيما يتصل بالبحار المفتوحة والمحيطات فإن غيرها من الأنظمة المائية – بما فيها البحيرات – تركت دون مساس في قانون البحار ولعل التجاهل هنا إنما يعكس الحقائق السياسية والجغرافية للأنظمة المائية المغلقة تماما لأنه من السهل تحديد الأطراف المعنية وماهية المصالح والإعتبارات في الأنظمة المائية المغلقة بسبب الحدود من ناحية وعدم وجود مصب أو منفذ لها إلى البحار المفتوحة من ناحية أخرى (قاسم، 2002: 272)، ومن ثم فإن الأنظمة التي تحكم حدود البحيرات الدولية عادة ما يتعامل معها من خلال الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول المعنية فضلا عن أن مبدأ الإختصاص المانع يصبح أكثر عملية وله دلالة قانونية عندما يطبق على هذه المساحات البحرية المغلقة تماما أو المياه الداخلية أكثر مما هو عليه في حالة التطبيق على البحار المفتوحة، ولأن القواعد التي تحكم الوضع القانوني للبحيرات الدولية مستمدة أصلا من الإتفاقيات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف فلا يوجد نظام قانوني واحد وواجب التطبيق على البحيرات، فقد تفضل الدول اتباع نموذج الإقتسام على أساس خط الوسط أو تتبع نموذج الوفاق والملكية العامة لها أو تجمع بينهما في نظام فريد يؤكد خصوصية النظم القانونية للبحيرات الدولية. (قاسم، 2002: 273)

تطبيق نموذج الوفاق على بحر قزوين:

الوفاق في القانون الدولي يشير إلى نظام مؤسسي للممارسة العامة أو المشتركة لسلطات واختصاصات سيادية على إقليم ما. (قاسم، 2002: 276)، إن الجدل حول تطبيق نموذج الوفاق لا يتعلق فقط بالسمات الخاصة بهذا النموذج في القانون الدولي ولا الممارسات الدولية السابقة فقط وإنما أيضاً النظام القانوني

الراهن، ويستند الفقهاء الذين يؤيدون تطبيق هذا النموذج على بحر قزوين إلى سابقة شهيرة في تاريخ المحاكم الدولية وهي خليج فونسيكا (قاسم، 2002: 274).

إن تطبيق نموذج الوفاق بالمعنى السابق على بحر قزوين يفترض عدداً من المتطلبات الضرورية:

1. أن قزوين هو بحيرة تاريخية مغلقة، وخضع لسيادة دولة واحدة من الناحية الفعلية طوال تاريخه الطويل وإن تقاسمته إيران والإتحاد السوفيتي في الفترة الأخيرة خاصة مع التأكيد على إنه بحر روسي – إيراني.
2. أن البحر لم يقتسم ولم يتم تعيين حدوده من الناحية القانونية وأن ما تدعيه الدول الوارثة من وجود حدود إدارية طبقاً لمبدأ الحدود الراهنة إنما يعكس الخلط ما بين الحدود الإدارية وبين القرارات الإدارية.
3. أن غياب أي تعيين للحدود البحرية – ماعدا المنطقة الملاصقة التي والتي أقرتها معاهدة 1940 باتساع 10 أميال لأغراض الصيد – يفترض خضوع سائر البحر لنظام الوفاق أو الملكية المشتركة للطرفين (قاسم، 2002: 274).

النظام القانوني للمجاري المائية الدولية:

هناك نموذج أو نمط رابع يمكن أن يكون له تأثيره على مستقبل العلاقات القانونية في بحر قزوين، خاصة فيما يتعلق بحقوق ملكية الموارد المعدنية وهو قانون المجاري المائية الدولية والذي يضم الأنهار والبحيرات التي غالباً ما تكون تحت سيادة دول ساحلية وأن تطبيق هذا النموذج مرهون بنصوص ومواد الإتفاقية في النهاية (إبراهيم، 1995: 618).

فالمادة الثانية من الإتفاقية تعرف المجرى المائي الدولي بما يتفق إلى حد كبير على بحر قزوين وهو شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة (قاسم، 2002: 279).

الفصل الرابع

القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على ثروات بحر قزوين

تمهيد:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م وانهيار المنظومة الاشتراكية شهدت منطقة بحر قزوين تغيرات سياسية حيث أصبحت الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي ساحة للمنافسات الجيوبوليتيكية من قبل العديد من القوى الإقليمية والدولية التي تطمع في الحصول على حصة من الثروات الهائلة التي تمتلكها هذه المنطقة من النفط والغاز (طاهر، 2010: 166)، وبدأت الصراعات والتجاوزات العلنية والخفية تدب في هذه المنطقة بين كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها الدوليين والإقليميين من جهة وبين روسيا الاتحادية وإيران من جهة أخرى وأصبحت هذه الدول تنظر إلى موارد الطاقة التي تتمتع بها منطقة بحر قزوين من منظور مصالحها الخاصة وتسعى إلى استغلال هذه الموارد بصورة تتفق مع هذه المصالح (طاهر، 2010: 168).

وقد مرت عملية الاهتمام الدولي بمنطقة بحر قزوين بثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: بدأت منذ نهاية عام 1980م حتى النصف الأول من عام 1990م وكانت هذه المنطقة تخضع لسيطرة كلا من الاتحاد السوفيتي وإيران وكانت هذه الفترة غامضة حيث لم يتم الوصول إلى أي معلومات عن حجم ثروات بحر قزوين

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ النصف الثاني من عام 1990م حتى بداية القرن الواحد والعشرين حيث انهار الاتحاد السوفيتي واستقلت بعض الدول التي أصبحت تطل على بحر قزوين وظهرت تقارير من الوكالة الدولية للطاقة EIA تؤكد وجود كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي في هذه المنطقة مما أدى ذلك لجذب القوى الكبرى للتنافس على هذه المنطقة.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منذ بداية القرن الواحد والعشرين إلى وقتنا الحالي حيث زاد الاهتمام الدولي بمنطقة بحر قزوين أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب تمتعها بكميات هائلة من النفط والغاز (إبراهيم، 2006: 212).

وسوف نتناول في هذا الفصل دراسة القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على ثروات بحر قزوين من خلال خمسة مباحث رئيسية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، جمهورية إيران الإسلامية، تركيا والصين.

4-1 الولايات المتحدة الأمريكية

البعد الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية عن بقية مناطق العالم لم يمنع هذه الدولة الكبيرة في مساحتها والغنية في ثرواتها الهائلة من العمل على الوصول إلى أي مكان في العالم ترى فيه مصالحها وهذه ميزة جيوبوليتيكية تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية عن بقية دول العالم (السبعاوي، 2003: 66).

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة علاقات دبلوماسية قوية مع هذه الدول وأقامت لها سفارات فيها وتم تبادل السفراء بينها وبين هذه الدول.

الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفي بإرسال السفراء العاديين إلى دول منطقة بحر قزوين بل قامت بتعيين سفيراً متخصصاً ومنسقاً لشئون بحر قزوين وهذا السفير يتخذ من مدينة باكو بجمهورية أذربيجان مقراً له ويقوم من هذا المقر بالتحرك والانطلاق إلى بقية مناطق بحر قزوين وهذا السفير يتعامل مباشرة مع رؤساء الحكومات والرؤساء أنفسهم (عبدالمجيد، 2007).

4-1-1 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين

أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة اتجاه منطقة بحر قزوين ذات طابع خاص تعكس دوافع جديدة للولايات المتحدة الأمريكية (الخثلان، 2000: 46)، وبناء على ذلك كانت توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين وكذلك اتجاه الدول المطلة على هذا البحر حيث سعت باستمرار إلى تشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط بأنها سوف تظل تسيطر على أسواق البترول العالمية لذلك كان يجب عليها أيجاد وتطوير مصادر جديدة في العديد من

مناطق العالم الاخرى وهذا يشكل هدفا مهما للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أضخم مستهلك للنفط في العالم (طاهر، 2010:168).

وفقاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فإن منطقة بحر قزوين تتمتع بخاصية إستراتيجية يجب استغلالها لكي تحافظ على هيمنتها على العالم وعدم إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية بالعودة لتكون قطباً جديداً في النظام الدولي العالمي والولايات المتحدة الأمريكية تسعى كذلك إلى حرمان إيران من الاستفادة من الفراغ السياسي ومن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها منطقة بحر قزوين وتسعى كذلك إلى التواجد التركي في هذه المنطقة الذي يمثل امتداداً لمصالحها (الخثلان، 2000: 46).

قامت الإدارة الأمريكية بإجراء العديد من الاتصالات المكثفة مع دول منطقة بحر قزوين وهذه الدول تهدف إلى حصولها على الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توقيع العديد من اتفاقيات تعاون شامله معها ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم التمويل اللازم للعديد من برامج الدراسات العليا وكذلك للمراكز العلمية المهتمة بالحث في شئون القوقاز واسيا الوسطى والتي تقوم بعقد الندوات والدورات وورش العمل وإصدار التقارير عن جميع ما يحدث في تلك الدول وكذلك تسعى إلى تعزيز تواجدها العسكري في منطقة بحر قزوين من خلال قيامها بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة أو من خلال تواجدها تحت مظلة حلف الناتو (الخثلان، 200: 46، 47)، وبرز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال الثروات التي يتمتع بها بحر قزوين حيث يمثل لها مصدراً هاماً للطاقة الرخيصة وكذلك يؤدي إلى توفير عنصراً امناً للتقدم والازدهار لها وكذلك يمثل عنصر ضغط في يد الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المنظمات المؤثرة في إنتاج وسعر البترول مثل منظمة أوبك (عبدالظاهر، 2002: 30)، وموارد الطاقة المتوفرة في بحر قزوين تؤدي إلى تقليل الاعتماد التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية على نفط منطقة الشرق الأوسط وتقوم بتحقيق هدفها في نقل المصالح الإستراتيجية والاقتصادية من منطقة الخليج العربي إلى منطقة بحر قزوين وتؤدي كذلك إلى خلق بيئة تنافس بين هاتين المنطقتين (جليلي، كيليز، 2002: 21).

الولايات المتحدة الأمريكية استغلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م لتحقيق أهدافها في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز وهي تصر على تواجدها العسكري في تلك المناطق للقضاء على الإرهاب والحركات المتطرفة وتقوم كذلك بتوسيع حلف الناتو ليشمل دول المنطقة وإيجاد أجواء أمنية وسياسية وعسكرية توفر بيئة مناسبة للسيطرة (إبراهيم، 2006: 240)، ولقد قامت الولايات المتحدة بدعم وجودها في منطقة بحر قزوين من خلال تواجدها العسكري بدعوى حماية امن الطاقة في هذه المنطقة والحفاظ على استثماراتها (بيضون، وآخرون، 2002: 241).

4-1-2 أهداف السياسة الأمريكية تجاه بحر قزوين

تهدف السياسة الأمريكية اتجاه منطقة بحر قزوين إلى تحقيق ما يلي:

1 – تعزيز سيادة دول المنطقة حديثة الاستقلال وازدهارها.

2 – تعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية.

3 – تدعيم امن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية.

4 – تخفيف الصراعات الإقليمية وبناء روابط اقتصادية بين الدول المستقلة حديثا في المنطقة (كول، 2001: 191).

5 – عدم هيمنة روسيا على نفط بحر قزوين والذي سيدر عليها أموال طائلة.

6 – الحيلولة دون تحول روسيا مزود رئيسي ومباشر للنفط إلى أوروبا لكي تضمن تدفقه من خلال يد أمريكية.

7 – تخفيض أسعار البترول إلى الحد الذي لا يضر بمصالح الشركات الأمريكية.

8 – تحجيم النفوذ الصيني من الشرق الذي بدأ يمتد غرباً.

9 – تحجيم الدور الإيراني الذي بدأ يمتد من الجنوب (السبعاوي، 2003: 67).

10 – إنشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في كلاً من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص (طاهر، 2010: 168).

الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على التواجد في كلاً مـن أذربيجـان وأوكرانيا بسبب سعيها للتواجد على شواطئ البحر الأسود والذي يعتبر منفذ روسيا على البحر الأبيض المتوسط هذا بالإضافة إلى وجودها في منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز (عبد العظيم، 2005: 268).

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لتوسيع تواجدها في منطقـة بحـر قزوين وخاصة في أذربيجان حيث قامت برصد حوالي مائة مليـون دولار بهـدف تحقيق الاستقرار الأمني على البحر الأسود وقد قامت بتأسيس ما يسمى (حـارس البحر الأسود) ويتكون من وحدات عسكرية ومفارز للشرطة وهذه القـوات سـوف تكون قادرة على تحقيق الأمن والنظام وكذلك سوف تعطي لحكومة أذربيجان فرص مراقبة مناطق البترول في البحر.

الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن أذربيجان هي بوابتها الواسـعة لتحقـق أهدافها بالوصول إلى نفط بحر قزوين وإحكام قبضتها عليه وكـذلك إزالـة النفـوذ الروسي عن هذه المنطقة وسلاحها الذي سوف تستخدمه في ذلـك هـو شـركاتها النفطية والعالمية المرتبطة بها (حداد، 2003: 120)، وقـد قامـت كـذلك بتقـديم المساعدات العسكرية لأذربيجان ضمن برنامج التمويل العسكري الأجنبـي (FMF) وبرنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي (MET) وهـذه المـساعدات المقدمـة لأذربيجان غير موجهة لنزاعها مع أرمينيا بل تقوم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالعمل على حل النزاع القائم بينهما لضمان امن واستقرار خطوط أنابيـب الـنفط، وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التعاون التجـاري بـين البلـدين وتذليل كافة العقبات التي تحول دون ذلك، ويوجد لدى الولايات المتحدة الامريكيـة لديها مشروع بناء خط أنابيب لنقل النفط والغاز من تركمانستان إلى باكستان عبـر الأراضي الأفغانية وقد فازت شركة يونوكال النفطية الأمريكية بهذه المشروع بمبلغ وقدرة ملياري دولار بالنسبة لخط أنابيب نقل الغاز الطبيعي والـذي يبلـغ طولـه 1250كم ومبلغ وقدرة 2.7 مليار دولار بالنسبة لخط أنابيب نقل النفط والبالغ طوله حوالي 1450كم (حداد، 2003: 195)، وقد وضعت أربعة خيـارات إسـتراتيجية

لتطوير الصراع في المستقبل المنظر حول الموارد النفطية التي يتمتـع بهـا بحـر قزوين.

الخيار الأول: السيطرة على الثروات التي يتمتع بها بحر قزوين من خلال ضـخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهنـدي مـروراً بخلـيج عمان اوالى البحر المتوسط عبر الأراضي التركية.

الخيار الثاني: ويتمثل في ربط تركمنستان وكازاخـستان بـالمحيط الهنـدي عبـر باكستان وأفغانستان إلا انه يوجد عدة أسباب تعوق إنشاء هـذا الخـط ومـن هـذه الأسباب أفغانستان والحرب التي أهلكتها.

الخيار الثالث: ويتمثل في استخدام الأراضي الروسية لنقل أنابيـب البتـرول عبـر كازاخستان واسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية.

الخيار الرابع: يعمل على مزج الخيارين الأول والثالث من خلال إنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقا من كازاخستان وتركمانستان ليرتبط بأذربيجان وينتهـي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا (احمد، 2005: 181).

3-1-4 الدور الأمريكي في منطقة بحر قزوين

جاء تفكك الاتحاد السوفيتي السابق بمثابة فرصة ذهبيـة أتاحـت للولايـات المتحدة الأمريكية أن تثبت أقدامها في منطقة توصف بأنها قلب العالم،حيـث تمثـل منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية فـي إطـار دعـم استراتيجيتها العالمية للسيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي في العـالم فعنـدما تفكك الاتحاد السوفيتي قامت الولايات المتحدة بتكثيف جهودها في محاولـة لمـلء الفراغ الذي تركه برحيله لذلك سعت إلى احتواء المنطقة عن طريق عدة محاور:

أولاً: التواجد السياسي والدبلوماسي في المنطقة.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء اتصالات مع رؤساء كـل مـن أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان الهدف منها عقد الاتفاقيـات اللازمـه لخدمـة الاستثمارات الأجنبية في منطقة بحر قزوين والعمل على تنمية العلاقات التجاريـة وزيادة حجم الاستثمارات في المنطقة عن طريق تطوير قطاع الطاقة هناك بالإضافة

إلى تنمية الشركات الأمريكية ومساعدتها في محاولة الإسراع بعملية تنمية المـوارد هناك، كما تقوم بمساعدة الدول المطلة على بحر قزوين للنهوض بالتنمية الاقتصادية لديها ومساعدتها لتقوية استقلالها السياسي ودعم الديمقراطية وتشجيعها على إقامـة علاقات سلمية مع جيرانها (جليلي، كيليز، 2002: 22).

كما قامت بإرسال عدة بعثات لجمع المعلومات عن دول المنطقة تهدف إلـى تحديد مصالحها هناك، فكانت من أهم هذه البعثات (بعثة راند) التي شـجعت علـى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة الهدف منها تحجيم النفوذ الروسي في المنطقة والعمل على منع الانتشار النووي في وسط أسيا، ثم جاء بعد ذلك تقرير بعثة معهد الولايات المتحدة للسلام التي زارت وسط أسيا في عـام 1992م لتؤكـد ضـرورة تطوير قطاع الطاقة في منطقة بحر قزوين والعمل على فرض رقابة صارمة علـى الأسلحة النووية في كازاخستان (عبدالظاهر، 2003: 35).

وفى إطار توسيع دائرة الاهتمام بموارد الطاقة في منطقة بحر قزوين عملت مجموعة من وكالات الطاقة الأمريكية على الاهتمام بالمنطقـة مـن خـلال عقـد الاجتماعات الدورية برئاسة مجلس الأمن القومي لمناقشة السياسة الأمريكية تجـاه منطقة بحر قزوين، والتي تم فيها اقتراح العديد من المقترحات التالية والتي تهـدف إلى تقدم المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل حيوي: (حيادي، 2001: 42).

1 - اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمـة لتـدعيم وجـود الـشركات الأمريكية للعمل هناك.

2 - العمل على تشجيع الزيارات من والى المنطقة.

3 – العمل على أدماج دول المنطقة فى منظومة المجتمع الدولى.

4 - ضرورة استمرار الدعم الأمريكي وتنشيط الجهود الدولية والإقليمية لإنجـاز التسوية السياسية المتوازنة والدائمة للنزاعات في كل مـن إقلـيم نـاجورنو كاراباخ وابخازيا وباقي مناطق النزاع الأخرى هناك.

5 - على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتوفير الدعم المالي للعمل على إعادة بناء المناطق التي مزقتها النزاعات والحروب هناك.

6 - العمل على إتاحة موارد مادية لدعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحـدة في أفغانستان.

7 – إتباع سياسة تقديم المساعدات الاقتصادية ذات الاهداف المتعلقة بالمـصالح السياسية والاقتصادية والايديولوجية أى المصالح المرتبطة بتوسيع الدعايـة السياسية والايدلوجية الوطنية داخل هذه الدول من خلال تدعيم وسائل التبادل الثقافى والعلمى الذى يساهم فى بلوغ هذه الاهداف.

8 - العمل على تشجيع إقامة أسواق جديدة في المنطقة.

9 - العمل على إيجاد نوع من التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقـة الخلـيج العربي – الفارسي مما يحد من تمتع منطقة الخليج بالمزايـا الاسـتراتيجية الراهنة.

10 - العمل على مساعدة دول المنطقة لتشجيع الإصلاح الاقتصادي بها وتطـوير مناخ الاستثمار الملائم لها.

وقد أكد مجلس الأمن القومي على ضرورة اتباع هذه السياسات التي تـدعم الوجود الأمريكي في المنطقة، وتساعد على تقـدم المصالـح الأمريكيـ ـة هنـاك (إبراهيم، 2006: 26).

ثانياً- التواجد الاقتصادي والتجاري في المنطقة

سعت الأوساط البترولية العالمية بتنويع مصادر الطاقة من البترول والغـاز الطبيعي وخاصة بعد الأزمات التي شهدها سوق الطاقة خلال القرن الماضي، ومن هذا المنطلق جاء اهتمام الولايات المتحدة الامريكيه باستغلال مـوارد الطاقـة فـي منطقة بحر قزوين، والتي يمثل لها مصدرا هاما للطاقة الرخيصة مما يـوفر لهـا عنصرا أمنا للتقدم والازدهار، وعلى الجانب الأخر نجد بترول بحر قزوين وغـازه يمثل ضغطاً أمريكياً يوجه تجاه التنظيمات المؤثرة في إنتاج وسعر الطاقة العالميـة مثل منظمة ألاوبك (عبد الظاهر، 2003: 30) وهذا يقلل الاعتماد على نفط الخليج العربي، كما يحقق هدفها في نقل المصالح الاستراتيجية والاقتصادية مـن المنطقـة العربية إلى منطقة بحر قزوين وإيجاد نوع من التنافس بين المنطقتين. (إبـراهيم، 2006، 231)

ومن أجل هذا الغرض قام البيت الأبيض في عام 1994م بإصـدار وثيقـة تحـت عنـوان: (استراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسيع)، وقد نصت هـذه الوثيقة على إمكانية استخدام نفط وغاز بحر قزوين من اجل تنويع مصادر الطاقـة مما يؤدى إلى تقليل الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة مـن منطقـة الخلـيج العربي (ثابت، 2002: 7)، فقامت الولايات المتحـدة بإرسـال شـركة شـيفرون Chevron الأمريكية للعمل في المنطقة فاتحة بذلك باب المنافـسة بـين الـشركات النفطية الكبرى على مصراعيه لاستغلال موارد الغاز الطبيعي في المنطقة (حـسن، 2001: 249)، وقد ذكرت تقارير وكالة الطاقة الدولية كيـف تطـورت مراحـل سيطرة الشركات الأمريكية على موارد الغاز الطبيعي في المنطقة بعد ذلك والتي يتم عرضها من خلال شبكة الانترنيت على النحو التالي: (طاهر، 2010: 170)

وفي 10/24 /1993م تم الاتفاق بين الحكومة الآذرية والكونسورتيوم الـذي يضم عددا من شـركات الـنفط المحليـة والدوليـة والأمريكيـة علـى اسـتثمار حقلي(Azeri–Chirag) وقد بلغت حصص بعض الـشركات الأمريكيـة فـي هـذا الكونسورتيوم مثل شركة أمكو Amoco حوالي 17.1% وكان نصيب شركة يونيكال (Unocal) حوالي 15% وشركة بانازول (Penzoil) حوالي 9.81% من المشروع.

وفي 1994/8/14 قام الرئيس الأذربيجاني بزيارة واشنطن واتفق على توقيع ثلاث عقود مع كل من الشركات الأمريكية (Mobial – Chevron –Exxon) تـصل قيمتها إلى عشرة مليار دولار، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيـة تعـاون مـع شـركة (Amoco) الأمريكية هذه الاتفاقية تتيح للشركة الحق الاستثنائي في إجراء مباحثات حول حقل (Inam). وقد نص العقد الأول على استكشاف واستثمار حقل Apsheron جنوب بحر قزوين والذي بموجبه حصلت شركة شيفرون (Chevron) علـى30% من المشروع والحق في ممارسة عمليات التنقيب أما العقد الثاني فيهتم بالتنقيب فـي حقل (Z.Tagiev) بواسطة شركتي (Exxon –Aioc) حيث تحصل كل منهما علـى 50 % من اسهم المشروع مع احتفاظ الشركة الأمريكية بالحق في تنفيـذ عمليـات المشروع، أما العقد الثالث فتم توقيعه بين شركتي Aioc – M0bil بخصوص حقـل (Oguz) الموجود شرقي باكو وينص هذا المشروع علـى تكـافؤ المـساهمة بـين

الشركتين الأمريكية والأذربيجانية،ولكنه يعطى الحق في مباشرة عمليات المـشروع إلى شركة موبيل الأمريكية (إسماعيل، 2002: 111).

وفي 2/ 12/ 1996م بـدأت شـركة Caspian International Petroleum Company (CIPE) عملها في أذربيجان حيث قامت بعمليات الاستكشاف فـي حقـل كاراباخ وهى شركة أميركيه مشتركة -وفى 1996/12/2م تأسست شركة بتـرول بحر قزوين المحدودة Amoco في بـاكو والتـي تعمـل لـصالح USA National Thanksgiving. وفى الفترة من 4/9:6/ 1997م عقد مؤتمر في دالاس حول منطقة بحر قزوين عرضت فيه شركة هوستن Houston أكبر مجموعـه مـن التقـارير والخرائط وقواعد البيانات حول منطقة بحر قزوين. وفـي 1998/5/11 م قامـت وكالة الطاقة الأمريكية بعقد مؤتمر حول احتياطات الطاقه فى منطقة بحر قـزوين وأجرت مسحاً استراتيجياً للمنطقة.

وفى 1998/6/4م وضعت شركة سو كار Socar تقريراً حول كميات الغـاز الطبيعي القابلة للاستخراج وقـدرتها بحـوالي (15) مليـار متـر مكعـب وفـي 1998/5/20م قدمت شركة (FEC) First Exchange Crop عدة مشاريع استثمارية في بحر قزوين وخاصة في كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان (إبـراهيم، 2006: 233، 234). وفي يومي 25و1998/6/26 م عقد مؤتمر دولي في مركز التجارة العالمي في نيويورك من أجل بحث مشاكل النفط والغاز الطبيعي وخطـوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين، وفـى 1998/11/13 م وافقـت الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل مشروعات البنية التحتية اللازمـة لـصناعة النفط والغاز الطبيعي في تركمانستان والتي تبلغ تكلفتها الاستثمارية عشره ملايـين دولار بما في ذلك خط الأنابيب. وفى 1999/4/30م قام سفراء الولايات المتحـدة الأمريكية في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بتوجيه الـدعوات إلـى المسئولين في منطقة بحر قزوين لزيارة كل من واشنطن ونيويورك من أجل بحـث إمكانية تحسين وسائل الاستثمار في منطقة بحر قزوين. (اسماعيل، 2002، 115)

وفى تاريخ 1999/10/11م شرعت شركة شيفرون (Chevron) الأمريكية بالتباحث مع حكومة كازاخستان على صفقة شراء 25% من استثمارات حقل تنجيزTengiz،

وفى 1999/11/2م قامت الولايات المتحدة بتقديم منحه تقدر قيمتها بـ ـ 425 ألـ ف دولار لدراسة إمكانية إنتاج وتطوير حقول الغاز في أذربيجان، حيث تقـ وم بهـ ذه الدراسة شركة Enron.

وفى 1999/11/23م قدمت شركة اكسونExxon عرضا لتطوير حقول الغاز الطبيعي في شرق تركمانستان والتي تقدر احتياطاتها بحوالي 2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي والتي من المحتمل أن تخدم أسواق كل من الصين واليابان. وفى تاريخ 1999/12/10م قامت شركة شل (Shell) بعمل مـ شروع استكـ شافي فـ ي المنطقة الجنوبية لبحر قـ زوين حيـ ث تمتلـ ك 50 % مـ ن خـ ط أنابيـ ب الغـ از والاستثمارات في حقول الغاز الطبيعي في كل من تركمانستان وكازاخستان وهـ ى شريك في الكونسورتيومOkiok (جليلي، كيليز، 2002: 30).

وفى 2000/2/29م وقعت شركة كونكو Conoco عقدا لعمل استكشاف فـ ي عمق بحر قزوين مع شركتي Exxon Mobil.،وفى نفس التاريخ وقعت شركة Shell الأمريكية اتفاقية لاستثمار الغاز الطبيعي في تركمانستان. يتضح لنا مـ ن العـ رض السابق لنشاط الشركات الأمريكية في منطقة بحر قزوين مـ دى اهتمـ ام الولايـ ات المتحدة الأمريكية في السيطرة على مورد الغاز الطبيعي في المنطقة، كما أنها لـ م تكتفي بتواجد شركاتها فقط في المنطقة، بل سعت إلى السيطرة على منـ ابع الـ نفط والغاز الطبيعي في المنطقة وازداد على ذلك رغبتها في الـ سيطرة علـ ى خطـ وط الأنابيب وطرق تصدير الغاز الطبيعي من المنطقة إلى الأسواق العالمية،حيث قامت بتنويع طرق تصدير الغاز الطبيعي فتبنت سياسة إنشاء خطوط متعددة الأطراف لنقل الموارد البترولية من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية عبر عدة دول حـ ول منطقة بحر قزوين، وقد جاءت هذه السياسة بهدف التحكم في سيطرة كل من روسيا وإيران على موارد الطاقة في المنطقة (Ashimbaev,laumulin, 2002: 144)، وهذا ما يتضح من خلال متابعة مراحل سيطرة الولايات المتحدة على طرق تصدير الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين على النحو التالي:

قامت كل من شركتي Aioc –Socar في 1997/5/7م بالإتفاق علـ ى إنـ شاء شركة جديدة تقوم بمد خط أنابيب دولي جديد لنقـ ل نفـ ط وغـ از بحـ ر قـ زوين

وكازاخستان إلى الأسواق وسيكون لشركة Willbross الأمريكية النصيب الاكبر في هذا المشروع.

وفي 1998/11/24 وقعت كل من تركيا وأذربيجان وكازاخستان على إعلان أنقرة والذي يهتم بمسار أنابيب نقل الغاز وهى (خط أنابيب الغاز الغربي – خـط أنابيب الغاز الممتد من تركمانستان مرورا بأذربيجان ليصل إلى تركيا) (اسماعيل، 2002: 120). وفي عام 1998م أيضا تقدم الكونجرس الأمريكي بمشروع قـرار سمى بـ(القرار الإستراتيجي لطريـق الحريـر)Silk Road Strategy Act. لبنـاء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجـان إلى الأسواق العالمية. (ثابت، 2002: 7)

قامت شركة Enron في 1999/1/27م بإنهاء دراسة الجدوى الخاصة بخـط أنابيب غاز الممتد من تركمانستان عبر بحر قزوين ويمر بكل من (تركمانـستان- أذربيجان- جورجيا - تركيا) وقد أعلنت الشركة انه يمكن بناء هذا الخـط خـلال عامين بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي مليارى دولار ويرجع تمويل هذه الدراسة إلى منحة من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وقع كل من رؤساء شركات خطوط نقـل الطاقة في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وجو رجيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا على إنشاء خطين لتصدير نفط وغاز بحر قزوين، وينطلـق هـذين الخطين من أذربيجان، ويمران عبر جو رجيا ليصلا إلى مينـاء جيهـان التركـي. (إبراهيم، 2006: 237)

ثالثا: التواجد العسكري في المنطقة

لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بالتواجد السياسي والتجاري في منطقـة بحر قزوين بل أخذت تدعم وجودها وسيطرتها على المنطقة مـن خـلال التواجـد العسكري بدعوى حماية أمن الطاقة في المنطقة والحفاظ علـى اسـتثماراتها هـذا بالإضافة إلى رغبتها في القضاء على بؤر الإرهاب والتطرف الموجودة في المنطقة فأخذت بنشر قواتها العسكرية في المنطقة وبناء قواعد عسكرية لها في بعض الدول مثل كازاخستان وأذربيجان (بيضون وآخرون، 2002: 241)، حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الأمريكي السابق (كولن بـاول) والرئـيس الكازاخـي (سـلطان

نور نازار باييف) على توسيع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة بحر قـزوين في إطار محاربتها للإرهاب في مقابل تقديم الدعم المالي لهما. (إبـراهيم، 2006: 238)

وفى ديسمبر 2001م قام وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامـسفيلد) بعمل زيارة لأذربيجان الهدف منها بحث سبل التعاون في المجال العسكري معهـا حيث أكد في هذه الزيارة أن بلاده مهتمة بالتعاون العسكري مع دول المنطقة مـن اجل ضمان توافر حالة الأمن والاستقرار لديها، كما أعلنت الولايات المتحـدة عـن إلغاء التعديل رقم (907) من قانون الحريات الذي بموجبه تحرم أذربيجان من تلقى المساعدات الأمريكية مما يؤكد على أهمية هذا التعاون بالنسبة للولايـات المتحـدة الأمريكية (محمد، 2002: 247)، ثم جاء الإعلان عن نشر قـوات أمريكيـة فـي جورجيا في فبراير 2001م بهدف تحقيق حالة من الاستقرار الأمنـي الاجتمـاعي والسياسي، ومحاولة حسم المهام الاستراتيجية والجغرافية في المنطقة.

ولكن هذا التواجد العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم مـن انه لاقى الترحيب به من قبل كل من جورجيا وأذربيجان وتركيا إلا انه كانـت لـه انعكاسات أخرى على باقي دول المنطقة ومنها روسيا التي تنظر إلى منطقة بحـر قزوين والقوقاز باعتبارها منطقة ذات أهمية خاصة لها وترفض أن تأخذ الولايـات المتحدة مكانتها في المنطقة وتهدد أمنها. (جليلي وكيليز، 2003: 62)

أما إيران فتنظر إلى التدخل الأمريكي فـي كـل مـن جورجيـا والعـراق وأفغانستان باعتباره تهديداً مباشراً لأمنها واستقرارها وخاصة بعدما سعت الولايات المتحده الامريكيه الى تكثيف عمليات التواجد العسكرى فى وسط اسيا بعد احـداث سبتمبر 2001م. (إبراهيم، 2006: 239)

الولايات المتحدة الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر 2001م (عباس، 2003: 75)

لم تكن أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحـر قـزوين وليـدة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وإن كانت تلك قوية لبـدأ تحركهـا اتجـاه تلـك المنطقة، حيث أن منطقة بحر قزوين تعتبر من أهم الأهداف الاستراتيجية للولايـات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد. ويعتبر التحرك الأمريكي ضد الغزو الذي قام بـه

الإتحاد السوفيتي السابق على أفغانستان في نهاية السبعينات من القرن الماضي أحد مظاهر الاهتمام الأمريكي بتلك المنطقة (الحملة العسكرية الزاحفة إلـى أفغانـستان عينها على آسيا الوسطى 2001/9/22.

لذا استغلت الولايات المتحدة الامريكيه أحداث 11 سبتمبر 2001م وما بعدها من أجل تحقيق أحد أهدافها الإستراتيجية في منطقه أسيا الوسطى حيث تصر علـى دعم التواجد العسكري الدائم في دول المنطقة بـدعوى القـضاء علـى الإرهـاب والمتطرفين (حسن، 2010:156)، كما تسعى إلى توسيع حلف الناتو بحيث يغطـى دول المنطقة وذلك من اجل حصار القوى الكبرى والإقليمية مثل روسـيا والـصين وإيران وتوفير أجواء أ منيه وعسكرية وسياسية توفر أرضـيه مناسـبة للـسيطرة الغربية والإمريكيه على منابع الطاقة في منطقة بحر قزوين، وهـذا هـو الهـدف الرئيسي من وراء تلك الأحداث وكذلك غلق كافة الأبواب أمـام كـل مـن إيـران وروسيا للوصول إلى السيطرة على موارد المنطقة من النفط والغاز الطبيعي، وقـد أتاحت أحداث سبتمبر الفرصة أمام الولايات المتحدة الامريكية لفعل ذلك من خـلال إرسال قواتها العسكرية الى افغانستان للقضاء على حركة طالبان، اما الهدف الاكبر لهذه القوات هو دعم الهيمنة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الـدول التـي كانت بعيدة عن سيطرتها في السابق، وتمهيداً لقيامها باستغلال ثروات هذه المنطقـة (ثابت، 2002: 27).

وموقع أفغانستان اتاح للولايات الأمريكية التحكم في شرايين الطاقة المتجهة نحو كل من الصين والهند واليابان وباقي الأسواق الاسيويه التي تمثل أهم الأسواق المستقبلية في استهلاك الطاقة لتوفير متطلبات التقدم الصناعي الهائل لـديها، وسـد احتياجات المستهلكين محلياً بها، و يمكن القول بان الاستراتيجية الأمريكيـة تجـاه منطقة بحر قزوين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م كانت تسعى إلي احتواء القـوى ذات النفوذ الإقليمي في المنطقة فنجدها قامت بعدة محاولات تهدف إلى خلق علاقات تعاون ومصالح مشتركة مع روسيا تهدف من ورائها إلى تحجيم دور روسيا، والحد من دعم علاقاتها مع باقي الدول المطلة على بحر قزوين والمـستقلة حـديثا عـن الاتحاد السوفيتي السابق حيث تأتى فكرة إنشاء خط أنابيـب لنقـل الـنفط والغـاز

الطبيعي من منطقة بحر قزوين عبر تركيا بعيدا عن روسيا بنتائج عديـدة أهمهـا محاولة أضعاف هيمنة وسيطرة روسيا على هذه المنطقة التي كانت جزا منها لمـدة طويلة والغنية بمواردها النفطية مما يترتب عليه رفع يد روسيا عن احتكارات النفط والغاز الطبيعي في المنطقة مما يؤثر على الاقتصاد الروسي فيما بعد، هذا بالإضافة إلي رغبة الولايات المتحدة في إزاحة ما تبقى من نفوذ روسي في المنطقة بـإجراء اتصالات مع كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان والعمل على دعم علاقات التعاون فيما بينهم مما يشكل عائقا أمام إمكانية تواصل روسـيا مـع دول المنطقـة (إبراهيم، 2006، 241).

ومن جهة أخرى تقوم الولايات المتحدة بجهود كبيرة في ابعاد وعزل إيـران وإضعاف نفوذها وامتداد روابطها التاريخية مع دول المنطقة وذلك بسبب خوفها من امتداد النفوذ الإيراني إلى دول المنطقة في محاولة لاحتوائها، مما دفـع الولايـات المتحدة إلى تقديم عدة اقتراحات لإنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية بعيدا عن إيران. والدعوة إلـي مـرور خط الأنابيب الذي يربط دول أسيا الوسطى والقوقاز بتركيا إلى الأسـواق العالميـة بعيدا عن إيران.

4-1-4 الآثار المتوقعة للتدخل الأمريكي

توجد الكثير من الخلافات الكبيرة والحادة بين واشنطن وطهران وذلك علـى كيفية تقاسم ثروات بحر قزوين، فواشنطن تؤيـد أذربيجـان وتقـف وراء إنـشاء مشروعات أنابيب النفط التي تمر عبر الأراضي التركية من اجل ضمان تدفق نفـط قزوين بعيدًا عن روسيا وإيران، وذلك لتقليص المكاسب والمزايا الاقتصادية التـي تحصل عليها روسيا وايران من ثروات بحر قزوين في إطار لعبـة التنـافس مـع روسيا، والشد والجذب مع إيران (فـتح البـاب، 2003: 155)، وبالتـالي، فـإن التطورات والاحداث الجارية والقادمة في أفغانستان سوف تلعب دوراً كبيـراً فـي توجيه علاقات واشنطن بموسكو وطهران، ومن اهم هذه العلاقات مـسألة مـستقبل الوضع في بحر قزوين، فكيف ستتأثر هذه المسألة بما يجري حاليـاً ؟ لا بـد مـن

التأكيد على وجود مصلحة مشتركة بين واشنطن من جهة وكل من موسكو وطهران من جهة أخرى في الحرب التي حدثت في أفغانستان، فـالأطراف الثلاثـة تعتبـر حكومة طالبان التي تم التخلص منها عدواً لها بشكل أو بآخر، وكذلك بالنسبة لأسامة بن لادن؛ واستنادا لما سبق فمن غير المتوقـع أن تقـف إيـران أو روسـيا ضـد التحركات الأمريكية الحالية التي تهدف لإنهاء تواجد حركة طالبان فـي افغانـستان والقبض على زعيم القاعدة اسامة بن لادن، وهو ما تشير إليه مواقف الدولتين حتى الآن، ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لموقف كلاً من أوزبكستان وطاجيكستان في التخلص من حكم حركة طالبان في افغانستان نهائياً وهذه الرغبة ليست فقط لأسباب دينية أو سياسية وإنما بدوافع عرقية بالأساس، اما إيـران وروسـيا فيـدركان أن مستقبل أفغانستان بعد توقف العمليات العسكرية سيختلف كلياً عن الوضع الـراهن، حيث ان جميع الدلائل تشير إلى أن القوات الأمريكية مرشحة للبقاء والمرابطة في أفغانستان أو قريبًا منها لفترة طويلة، سواء انتهت العمليات العسكرية الفعلية ام لـم تنتهي (راشد، 2001: 87)، ويتضح مما سبق ان الوجه الآخر لنتائج الحرب فـي أفغانستان، فرغم من ان طهران وموسكو قد استفادا منها، ففـي المقابـل نجـد ان الدور الأمريكي العسكري والسياسي بدأ بالاقتراب كي يصبح علـى أعتـاب بحـر قزوين، وهو يدل على ان الموازين والحسابات الخاصـة بمـستقبل بحـر قـزوين وثرواته سوف تنقلب عما كان من المفترض أن تؤول إليه قبل التدخل الأمريكـي، حيث كانت واشنطن تحاول التدخل في مسار الأوضاع في منطقة بحر قزوين إمـا بالوكالة عن طريق تركيا، أو بالتنسيق مع أذربيجان مباشرة، لكن الحال سـيختلف كثيرًا بعد ذلك، لا سيما أن الحرب ضد أفغانستان قد اتاحت لواشنطن استخدام قواعد عسكرية في دول وجمهوريات سوفيتية سابقة بعضها قزوينـي وبعـضها قوقـازي ووضع قوات مرابطة في هذه الجمهوريات.

وسيترتب على هذه النقلة عدد من النتائج أهمها:

1- أن موسكو وطهران، ونسبيًا تركمنستان، ستجد نفسها مضطرة إلى التعامـل مباشرة مع واشنطن فيما يتعلق بمستقبل بحر قزوين، فلن يكون الخلاف مـع

أذربيجان أو كازاخستان، وإنما مع الولايات المتحدة مباشـرة (عبـدالظاهر، 2002: 35)

-2 لن تتمتع روسيا وكازاخستان على وجه التحديد بميزة وسطية الموقف التـي تحظى بها الآن، حيث لا توجد ضغوط حقيقية حاليًا عليهما لتبنـي موقـف واضح مع أو ضد أي من الرؤى والتصورات الخاصـة بمـستقبل ثـروات قزوين؛ ولذا نجد تذبذبًا في المواقـف الخاصـة بهمـا وفقـاً للمـساومات والاتصالات التي تجري مع إيران وتركمنستان في جانب، وأذربيجـان فـي الجانب الآخر، لكن دخول أمريكا على الخط سيحرم روسـيا مـن هـامش الحركة المتاح أمامها حاليًا، وستجد نفسها مطالبـة بتبنـي موقـف واضـح ومحدد، وعلى الأرجح سيكون هذا الحسم باتجاه التحالف مع طهران لمجابهة التنسيق الأمريكي- الأذربيجاني، وخاصة أن المكاسب التي كانـت موسـكو تنتظرها من ممالأة أذربيجان أو التنسيق مع كازاخستان، لن تكون متاحة مع الحضور الأمريكي، فضلاً عن وجود أوجه اتفاق عديدة بين طهران وموسكو بالنسبة للعلاقة مع واشنطن والموقف من مطامحها وسياسـاتها، لـيس فـي منطقة بحر قزوين وحسب، بل أيضاً في مناطق أخرى عديدة (راشد، د.ت).

-3 اقتراب أمريكا من شواطئ بحر قزوين من شأنه أن يسرع وتيرة الاتصالات وخطوات الاتفاق على الوضع النهائي لثروات البحر وكيفيـة توزيعهـا؛ إذ ستجد مختلف الأطراف نفسها أمام أمر واقع جديد لا يمكن تجاهله، وبعد أن كان خيار الاتفاق على طريقة توزيع الثروة يؤجل من مرحلة إلى أخرى دون أية ضغوط –أو مجرد ضغوط محدودة- على الدول المشاطئة للبحـر، فـإن اقتراب واشنطن عسكريًا وسياسيًا سيفتح الباب بالضرورة إلـى المـسارعة بحسم هذا الغموض ووضع حد للخلافات المستمرة بشأن الوضع الاقتصادي والقانوني للبحـر (عبد الظاهر، 2002: 35).

4-2 روسيا

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في عام 1991م أعلنت جمهورية روسيا الاتحادية استقلالها عن الاتحاد السوفيتي وأصبحت هي الوريثة الشرعية لتركة الاتحاد المنهار وهي تعتبر من اهم الدول التي تلعب دوراً هاماً وأساسياً في منطقة بحر قزوين حيث أنها تشكل مكانة هامة في تلك المنطقة.

وجمهورية روسيا الاتحادية هي أقوى دولة ضمن مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين (احمد، 2005:180) التواجد الروسي في منطقة بحر قزوين يمتد إلى أكثر من قرن ونصف فروسيا تسيطر على منطقة بحر قزوين منذ أيام روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي السابق وهي تشكل دعامة أساسية للوضع القيادي في المنطقة وقد أتاحت الموروثات الثقافية التي كانت لروسيا في الماضي بأن تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في نشر تأثيرها في منطقة بحر قزوين (ابراهيم، 2006: 214) وكذلك بالإضافة إلى وجود المؤثرات العرقية التي تشكل دوراً هاماً في المنطقة، ويتواجد في منطقة بحر قزوين الكثير من الروس وهم يشكلون عماله ماهرة فيها، وقد دفع ذلك بروسيا إلى عقد الاتفاقيات لحمايتهم وتأكيد وجودهم في المنطقة حيث وقعت روسيا في 23 ديسمبر 1993م مع تركمنستان اتفاقية تم بموجبها منح الروس في تركمنستان الجنسية المزدوجة (سليم، 1998: 214).

4-2-1 السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة بحر قزوين

تدرك روسيا أهمية منطقة بحر قزوين ويتزايد أهميتها بالقدر الذي تتناقص فيه أهمية حقول نفط منطقة سيبيريا وخاصة إن البترول والغاز يشكلان حوالي (50%) من الدخل النقدي للصادرات الروسية (السبعاوي، 2003: 73)

تعتبر روسيا أهم منافذ العالم لتصدير البترول والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، وأهم خط لشحن بترول وغاز منطقة بحر قزوين يمر عبر الأراضي الروسية وهذا يجعلها عامل ضغط هام ورئيسي في المنطقة (ابراهيم، 2006: 215) وهي بذلك تستطيع التأثير على سياسات دول بحر قزوين والتأثير كذلك على طرق نقل الغاز الطبيعي المتجهة من منطقة بحر قزوين إلى جميع

الأسواق الأوروبية، وروسيا تتمسك بضرورة مرور خطوط النقل عبـر أراضـيها وموانيها عن طريق إجراء المفاوضات المباشرة مع الدول المطلة على بحر قزوين من اجل توقيع اتفاقيات يتيح لها نقل ثروات بحر قزوين إلى الأسواق العالمية حتـى تتمكن من الاستفادة من رسوم الترانزيت (ثابت، 2002: 16) وهذا يجعلهـا فـي موقف قوي إمام السعي الأمريكي للسيطرة على ثروات بحـر قـزوين (ابـرهيم، 2006: 215).

وكانت روسيا غير مهتمة بمنطقة بحر قزوين وتظهر التجاهل الكامـل لهـا حيث كانت مهتمة بالتوجه نحو الغرب وأمريكيا تحت تأثير توجهات القيادة السياسية فيها متمثلة برئيس الوزراء آنذاك يقور قايدار ووزير الخارجية اندريـه كوزريـف بحجة أن الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها روسيا يتطلب هذا التوجـه، وبعد أحداث شهر أكتوبر 1993م حيث تم محاصرة المعارضة وقصر البرلمان الذي كان مركزاً لها وبعد فوز المعارضة الكبير في الانتخابات حدث تحول كبيـر فـي السياسة الخارجية الروسية حيث عاد الاهتمام بمناطق آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة تحت شعار الخارج القريب (الخثلان، 2000: 43، 44).

4-2-2 أهداف السياسة الخارجية الروسية من التواجد في منطقة بحر قزوين

وضعت الحكومة الروسية سياسة جديدة للتعامل مع منطقة بحر قزوين وذلك بسبب سعيها لتحقيق عدة أهداف وهي كالأتي: (ابراهيم، 2006: 221، 222)

1 – التعاون مع إيران باعتبارها دولة معارضة لـسياسات الولايـات المتحـدة الأمريكية اتجاه المنطقة وقد عملت روسيا على مد جسور التعاون الروسـي الإيراني وتعزيز العلاقات القائمة بينهما.
2 – العمل على وضع خطط التعاون والتنمية مع دول المنطقة.
3 – السعي للتقارب مع دول المنطقة من اجل تنمية وتعزيز العلاقات بينهما.
4 – السعي الروسي لجذب خطوط نقل البترول والغاز عبر أراضيها ومعارضـة أي محاولات لشحنها بعيداً عن أراضيها.
5 – العمل على حفظ الاستقرار الأمني في المنطقة.

6 – ضمان وجود مناطق عازلة لضمان امن روسيا.

7 - مواجهة التوسع الامريكي في المنطقة.

وتستطيع روسيا من خلال تحقيق هذه الأهداف الوصول إلى ما يلي:

1 – معاملة بحر قزوين كمنطقة مصالح روسية عن طريق اختراق الدول المطلة على البحر باستخدام الشراكة الروسية الخاصة (لوك – أريل).

2 – إستخدام الصراعات المحلية واستغلالها لتحقيق المصالح الروسية.

3 – وضع عراقيل أمام المنافسين الذين يشاركون بالاستثمار في منطقة بحرقزوين(السبعاوي، 2003: 75).

يوجد تصادم بين المصالح الروسية من جهة والمصالح الأمريكية والتركية من جهة أخرى وقد حدث تصادم بين مصالح روسيا وتركيا لسنوات طويلة وكان ذلك حول طرق نقل البترول والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية حيث كانت روسيا تصر على مرور خطوط الأنابيب عبر أراضيها وان تستغل الخطوط القائمة فعلاً في أراضيها إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض السماح لروسيا بمثل هذه المزايا وهي تؤيد بشدة خطوط نقل البترول والغاز الطبيعي بعيداً عن الأراضي الروسية (السبعاوي، 2003: 73).

وقد بذلت روسيا جهود كبيرة بهدف السيطرة والتحكم في مصادر الطاقة في بحر قزوين وخطوط نقلها وقد عملت على التضامن مع اغلب الشركات الغربية المتواجدة في بحر قزوين وذلك بهدف إقناعها لنقل الأموال التي بحوزتها من الغرب إلى منطقة بحر قزوين وتهدف روسيا من ذلك الحصول على نصيب من السيولة النقدية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية من خلال عملها في حقول النفط والغاز في منطقة بحر قزوين وهي بذلك تتمكن من حل مشكلاتها الاقتصادية التي تعاني منها (الرضا، 2003: 21)، وقد حرصت روسيا على إقامة علاقات دبلوماسية قوية مع دول بحر قزوين التي استقلت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وقد تم تبادل السفراء فيما بينهما وكذلك حرصت على تقوية العلاقات مع قادة هذه الدول حيث كانت تقوم بإرسال الوفود الرسمية على اعلى المستويات إلى هذه الدول لتقديم

مختلف أشكال الدعم والمساعدة في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي (مايكل، 2002: 103، 104).

تعتبر منطقة بحر قزوين منطقة اقتصادية هامة وذلك حسب وجهة النظر الروسية وبذلك يمكن أن تعتمد عليها روسيا لتزيد من مكانتها الاقتصادية وبسبب ذلك سعت لعقد العديد من الاجتماعات بهدف توقيع اتفاقيات تضمن لها استمرار مصالحها مع دول المنطقة مثل اجتماع (مينسك) الذي عقد في عاصمة روسيا البيضاء في 21 يناير 1993م بين جمهوريات الكومنولث الروسي بهدف تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بينها (ابراهيم، 2006: 216)، وتحاول روسيا الحفاظ على وجودها في منطقة بحر قزوين حيث قامت بالدخول في العديد من التحالفات مع دول المنطقة وكذلك قامت بتوقيع الكثير من الاتفاقيات في شتى المجالات معها وذلك بسبب إدراك القادة الروس أن النفوذ الأمريكي والتركي قد زاد في المنطقة بشكل كبير مما يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الروسي والمصالح الروسية في المنطقة (درويش، 2001: 256)، وجميع دول بحر قزوين التي استقلت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي تتبع سياسة الاقتراب والتودد من القرب والولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم بفتح قنوات اتصال على جميع المستويات منهما لمحاولة تخفيف التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية لروسيا الاتحادية (جليلي، كيليز، 2003: 98).

سعت الشركات الروسية إلى توقيع العديد من العقود الاستثمارية مع دول المنطقة ومن هذه الدول أذربيجان حيث تم توقيع ستة عقود معها من اصل تسعة عشر عقداً تم توقيعها مع شركة سوكار في الفترة من 1994 إلى 1999م والهدف من ذلك تطوير قطاع الافشور في أذربيجان (دياب، 1998:16)، كما قامت بتوقيع اتفاقية الطاقة المعروفة باسم (اتفاقية تركمانيشي) مع كلاً من تركمنستان وكازاخستان والتي تم التوقيع عليها في 12 مايو من العام 2007م وتهدف هذه الاتفاقية إلى نقل إنتاج كلاً من تركمنستان وكازاخستان من الطاقة عن طريق الأراضي الروسية كما تتضمن هذه الاتفاقية احتكار روسيا لغاز تركمنستان حتى العام 2028م، ولكن حدث خلاف بين كلاً من روسيا وتركمنستان بسبب قيام روسيا

بتخفيض كميات الغاز التي تنقلها من تركمنستان والمتفق عليهـا حـسب الاتفاقيـة المذكورة آنفاً بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تمـر بهـا روسـيا (طـاهر، 2010:169).

وتقوم روسيا باستيراد حوالي (50) مليار متـر مكعـب مـن الغـاز مـن تركمنستان ولكن الانفجار الذي حصل في ابريل من العام 2009م على خط أنابيب الغاز والذي شيدته الشركة الروسية العملاقة غازبروم في أسيا الوسطى إلى تعطيل هذه الإمدادات ولم يتوصل الطرفان إلى شروط جديدة تعيد هذا الخط إلى العمل من جديد، وهذا أدى إلى خسارة تركمانستان حوالي مليـار دولار شـهرياً (المـديني، 2010/01/13م www.thawra.alwehda.com)، وقد نجحت روسـيا مـن كـسب كازاخستان إلى جانبها في إطار الخلاف القانوني حول وضع بحـر قـزوين رغـم محاولات الولايات المتحدة العديـدة لإبعـاد كازاخـستان عـن روسـيا (ديـاب، 1998:16)، وقد قامت روسيا بتعزيز قدراتها العسكرية في منطقة بحر قزوين لأن ذلك إحدى الوسائل الإستراتيجية للتعامل مع مصالحها حيث أن روسـيا تعتقـد أن التهديد الرئيسي سوف يكون قادماً إليها من هذه المنطقـة وخاصـةً مـع التـسلل الأمريكي لهذه المنطقة تحت راية مكافحة الإرهاب (احمد، 2005:180).

تهتم جمهورية روسيا الاتحادية بتأمين اهتمامها العسكري في منطقـة بحـر قزوين على الرغم من ضعف قدراتها العسكرية التي ظهرت من خلال حربها مـع الشيشان ونقص الموارد الاقتصادية لتموين القدرات العـسكرية الروسـية إلا أنهـا لازالت تمتلك قوات عسكرية مسلحة تسليحاً جيداً مقارنةً مع القدرات العسكرية لدول منطقة بحر قزوين (alshimbaey, laumulin , 2003: 134)، وتستطيع روسيا بهـذه القدرات العسكرية المتوفر لديها أن تحمي الأمن وتحقق الاستقرار في المنطقة حيث أنها تمثل إحدى القوات الإقليمية التي تنظر إلى بحر قزوين على اعتبـاره بحيـرة روسية على الرغم من أنها إحدى الدول التي تطل عليه (عبد العلـيم، 1993:13)، وقد قامت روسيا بالإعلان الرسمي في شهر أكتوبر من العام 2004م عن رفـضها إخلاء منطقة بحر قزوين من الأسلحة في ظل الظروف الدوليـة الحاليـة (احمـد، 2005:181).

وقد حرصت روسيا على التعاون العسكري مع كافة الدول المطلة على بحر قزوين حيث وقعت مع تركمنستان اتفاقاً عسكرياً في 8 يونيـه مـن العـام 1992م بهدف جمع القوات الروسية المتواجدة في تركمنستان مع القوات التركمانيـة تحـت قيادة واحدة وتكون مهمة التدريب والتجنيد مسئولية مشتركة فيمـا بينهمـا (ثابـت، 2002:17).

قامت روسيا بتوقيع اتفاقية معاهدة صداقة وتعاون مع كازاخـستان نـصت المادة الثالثة في هذه المعاهدة على التعاون فيما بينهما بشأن تطوير عمليات الـدفاع المشترك حيث تطورت الروابط العسكرية فيما بينهما وقد تم توقيع اتفاقيـة ثنائيـة بينهما في عام 1994م بهدف التعاون العـسكري فيمـا بينهمـا (جليلـي، كيليـز، 2003:95)، ولأجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، عمدت روسيا بعد تفكيـك الاتحاد السوفيتي إلى تشكيل ما عرف برابطة دول الكمنويلث التي ضمت 12 دولة هي: روسيا، اوكرانيا، بيلاروسيا، ارمينيـا، جورجيـا، اذربيجـان، كازاخـستان، اوزبكستان، تركمانستان، قرغيزيا، طاجكستان، مولدافيا، على الرغم من ذلك، فـإن علاقات روسيا ما لبثت أن تدهورت مع معظم هذه الدول، حيث أن روسيا لم تستطع تأمين المبالغ الطائلة التي يتطلبها انشاء وتطوير الكومونويلث، واتجهت معظم تلـك الدول بحثاً عن المساعدات الغربية، وبخاصة أنها قد خرجت مـن نطـاق الاتحـاد السوفيتي خالية الوفاض، لا تمتلك حتى انابيب لثروتها النفطية حديثاً بل أن هنـاك آراء تقول: إن روسيا نفسها غير متحمسة لفكرة الكومنولث، وذلك تخوفـاً مـن ان يأتي اليوم الذي تتحالف فيه هذه الدول ضدها.

تشير السياسة الروسية المتبعة حتى الآن في تلك المنطقة إلى تعزيـز هـذا الرأي، حيث تدعي بعض هذه الدول بأن روسيا إنما تسعى إلى تجزئة تلـك الـدول المستقلة حديثاً، وأنها قد دعمت إستقلال إقليم ابخازيا عن جورجيا، واقليم ترانديستنا عن مولدافيا ووقفت إلى جانب ارمينيا ضد اذربيجان في صـراعهما علـى اقلـيم ناغورني كاراباخ. بل أن كازاخستان التي تعتبر الاقرب سياسياً إلى روسـيا، قـد عمدت إلى نقل عاصمتها من جنوب البلاد إلى شمالها تخوفاً من تطلعـات روسـية لسلخ شمال البلاد، حيث يشكل الروس غالبية السكان وحيث تتركـز الثـروات. إن

التركيبة الديمغرافية لدول وسط آسيا والقوقاز بشكل خاص، تـشكل تربـة خـصبة للنزاعات الاثنية، بسبب كثرة الجماعات المتباينة، وعدم تبلور هوية وطنية فـي أي من تلك الدول.

تملك روسيا مخزوناً كبيراً من النفط في حقول سيبيريا. حتـى عـام 1985 كانت تشكل اكبر منتج للنفط في العالم، حيث بلغ انتاجها اليومي نحو 12.5 مليـون برميل. إن انهيار اسعار النفط في عام 1986 قد وجه ضـربة قاصـمة للـصناعة النفطية الروسية التي لم تعد قادرة على صيانة وترميم منشآتها، فانخفض الانتاج عام 1989 إلى نحو (7) ملايين برميل في اليوم. وهناك تقديرات بانه ما لم توفر روسيا ما لا يقل عن (100) مليار دولار لترميم تلـك الـصناعة وتطـوير التكنولوجيـا المستخدمة فيها، فان الانتاج الروسي سينخفض في حدود عام 2000 إلى ما لا يزيد عن أربعة ملايين برميل يومياً. هذا مع العلم أن الاتحاد السوفيتي كان يـشكل فـي الثمانينيات ثاني اكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، حيـث قـدر الاسـتهلاك السوفياتي في ذلك الحين بنحو (6- 7) ملايين برميل يومياً.

أما بالنسبة لدول بحر قزوين، فقد كان الاتحاد السوفيتي قد انشأ شـبكة مـن الانابيب تمر عبر الاراضي الروسية، إضافة إلى أن تلك الخطوط هي خطوط قديمة ولم تعد صالحة للنقل، فإن معظم هذه الدول لا تريـد الان أن يمـر نفطهـا عبـر الاراضي الروسية. فالقوة الجاذبة للشركات الغربيـة، بمـا تمتلكـه مـن امـوال وتكنولوجيا، أقوى من أية إرتباطات تاريخية ومن خطوط لا تملك روسيا بحد ذاتها ما يتطلبه ترميمها وتطويرها، فضلاً عن ان هذه الشركات لا تريد مرور نفط قزوين من الاراضي الروسية لاسباب استراتيجية، وإذا جاز لنا تقويم الوضع الروسي فـي دول بحر قزوين وما تمتلكه من ثروات، فإنه يمكن القول إن الاتحاد الـسوفيتي لـم يخلف وراءه اية بنية تحتية قوية تربطه بهذه المنطقة. ولذلك، فان احتمالات قـدرة الفيدرالية الروسية على إسترداد نفوذها الضائع في تلك الدول هي احتمالات ضئيلة جداً على المدى المنظور على الرغم من ان قوات عـسكرية روسـية مـا زالـت متمركزة في معظم هذه الدول. وبخاصة أن معظم تلك الدول قـد وقعـت خـلال السنوات الثلاث الاخيرة اتفاقات شراكة مع حلف الاطلنطي.

3-2-4 مرتكزات السياسة الروسية الجديدة تجاه منطقة بحر قزوين

فقد بدأت السياسة الخارجية الروسية إزاء دول منطقة بحر قزوين تتغير في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهذا التغير كانت نتيجة لعوامل عدة أهمها تزايد النفوذ والوجود الأجنبي في المنطقة خاصة مع توجه دول بحر قزوين نحو التقارب مع الغرب من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية التي كانت في أشد الحاجة إليها في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي واجهتها في أعقاب استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، إلى جانب ذلك تزايد دور الشركات الأجنبية في المنطقة التي بدأت في التسابق على إبرام صفقات للتنقيب عن النفط في بحر قزوين، إلى جانب توجه الولايات المتحدة نحو الاهتمام بتعميق تعاونها مع دول بحر قزوين من أجل إحكام الحصار على روسيا من الجنوب وعزل إيران داخل حدودها، هذا الأمر دفع روسيا نحو انتهاج سياسة جديدة في منطقة بحر قزوين تأسست على مرتكزات عدة هي:

1- تحسين شبكة خطوط الأنابيب المتبقية من عهد الاتحاد السوفيتي السابق وإضافة خطوط أنابيب جديدة لنقل نفط وغاز المنطقة إلى الأسواق الدولية، ولهذا قامت روسيا بتطوير خط باكو – نوفورسيسك لنقل النفط الخام الذي يتم إنتاجه من الحقول النفطية في بحر قزوين بالقرب من سواحل أذربيجان بدءًا من عام 1995م (السباعي، 2003: 75)، وبعد بدء الحرب في الشيشان أنشأت روسيا خط أنابيب جديد يمر بجمهورية داغستان بدلاً من الشيشان. بالإضافة إلى ذلك، كانت روسيا شريكًا أساسيًا في مشروع "اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين" التي تبدأ من مناطق تنجيز النفطية في قزاقستان وتنتهي في ميناء نوفورسيسك على ساحل البحر الأسود وسوف تنقل هذه الخطوط 600 ألف برميل يوميًا من النفط الخام إلى الأسواق الدولية. (احمد، 2005:180)، كما اتجهت روسيا نحو إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من بحر قزوين إلى تركيا عن طريق البحر الأسود.

2- مشاركة الشركات الروسية في المشروعات النفطية التي تنفذها الدول المطلة على بحر قزوين، حيث تمتلك الشركات الروسية نسبة 10% من الأسهم

الخاصة بالاتحاد الدولي لنفط أذربيجان، كما بدأت روسيا في استخراج النفط من مناطق شمال بحر قزوين. في هذا الإطار قامت شركات النفط والغاز الروسية الثلاث: يوكوس، غاز بروم، ولوك أويل بتكوين شركة نفط قزوين من أجل العمل على تطوير حقول النفط الموجودة على السواحل الشمالية لبحر قزوين الواقعة في المياه الروسية،، والأذرية، وخلال عام 2003، أبرمت شركة لوك أويل وشركة غاز بروم اتفاقية تنص على: تطوير حقول النفط والغاز الواقعة في شمال بحر قزوين بشكل مشترك، كما كونت هاتان الشركتان مع شركة النفط القزاقية الوطنية شركة نفط وغاز قزوين والتي بدأت أولى مشروعاتها في منطقة نفطية على مساحة 150 كم بشرق منطقة مخاتش الروسية، والتي يبلغ احتياطيها النفطي (3.6) مليار برميل (سليم، 1998: 214).

وبعد انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا، بدأت روسيا في انتهاج سياسة جديدة إزاء منطقة بحر قزوين، حيث قام بزيارة كل دول المنطقة باستثناء إيران، ووافق على عقد اتفاقية مع تركمانستان لشراء تريليوني م3 من النفط التركماني على مدار 25 عامًا، وفي يناير 2001 وقّعت روسيا مع أذربيجان اتفاقية تتعلق بتقسيم سطح البحر، وحدد الجانبان كيفية الاستفادة من ثروات سطح البحر وحدودها في هذا البحر.

4-2-4 الرؤية الروسية للدور الإيراني والأمريكي في منطقة بحر قزوين

أولا: الرؤية الروسية للدور الإيراني في منطقة بحر قزوين:

ترى روسيا أن إيران أصبحت مضطرة للقبول بتقسيم بحر قزوين بالتساوي، وأنها من أجل الحصول على نصيب أكبر يجب أن تقدم امتيازات لروسيا ولذا حاولت الأخيرة إبرام اتفاقيات لتقسيم ثروات بحر قزوين مع الدول المطلة على البحر باستثناء إيران بصرف النظر عن مسألة النظام القانوني لتقسم ثروات بحر قزوين، الأمر الذي يمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح الإيرانية في منطقة بحر قزوين، ومن ثم يجب على المسئولين الإيرانيين انتهاج سياسة جديدة للتعاطي بإيجابية مع

التطورات الطارئة على منطقة بحر قزوين من خلال السعي نحو تفعيل التعاون مع دول المنطقة لأنه يمثل البداية الحقيقية للاتفاق حول نظام قانوني محدد لتقسيم ثروات هذا البحر(عبد المنعم، 2003: 20).

ثانيا: الموقف الروسي من الوجود الأمريكي في منطقة بحر قزوين:

أعلنت ايران منذ فترة تأييدها للمبادرة الروسية الهادفة لإنشاء قوة مـشتركة للتدخل السريع في منطقة بحر قزوين مقتصرة على الدول المتشاطئة لحوضه فقـد صرح حامد رضا آصفي الممثل الرسمي لوزارة الخارجية الايرانيـة (أن الـدول المطلة على بحر قزوين يجب أن تتوصل إلى اتفاق مشترك لإنـشاء قـوة تـدخل سريع)، إن المبادرة الروسية ليست موجهة فقط من أجل مكافحة الارهاب الـدولي بل وضد جميع المخاطر الأخرى التي تهدد دول المنطقة وكـذلك لكـي لا يـسمح بظهور قوى أخرى في هذه المنطقة من خارجها وفي مقدمتها الولايـات المتحـدة الأميركية التي أعلنت بأن حوض بحر قزوين يدخل ضمن مجال مصالحها الحيوية، إن المبادرة الروسية تتجاوب بشكل كامل مع مـصالح ايـران (ابـراهيم، 2006: 214).

إن فكرة إنشاء قوة تدخل سريعة في حوض قـزوين ليـست جديـدة ففـي آغسطس 2002 وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن الاسطول العـسكري الروسـي قـام بتدريبات عسكرية في بحر قزوين كان هدفها رفع كفاءة الأسطول الروسي وتدريبه لتنفيذ مهام متعلقة بردع أي عملية ارهابية عدوانية ضد انابيب النفط العائدة لـدول المنطقة وضد أي عمل عدواني ومن أي نوع آخر لقد شارك بمثابة ضيوف اثنـاء تلك التدريبات في بحر قزوين ممثلو الجيش والاسطول الايراني وهذا الحضور كان تعبيراً من الجانب الايراني عن موافقته لتأسيس قوة عسكرية مشتركة لـدول بحـر قزوين وخاصة ايجاد صيغة مشتركة توحد قوة موسكو وطهـران وضـم الـدول الاخرى إلى هذا التحالف وكانت طهران قد وجهت نداء لدول بحر قزوين الأخـرى لإبداء موافقتها على المبادرة الروسية وجاء هذا النداء لتنبيه هذه الدول من المخاطر التي تهدد الجميع وخاصة بعد الزيارة المشبوهة التي قام بها وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد إلى باكو عاصمة اذربيجان (السباعي، 2003: 75).

وهنالك مسألة أخرى خطيرة وهي أن برنامج واشنطن (حماية قزوين) يهدد الهدف الذي تسعى اليه موسكو بانشاء قوات تدخل سريع للدفاع عن حـوض بحـر قزوين من أي عدوان إرهابي وصد أي خطر قادم من دول خارج المنطقـة وتفيـد التحليلات السياسية أن موافقة باكو على المشاركة في برنامج واشـنطن والـسماح للقوات الأميركية أن تتمركز على أراضيها واقامة محطات رادارات اميركيـة هـو خرق لأمن دول بحر قزوين وخاصة أمن واسـتقلال روسـيا وايـران ويتـضمن البرنامج الأميركي اقامة مطارات لسلاح واشنطن الجوي، والإشراف التـام علـى حوض بحر قزوين والدول المطلة عليه ووضع منطقة واسعة جدا تحـت هيمنتـه الأميركية، وبالاتجاه الآخر فإن إنشاء موسكو وطهران لقـوة عـسكرية - بحريـة مشتركة تكون في مصلحة جميع دول المنطقة وفي نفس الوقت تقف ضد عـسكرة بحر قزوين بينما تسعى واشنطن من خلال تقديمها مساعدات في تحـديث جيـوش اذربيجان وكازاخستان وتركمنستان وإقامة تحالف ثلاثي تحت قيادتهـا يـضم إلـى جانب الولايات المتحدة قوات اذربيجان وكازاخستان العسكرية والسعي لاحقا لتوسيع هذا الحلف بحيث ينضم اليه تركمانيا وازوبكستان وكذلك تركيـا. (عبـد المـنعم، 2003: 22).

وما زالت المبادرة الروسية قيد النقاش على مـستوى وزراء خارجيـة دول بحر قزوين ومن المبكر الحكم على مصير هذه المبادرة فما زالت الأبواب مفتوحـة للتفكير جديا بأهميتها كونها تعمل لنزع عسكرة بحر قـزوين مـن قبـل الغـرب والولايات المتحدة خاصة بما يخدم مصالح دول المنطقة لأن المبادرة الروسية هـي مبادرة لتجنيد دول حوض قزوين ضد أي عدوان عليها رغم أن بعض المسائل مـا زالت معلقة دون حل بين العديد من دول حوض قزوين ولم يتم الاتفاق النهائي على الوضع الحقوقي والقانوني للحوض ولكنه من المؤكد أن تمركز الولايـات المتحـدة عسكريا في منطقة بحر قزوين يشكل خطرا جديا على جميـع دولـه وان موسـكو وطهران لن تتراجعا عن مواقفهما المبدئية تجاه هذه المنطقة ذات الأهمية الخاصـة بالنسبة لبلديهما ولبلدان منطقة قزوين الأخرى (فتح الباب، 2003: 160).

4-3 تركيا

تعتبر تركيا أحد اللاعبين الأساسيين في منطقة بحر قزوين، وقد قامت تركيا بالاعتراف بالدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق بعد إنهياره في العام 1991م، وقد كان لتركيا دور كبير وفاعل في إنضمام هذه الدول إلى لواء الأمم المتحدة (سليم، 1998: 337).

وتركيا هي الطرف الإقليمي الثالث الذي يسعى للفوز بنصيب كبير من الكعكة القزوينية وخاصة في مجال نقل النفط والغاز عبر أراضيها (طاهر، 2010: 169)

ومنذ استقلال دول بحر قزوين سعت تركيا إلى إقامة علاقات دبلوماسية قوية معها وقد قامت كذلك بتبادل السفراء معها (سليم، 1998: 337).

4-3-1 السياسة التركية تجاه منطقة قزوين

لقد سعت تركيا إلى محاولة احتواء الدول المطلة على بحر قزوين من خلال استغلال ما يتوفر لها من صلات وروابط ثقافية وجغرافية ولغوية وتاريخية لمحاولة تعزيز وجودها في دول منطقة بحر قزوين وفي سبيل نجاح سياستها قامت تركيا بالسعي إلى تأسيس العديد من المؤسسات الإقليمية لمحاولة ربط هذه بها مثل منظمة التعاون الاقتصادي، وكذلك تجمع الدول الناطقة بالتركية (الخثلان، 2000: 42)، وقد قامت تركيا بتوقيع أكثر من مائتي إتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول منطقة بحر قزوين (طاهر، 2010: 170)، وقد أثمرت هذه الجهود التركية المبذولة من خلال تواجدها الواضح في دول آسيا الوسطى والقوقاز وفي عام 1993م أصبحت تركيا تواجه العديد من الصعوبات والعراقيل بسبب وعي أصحاب القرار في تلك الدول بأهداف تركيا التي تسعى لتحقيقها في هذه الدول، اما الحديث الدائر في الأوساط التركية بان الأمة التركية تمتد من الصين إلى دول البلقان قد اثار ردود فعل سلبية من القيادات والنخب السياسية في تلك الدول وكان ذلك بسبب خوف تلك الدول من إن تركيا تسعى إلى لعب دور الشقيقة الكبرى لهذه الدول وان تحتل مكان روسيا الاتحادية في الهيمنة وبسط النفوذ (الخثلان، 2000:

42)، الاهتمام التركي بمنطقة بحر قزوين كبير ويدل ذلـك قيامهـا بإحـداث إدارة جديدة في وزارة الداخلية تحت مسمى (وكالة التعاون والتنمية التركية) وكان ذلك في يناير من العام 1992م وقد تم اختصار تسميتها إلى (تيكا) TIKA ومـن اهـم وظائف هذه الإدارة الآتي:

1- تقديم المساعدات الشاملة للبلدان المجاورة.
2- إعداد مشاريع القوانين الخاصة بقضايا التعاون مع البلدان التي استقلت عـن الاتحاد السوفييتي السابق (حداد، 2003: 127، 128)، وقد قامـت تركيـا بتقديم مساعدات كبيرة لجمهورية أذربيجان في نزاعها مع جمهورية أرمينيا وذلك لاعتبارات تاريخية وجغرافية وكذلك بسبب رغبـة تركيـا إضـعاف جمهورية أرمينيا (سليم، 1998: 337).

ونظراً لحاجة تركيا الكبيرة للموارد النفطية فقد قامت في 9 ابريل من العـام 2000م بتوقيع اتفاقية في العاصمة الأمريكية واشنطن لبناء خط أنابيـب بـاكو ـ تبليسي ـ جيهان وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية ولقد تم إفتتاح هـذه الخط رسمياً في مايو من العام 2005م وكانت التكلفة الإجمالية لبنـاء هـذا الخـط حوالي 4 مليارات دولار أمريكي (طاهر، 2010: 170)، ولقد اسـتمرت الرغبـة التركية الكبيرة بالاستمرار والتواجد في منطقة بحر قزوين وذلك باقتراحها إنـشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من جمهوريتي إيران وتركمانستان عبر أراضيها إلى الدول الأوربية، وقد قامت تركيا وإيران بتوقيع مذكرة تفاهم تـضمن قيـام تركيـا باستغلال احد حقول الغاز الكبيرة الموجودة في إيران وقد حدد هذا التفاهم بـشرط قيام تركيا والاتحاد الأوروبي بتقديم التمويل الكامل لإنشاء هذا الخـط مـن خـلال شركات فرنسية وألمانية وبلجيكية وتقدر التكلفة المتوقعة لهذا المشروع بحوالي ثلاثة مليارات دولار أمريكي (طاهر، 2010: 170).

لقد نجحت تركيا بمهارة فى جذب اهتمام دول المنطقه للتعامل معهـا عـن طريق العديد من الجهود التى بذلتها لتدعيم اواصر التعاون معها، والتى من اهمهـا تقديم (10 آلاف منحه دراسيه) لشباب الجمهوريات المستقله حـديثا عـن الاتحـاد السوفيتى السابق، للدراسه فى الجامعات التركيه رغبة منها فى تطبيع هؤلاء الشباب

بالنموذج التركى الذى يقوم على علمانية الدوله وفصل الدين عن السياسة، وبالتالى يتم تصدير هذا النموذج التركى من خلال هؤلاء الشباب الى باقى سكان دول المنطقه، وفى الجانب الاقتصادى سعت تركيا الى إقامة سوق تركيه مشتركه مع دول المنطقه، هذا بالاضافه الى العمل على إقامة بنك مشترك لتسييل التبادل التجارى والاستثمارى فيما بينهم (إبراهيم، د.ت).

كما قامت تركيا بتقديم المساعدات الماليه الى دول المنطقه وذلك بالرغم من عدم توافر فائض مالى لديها، ولكن توافر هذه المساعدات الماليه جاء نتيجة عقد اتفاقيات بين كل من تركيا والولايات المتحده الامريكيه والغرب، حيث تمثل تركيا منفذ رئيسيا للتدخل الامريكى والغربى لدى دول المنطقه للعمل بها وفرض النفوذ عليها، كما انها تسعى إلى جذب مسار خطوط أنابيب نقل الطاقة لتمر عبر أراضيها للاستفادة من رسوم الترانزيت، مع العمل على تدعيم مركزها في المنطقة باعتبارها إحدى (دول المرور) التي تمر خطوط الأنابيب عبر أراضيها كما تسعى تركيا لتحجيم النفوذ الروسي في المنطقة حتى لا تمكنها من استعادة نفوذها السابق في المنطقة (إبراهيم، 2006: 25).

4-4 الصين

تُعد الصين من القوى الرئيسية التي تسعى بكل قوة إلى أن يكون لها نصيب من تركة الإتحاد السوفيتي السابق، وقد قامت بإعادة تشكيل اقتصادها وتطويره لكي يتواكب مع الثورة الهائلة التي تشهدها، وقد ركّزت على سياسة الانفتاح مع العالم، وأكدت في سياستها الخارجية على السلام والاستقرار الدولي والإقليمي، وقد اهتمت الصين بإقامة علاقات قوية مع كافة الدول التي تجاورها وهي تقدم نفسها كنموذج قائم على اقتصاد السوق المشترك وهو الأنسب لدول المنطقة وهي تحاول أن تخرج التراث الاشتراكي لدول المنطقة مع التطلعات الليبرالية الرأسمالية (Allison , Jonson , 2001: 150).

تعاني الصين كقوة دولية من الكثير من المشكلات ومن هذه المشكلات عدم توفّر النفط في أراضيها إلا بكميات قليلة جداً وتوجد هذه الكميات في منطقة كسينياغ

أو تركستان الشرقية وهذه المنطقة تعاني الكثير من المشكلات الداخليـة حيـث إن سكانها يطالبون بالاستقلال عن الصين ويعتبر مستقبلها غير مضمون بالنسبة للصين وبسبب ذلك فهي تسعى إلى إيجاد مصادر جديدة للنفط مضمونة في ضوء النهـضة التنموية الهائلة التي تشهدها (السبعاوي، 2003: 43)، السعي الصيني بكل قوة إلى زيادة حجم صادراتها النفطية لمواجهة الثورة التنموية الهائلة التي تشهدها منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي صورة أخرى للتنافس الدولي بـسبب زيـادة كميـات استهلاكها من النفط في 2020م ليصل إلى حوالي (12.8) مليون برميل يومياً فـي حين أن إنتاجها في الوقت الحالي لا يزيد عن (3.4) مليون برميل(طاهر، 2010: 168).

1-4-4 أهداف السياسة الصينية تجاه منطقة بحر قزوين

سعت الصين إلى إيجاد مصادر جديدة للطاقة تلبي احتياجاتها المتزايدة وقـد برزت منطقة قزوين في أولويات المطالب الصينية خاصـةً وهـي تـشترك مـع كازاخستان إحدى الدول التي تطل على بحر قزوين بحدود طويلة تبلغ (1600) كم (طاهر، 2010: 168)، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي فـي العـام 1991م أعلنـت الكثير من دوله السابقة استقلالها ومنها الدول التي تطل على بحر قزوين وعند ذلك قامت الصين بتحديد خمس أسس لتعاملها مع دول المنطقة وهي كالآتي: (Allison , Jonson , 2001: 152)

1 – أدرك القادة في الصين الأهمية الإستراتيجية لتلك الدول في المرحلة المقبلـة ومدى تأثيرها على العالم وخاصة في مجالات الطاقة.
2 – دول المنطقة هي جزء من أوراسيا حيث أنهم يلعبون دور الرابط ليس مـن منطلق جغرافي فقط بل من منطلق ثقافي وسياسي.
3 – تولي الصين اهتماماً أكثر في مجال العلاقات الثنائية مع دول المنطقة.
4 – العمل على توسيع شبكة علاقاتها وتعاونها عبـر الحـدود مـن زينغيـانغ والاهتمام كثيراً باستقرار هذا الإقليم.
5 – تملك الصين علاقات تواصل وصداقة مع كافة دول أسيا الوسطى.

تعتبر الصين من أوائل الدول التي قامت بالاعتراف بهذه الدول بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في العام 1991م وقد أقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلت معها الزيارات الرسمية وخلال الزيارات التي تمت بينها وبين هذه الدول تمت الإشارة إلى ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المشترك ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي (سليم، 1998: 339)، وقام الرئيس التركماني ينازوف بزيارة رسمية للصين في نوفمبر من العام 1992م وأثناء تلك الزيارة تم الاتفاق بينهما على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى الصين، ووفي أثناء هذه الزيارة تم افتتاح خط للنقل الجوي بين البلدين وتم كذلك مناقشة بناء خط رئيسي للسكك الحديدية بينهما(حداد، 2003: 106)، حيث قامت بتوقيع الكثير من الاتفاقيات مع هذه الدول ومنها اتفاقية لضبط الحدود مع كازاخستان وكان ذلك في عام 1994م، وكذلك قامت في العام 1999م بتوقيع اتفاقيات مع دول منطقة بحر قزوين لإعادة ترسيم الحدود المشتركة معها، وكذلك قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع دول المنطقة فيما يتعلق بالشئون الأمنية والعسكرية (Allison , Jonson , 2001: 153,154)، كما سعت الصين إلى التنسيق مع دول المنطقة وخاصة كازاخستان للتعاون فيما بينهما في مجال مشروعات التنمية المشتركة لتحجيم الحركات الانفصالية في زينغيانغ (سليم، 1998: 332).

وتولي الصين إهتماماً كبيراً في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري مع جميع دول المنطقة وهي تعتبر اقتصاديات الطرفين مكمله لبعضها البعض وليست منافسة والصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان (Allison , Jonson , 2001: 156).

وقد قامت الصين بوضع أسس لعلاقاتها مع كازاخستان وهي كالآتي: (سليم، 1998: 332)

1 – التكافؤ والمنفعة المتبادلة.

2 – توسيع أشكال التعاون.

3 – استخدام المصادر المحلية.

4 – تطوير النقل.

5 – تقديم مساعدات اقتصادية محددة كمؤشر للصداقة.

قامت الصين بتوقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة الكازاخية فـي العـام 1997م بهدف بناء خط أنابيب لنقل نفطها إلى الصين، إلا أن مصير هذه المـذكرة مـازال معلقاً بسبب عدم امتلاك الصين للأموال النقدية أو عدم امتلاكها للتكنولوجيا التي من خلالها تستطيع استغلال ثروات بحر قزوين (السبعاوي، 2003: 43)، وفي سبتمبر من العام 1998م وقعت الصين مع كازاخـستان عقـداً بقيمـة 9.5 مليـار دولار لاستثمار بعض حقول النفط وتصديره إلى إقليم كينجانغ الصيني ويبلغ طـول هـذه الأنابيب حوالي 3000كلم (رزق، 1998: 38)، كما قامت شركة الـصين القوميـة للبترول (CBPC) بشراء حوالي (60%) من حقل اكتيوبك في كازاخستان بمبلـغ وقدرة (325) (أبو عامود، 2004: 11).

كما قامت كذلك بشراء شركة بتركزاخستان النفطية في العام 2005م بمبلـغ وقدرة 4.18 مليار دولار، كما قام الرئيس الصيني بزيارة لكازاخستان في ديـسمبر 2009م من اجل توقيع مذكرة تفاهم لتمويل الجزء الثاني من خط أنابيب نقل الغـاز من كازاخستان إلى الصين، كما تم أثناء هذه الزيارة افتتاح الجزء الأول مـن هـذا الخط الذي يبلغ طوله حوالي 1304كم، وفي الإطار ذاته قامت الصين بتوقيع اتفاقية مع تركمانستان في ابريل من العام 2006م يتم بموجبها نقل الغاز التركمـاني إلـى الصين ولمدة ثلاثون عاماً (طاهر، 2010: 168)، في 14 يناير من العـام 2009م قام كلاً من الرئيس الصيني هوجين تاو والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نـزار باييف والرئيس التركماني قربان قولي والرئيس الاوزبكي إسلام كريموف بافتتـاح تدفق الغاز الطبيعي في محطة الغاز على الضفة اليمنى لنهر اموداريا ويبـدأ خـط الأنابيب الذي يبلغ طوله حوالي 1833كم من تركمانستان ويمر عبـر أوزبكـستان وقازاقستان انتهاء بالصين وينتظر أن ينقل هذا الخط حوالي (40) مليار متر مكعب من الغاز إلى الصين حينما يعمل بكامل طاقته في العام 2013م، وكان قد بدأ العمل في هذا الخط في يوليو من العام 2008م وهذا يعتبر كسراً للهيمنة الروسـية علـى الغاز الذي تتمتع به تركمانستان وتتويجاً لإستراتيجية الحضور الاقتصادي الـصيني في هذه المنطقة (المديني، 2010/1/13).

قامت الصين بتقديم الكثير من القروض لدول المنطقة المتضررة من انهيار أسعار الموارد الأولية وخاصة النفط مقابل قيامها بمشاريع استثمارية في مجال الطاقة أو البنية التحتية، حيث قدمت الصين قرض لتركمانستان مبلغ وقدره (3) مليارات دولار وذلك بهدف التنقيب عن الغاز في حقل يولوتان عثمان الجنوبي وكذلك تقوم الصين بالإسهام في إزالة العقبات المتعلقة بالطاقة من هذه البلدان. (المديني، 2010/1/13)

والصين لها علاقات تاريخية قومية مع إيران والتعاون بينهما من شأنه أن يدعم السلام والاستقرار في أسيا الوسطى، وقد تم توقيع اتفاقية بين البلدين في العام 2004م تزود بموجبها إيران الصين بالغاز المسال والنفط لمدة خمسة وعشرون سنة وبمبلغ وقدرة سبعون مليار دولار، كما تقوم شركة سينوبك الصينية بتطوير بعض حقول البترول في إيران، كما تم الاتفاق على بناء مصفاة تكثيف الغاز المسال في إيران (عثمان، 2005: 58)، والصين هي التى زودت ايران بالأسلحة خلال حربها مع العراق(1980-1988)، وكذلك ظلت الصين هي المصدر الرئيسى لتكنولوجيا الصناعات الكيماوية والإلكترونية لايران (عثمان، 2005: 59)، وتعتبر الصين أن التنمية الاقتصادية هي الضمان الحقيقي لتأمين الاستقرار في منطقة بحر قزوين (المديني، 2010/1/13)، والصين تواجه الكثير من الصعاب في تعاملاتها التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة وذلك بسبب الظروف الاستثمارية الصعبة في هذه الدول. (Allison , Jonson , 2001: 157)

قامت الصين وروسيا بإنشاء منظمة شنغهاي في العام 1996م وضمت بالإضافة لهما كلاً من كازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وقيرغيزستان حيث تم التوقيع على إتفاقية لبناء الثقة في الشئون العسكرية وقد نصت هذه الاتفاقية على منع مهاجمة الجيوش المرابطة على الحدود بعضها البعض وكذلك تضمنت عدم إقامة المناورات العسكرية على الحدود باتجاه الطرف الأخر كما يجب على الطرفين الإبلاغ عن النشاطات العسكرية بحدود 100كم، وفي حالة إقامة التمارين العسكرية يتم دعوة مراقبين دوليين، كما قامت الصين بتوقيع مذكرة تفاهم مع دول المنطقة فيما يتعلق بالشئون الأمنية والعسكرية(Allison , Jonson , 2001: 159,160)

تشهد الصين ثورة تنموية هائلة، فبين عـامي 1990 و1994 بلـغ النمـو الاقتصادي فيها نحو (12.9%) وذلك مقارنة مع الهند التي بلغ نموها الاقتـصادي نحو 3.8% فقط. كما ارتفع دخل الفرد فيها حتى عام 1997 إلى نحو (600) دولار في العام مقارنة مع دخل الفرد الهندي الذي لم يتجاوز (320) دولاراً.

وعلى الرغم من الضوابط الصارمة التي فرضتها السلطات الـصينية علـى النمو السكاني في دولة بلغ تعداد سكانها في عام 1995 نحو مليار و (200) مليون نسمة، فان عدد السكان يزداد سنوياً بنحو (14) مليون نسمة. ومنذ أن دشن سـياو بينغ الاصلاحات فيها أواخر السبعينيات، فإن الصين تتقدم وتتطلع باتجـاه فـرض نفسها كقوة دولية في اطار نظام دولي تعددي القوى في المستقبل، غير أنـه علـى الرغم من ذلك، فإن الصين ما زالت تعاني مشكلات كثيرة، أحدها عدم توفر الـنفط في أراضيها إلا بكميات قليلة نسبياً. فهي ما زالت تعتمد على الفحم الحجـري فـي كثير من مجالاتها. والمنطقة التي يتوفر فيها النفط في الاراضي الصينية هي منطقة مضطربة تشكل نحو (1 / 6) مساحة الصين وسكانها مسلمون يتمتعـون بـالحكم الذاتي وأخذوا مؤخراً يطالبون بالاستقلال وهي منطقة كسينياغ أو تركستان الشرقية. لقد كانت هذه المنطقة مستقلة في الاربعينيات، وتم احتلالها وضمها للـصين بعـد الثورة في عام 1948، إن مستقبل هذه المنطقة غير مضمون بالنسبة للصين، ولذلك فإنها سوف تسعى إلى إيجاد مصادر مضمونة في ضوء نهضتها التنموية الهائلة.

تشترك الصين مع جمهورية كازاخستان إحدى ا لدول الغنية بـالنفط والتـي تطل على بحر قزوين بحدود طويلة جداً تبلغ حوالي 1600 كم وقد وقعت في ايلول 1997 مذكرة تفاهم مع الحكومة الكازاخستانية لبناء خط نفطي. وهناك تخوفاً روسياً وامريكياً من تمدد النفوذ الصيني في دول بحر قزوين ومعروف أن العداء الـصيني - الروسي التاريخي أشد حدة من العداء الصيني - الأمريكي غيـر أن الـصين لا تملك حالياً الاموال ولا التكنولوجيا اللازمة لاستغلال الثروة النفطية في بحر قزوين، ومصير الاتفاق مع كازاخستان ما زال معلقاً، (السبعاوي، 2003: 43) وبالتالي فإنه بالتأكيد أن المصلحة الأساسية للصين هي تامين ما يكفي من مصادر النفط خاصـة في ظل النهضة التنموية التي تشهدها الصين حالياً، فالصيـن لا تمتلك ما يكفيها من

مصادر الطاقة على المستوى المحلي، خاصة في ظل معدلات الإنتاج والاستهلاك العالية لها، فطبقاً لتوقعات البنك الدولي فأن معدلات زيادة الاستهلاك السنوي في الصين سيصل إلى (4%) مع حلول عام 2020، والمشكلة هنا تكمن في أن احتياطي النفط في الصين محدود للغاية بحيث لا يستطيع الوفاء بالطلب الزائد على الطاقة في الصين مما يعني حدوث عجز في حجم مصادر الطاقة المحلية مقابل الطلب عليها، الذي وصل إلى مليون طن عام 2000، فما كان من الصين إلا أن سعت إلى تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة من الخارج حيث فاجأت شركة الصين القومية للبترول (CNPC) الولايات المتحدة والشركات الغربية في عام 1997 بإبرام اتفاق مع كازاخستان لإقامة استثمارات في حقول نفط ثلاث بلغت قيمتها (9.5) مليار دولار (طاهر، 2010: 168)، ومن بين المشروعات التي كان من المقترح أقامتها في إطار هذا الاتفاق أنشاء خط أنابيب من كازاخستان يصل إلى الصين، ويبلغ طول هذا الخط (300كم) يبدأ من غرب كازاخستان ليصل إلى إقليم زيان جيانج بالصين ليتم عند هذه النقطة ربطه بخط الأنابيب الداخلي بالصين والذي يمد مناطق شرق الصين بالنفط، وهذه الاستثمارات تجعل من الصين لاعباً مهماً في المنطقة ومنافساً قوياً لإيران إذا ما قررت تنفيذ تلك الاستثمارات، ولا تقتصر الصين على دعم علاقاتها مع دول بحر قزوين في مجال البترول فحسب بل في مجال التجارة أيضاً، ولاسيما مع كازاخستان، وربما كان توثيق العلاقات الصينية مع كازاخستان يعود إلى وجود أقلية عرقية من(اليوفور) في إقليم زيان جيانج بالصين تطلب الاستقلال بالإقليم من وقت لآخر وهي الأقلية نفسها المتواجدة في الأراضي الكازاخستانية، مما يؤدي إلى محاولات مستمرة من جانب كلتا الدولتين لحل هذه المشكلة المشتركة، ليس هذا فحسب، بل أن معظم دول بحر قزوين ترحب بتوثيق علاقاتها مع الصين في محاولة منها لإيجاد قوى مماثلة للقوى الروسية – الغربية تحدث نوعاً من التوازن في نفوذ كلتيهما في المنطقة، (، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2002).

5-4 إيران

تعتبر جمهورية إيران أحد اللاعبين الأساسيين في منطقة بحر قزوين، وهي ثاني أقوى دولة بعد روسيا الاتحادية من دول بحر قزوين.

1-5-4 السياسة الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر من العام 1991م قامت إيران بإتباع سياسات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى توثيق علاقات التعاون بينها وبين الدول المطلة على بحر قزوين حيث أنها تشترك مع هذه الدول بروابط عرقية ودينية وهي تشترك مع هذه الدول في اللغة والآداب والثقافة مما يؤدي ذلك إلى مساعدة إيران في تحقيق العديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومنها الآتي:

1 – تكوين علاقات اقتصادية مع دول المنطقة بهدف تصدير مواردها النفطية عبر إيران وهذا يساعد إيران على تحقيق مكاسب اقتصادية ويدعم أهميتها الإستراتيجية في المنطقة.

2 – تسعى إيران إلى الحد من الزحف الأمريكي إلى المنطقة حيث يعتبر ذلك خطراً على الأمن الإقليمي في المنطقة

3 – تحقيق الأمن الإقليمي في الحدود الشمالية في المنطقة من خلال المحافظة على الأمن في منطقة أسيا الوسطى.

4 – إقامة علاقات متبادلة مع كافة الدول المطلة على بحر قزوين من خلال عمل أطار للسياسة للخروج من العزلة الدولية المفروضة على إيران من قبل المجتمع الدولي(Alshimbaey, 2003: 137)

ترى إيران نفسها بأنها القوة التي يمكنها أن تؤدي دور القائد في هذه المنطقة وذلك بسبب موقعها المتميز في المنطقة. (شعبان، 2005/11/5)

بعد استقلال دول بحر قزوين عن الاتحاد السوفيتي السابق بادرت إيران بالاعتراف بهذه الدول وقد قامت بإرسال وفود رسمية على مستوى وزارة الخارجية إلى هذه الدول حيث تم توقيع اتفاقيات معها على البدء بفتح قنصليات لها في عواصم تلك الدول، وإنشاء المعابر الحدودية بينها وبين تلك الدول المشتركة معها في الحدود

وكذلك التخفيف من الشروط الخاصة بمنح تأشيرات عبور الحدود بينها وبين تلـك الدول. (Allison, Jonson, 2001: 174)

تحرص إيران كل الحرص على تقديم نفسها على أنها نموذج إسلامي يتصف بالمرونة والطبيعة العملية والسلمية وقد سعت بكل قوة لمحاولـة إقنـاع دول بحـر قزوين بأنها لا تشكل أي خطر عليها، وقامت بحث القيادات السياسية في تلك الدول على التعاون معها في جميع المجالات التي تخدم البلدين وقد لقيت هـذه المطالبـات بالقبول من قيادات كلا من تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان حيث ابدوا الرغبة الكبيرة إلى إقامة علاقات قوية ومتينة معها (سليم، 1998: 338)، وقد سعت إيران إلى إقامة علاقات دبلوماسية قوية مع هذه الدول حيث قامت في شهر فبرايـر مـن العام 1992م بفتح أول سفارة لها في عشق أباد عاصمة تركمانستان وسـبب هـذا الاهتمام إلى اشتراكهما بالحدود والتي تمتد إلى حوالي 1100كم وكذلك بسبب وجود أكثر من مليوني تركماني في إيران (جفال، 1998: 111).

وفي إطار التعاون بين إيران ودول بحر قزوين تؤكد إيران أن هذا الاهتمـام ليس من اجل موارد الطاقة الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول حيث أنها تمتلك موارد ضخمة في منطقة الخليج العربي تغنيها موارد عن تلك الدول وإنما تؤكـد إن هـذا الاهتمام الكبير الذي تبديه اتجاه هذه الدول يأتي في إطار تقوية وتعزيز علاقاتها في كافة المجالات مع هذه الدول (إبراهيم، 2006: 224)، ومن هذا المنطلـق قامـت إيران بتبادل الزيارات الرسمية وعلى كافة المستويات مع كافة هذه الـدول المطلـة على بحر قزوين، وشهد شهر يناير من العام 2002م زيارة وزير الداخلية الإيراني إلى أذربيجان بهدف مناقشة أوجه التعاون بين البلدين من خلال العمل علـى إقامـة أسواق مشتركة على الحدود بينهما، وكذلك تم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقية مشتركة في مجال التعاون التجاري بينهما (محمد، 2002: 246)، وقد قامت إيران في شهر فبراير من العام 1992م بإعادة نشاط منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) والتي تضم كلاً من إيران وتركيا وباكستان، وقد سعت إلى ضم كلاً من أذربيجـان وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان إلى هذه المنظمة، في شهر ابريل من نفـس العام تم الإعلان رسمياً عن تأسيس منظمة التعاون لبحر قزوين وبدعم كامل من قبل

إيران، والهدف من تأسيس هذه المنظمة هو تسهيل التـدفقات التجاريـة و تطـوير الملاحة البحرية بين الدول الأعضاء، وكذلك التنقيب عن موارد الطاقة من البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة، وقد نتج عن هذه المنظمة الاتفـاق بـين إيـران وأذربيجان على إنشاء أول شركة للملاحة البحريـة (جفـال، 1998: 115،114)، وتؤكد إيران احترم الحقوق الشرعية لجميع دول بحر قزوين في تحديـد واختيـار مسار شحن البترول والغاز الطبيعي المستخرج في هذه الدول إلى الأسواق العالمية غير أنها لا تقبل بتدخل أي طرف خارجي في هذه المـسائل (alshimbaey, 2003: 138).

سعت إيران إلى تقوية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع جميع دول منطقة بحر قزوين وقد قامت بتوقيع اتفاقيات مقايضة (SWAP) وتزويد بترولي طويل المدى فيما بينهم، ومع نهاية عام 1996م وصل عدد الاتفاقيات التي وقعتها إيران مع تركمنستان إلى حوالي مائة اتفاقية وتشمل هذه الاتفاقيات جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والتجارية (جليلي، كيليز، 2002: 140) كما قامت إيران بتقديم مساعدات كبيرة لها بهدف بناء بنية تحتية لمنطقة اقتصادية حرة، كما قامت بتوقيع اتفاقية لبناء خط أنابيب لنقل الغاز من تركمانستان إلى شمال إيران ومن ثم إلى أرمينيا (دياب، 1998: 36)، وقد تم تدشين هذا الخط في يناير من العام 2010م (طاهر، 2010: 169)، في شهر حزيران/ يونيو 2010، قال وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي إن طهران وعشق آباد تمكنتا من تعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينهما (إيران تعرض قوتها وتوسع نفوذها في جميع أرجاء المنطقة، أكتوبر 2010).

اهتمت إيران بإقامة علاقات قوية مع أوزبكستان بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق وساعدها في ذلك الثقافة المشتركة فيما بينهما، وقد تم إجراء لقاءات رسمية بين البلدين وتم توقيع الكثير من الاتفاقيات بينهما، ولقد أكد الطرفين الالتزام بعد التدخل في الشئون الداخلية في البلدين (جفال، 1998: 113)، كما قامت إيران بإجراء تحركات قوية لتقوية علاقاتها مع روسيا والعمل على تطويرها وقد تم الاتفاق بينهما على إنشاء شركات مشتركة بهدف القيام بالتنقيب عن البترول والغاز

الطبيعي، كما تم الاتفاق على كيفية سداد إيران لديونها المستحقة لروسيا، وكذلك الاتفاق على كيفية تقاسم الثروات النفطية في بحر قزوين، والاتفاق كذلك على فتح أسواق تجارية لصادراتهما، كما تم التوقيع على اتفاقيات تعاون فيما بينهما لحماية وتنظيم الموارد السمكية التي يتمتع بها بحر قزوين وكيفه استثمارها (إبراهيم، 2006: 225،226) وفي الجانب التركي حدث تقارب كبير بينهما، حيث تم توقيع اتفاقية بينهما في شهر أغسطس من العام 1996م لتصدير الغاز الإيراني لتركيا حيث نصت الاتفاقية على حصول تركيا على مائة وتسعون متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني لمدة اثنان وعشرون سنة بداية من عام 2000م بمعدل ثلاث مليارات متر مكعب ثم تزاد إلى عشرة مليارات متر مكعب إعتباراً من عام 2005م وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه الصفقة حوالي ثلاثة وعشرون مليار دولار (الليثي، 2000: 21)، كما قامت بتطوير علاقاتها مع أذربيجان بصورة قوية ومتينة ولكن في الفترة الأخيرة حدث فتور في هذه العلاقات بسبب العلاقات التي أقامتها أذربيجان مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وجهت حكومة أذربيجان اتهامات لإيران بتقديم دعم مالي لأحزاب المعارضة فيها (كيمب، 2001: 89)، كما تسعى أذربيجان إلى تقوية الدور التركي على حساب الدور الإيراني مما يؤدي ذلك إلى إضعاف دور إيران وتأثيرها في منطقة بحر قزوين (محمد، 2002: 237) وقد سعت ايران الى محاولة تطوير علاقاتها مع اذربيجان مرة اخرى حينما تم عقد محادثات في باكو بين كلاً من وزير الشئون المالية والاقتصادية الإيراني ووزير التنمية الاقتصادية الأذري، حيث طالبا الوزيران بتعزيز الروابط بين بلاديهما في قطاعي البنوك والتأمين، حيث عبر الوزير الإيراني سيد شمس الدين حسيني عن أمله في أن يرتفع حجم التجارة السنوي بين البلادين من 500 مليون دولار إلى 10 مليار دولار في غضون خمس سنوات، وقد وقعت شركة النفط الحكومية في أذريبيجان (SOCAR) عقداً قصير الأجل مع الشركة الوطنية الإيرانية لتصدير الغاز (NIGEC) لتصدير الغاز الأذري إلى إيران وذلك في يناير 2010 ويقضي بأن تقوم اذربيجان بتزويد إيران بحوالي 100 مليون متر مكعب من الغاز الأذري (إيران تعرض قوتها وتوسع نفوذها في جميع أرجاء المنطقة، أكتوبر 2010)

قامت إيران بتقديم الدعم الاقتصادي لجميع دول منطقة بحر قـزوين حيـث عملت على دعم البنية التحتية في دول منطقة بحر قزوين وتطوير شبكة المواصلات في تلك البلدان من طرق برية والسكك الحديدية التي تربط بينها وبين تركمانـستان وكازاخستان، وكان الهدف من ذلك تسهيل مرور التعاملات التجارية عـن طريـق البوابة الإيرانية لكي تصبح حلقة وصل بين أسيا الوسطى والعالم الخارجي (طاهر، 2010: 169)، كما قامت إيران بتصدير السلع والبضائع التجارية إلى دول منطقـة بحر قزوين لمحاولة إنعاش اقتصادها إلا أن عدم توفر الأيدي العاملة والبنية التحتية المناسبة يؤدي إلى إعاقة هذه الحركة ويعرقل الكثيـر مـن التعـاملات التجاريـة والاقتصادية (Allison, Jonson, 2001: 178-179)، كما قامت إيران بتوقيع الكثيـر من الاتفاقيات الاقتصادية والتجاريـة مـع كـلاً مـن تركمانـستان وكازاخـستان وازوبكستان وطاجاكستان، وفي الجانب الثقافي قامت إيران بتشجيع الروابط الثقافية المشتركة مع دول المنطقة حيث قامت بتقديم الكثير من المساعدات لتطوير الثقافـة الإيرانية في جميع دول منطقة بحر قزوين والتي تتضمن تدريس اللغة الفارسية في جميع المراحل الدراسية وكذلك تدريس التاريخ الفارسي كما قدمت الـدعم لإنـشاء مراكز بحوث تتبع لوزارة الخارجية الإيرانية للتخصص بدراسـة أسـيا الوسـطى والقوقاز حيث تقوم هذه المراكز بعقد المؤتمرات والندوات لمناقشة قضايا المنطقـة (سليم، 1998: 339).

2-5-4 مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية إزاء بحر قزوين

تميزت السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جيرانها الجدد فـي منطقـة بحـر قزوين في عهد ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بثلاث سمات بارزة، هـي: الحـذر والتركيز على المصالحة، التركيز على المصالح الاقتصادية والأمنيـة بـدلاً مـن التطلعات الايديولوجية، وتنمية التعاون الاقتصادي الإقليمي (هنتـر، 2001: 37)، وقد كان لهذا الأسلوب الإيراني في التعامل بعض النتائج الايجابية، إلا أنه لم يخـل من السلبيات، التي منعت إيران من الاستفادة إلـى أقـصى درجـة مـن المزايـا الاستراتيجية والاقتصادية، فقد أرادت إيران أن تصبح قوة اقتـصادية كبـرى فـي

المنطقة وشريكاً موثوقاً به للدول المطلة على بحر قزوين، ولكي تحقق إيران هـذا الهدف كان عليها أن تبدد الشكوك التي ربما كانت تشعر بها هذه الدول حول نيتهـا الإيديولوجية في المنطقة، ولذلك كان عليها أن تركز على فائدتها لهذه الدول بصفتها طريقاً للعبور ومنفذاً لها إلى البحار المفتوحة وشريكاً اقتصادياً وتجارياً، كانت إيران حريصة أيضاً على إشراك هذه الدول في تحالفات التعاون الإقليمية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) (الخزار، 2007)، لكن سياسات إيران نحو هذه المناطق لم تحقق نجاحاً باهراً إذا ما قيس هذا النجـاح بمـستوى مـشاركتها الاقتـصادية والسياسية والثقافية، ومع ذلك فقد نجحت إيران في تجنب بعض المآزق التي كـان يمكن أن تفرزها السياسة الموجهة أيديولوجيا، كان هناك سببان وراء إخفاق إيـران النسبي في تعزيز ميزتها العظيمة المتمثلة في أنها المنطقة الوحيدة الممتدة بين بحر قزوين والخليج العربي، احدهما يرتبط بالدينامية التاريخية والثقافية للتفاعل الإيراني مع آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وما خلفه من مشاعر عداء لإيران فـي بعـض الدول أو بعض الجماعات المتنفذة داخل هذه الدول، وبخاصة دعاة وحدة الـشعوب التركية ودعاة وحدة الشعوب التركستانية، وقد كان للعامل الأخيـر دور مهـم فـي العلاقات الإيرانية – الاذرية، وفي العداء المستحكم بين أوزبكستان وإيران (ياسين، 2002: 58)، بينما يستمد السبب الآخر من علاقات إيران المتـوترة مـع الغـرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أحكمت الحصار على إيران، ولاسيما بعـد أقدامها على إقامة قاعدة عسكرية لها في أراضي أذربيجان، وهو الأمر الذي تـرى فيه الأوساط الإيرانية محاولة أمريكية لإكمال (طوق النار) الأمريكي حول إيـران ليصل إلى حدودها الشمالية عند بحر قزوين ودول آسيا الوسطى والقوقاز بعـد مـا أستقر عند حدودها الجنوبية في الخليج العربي، وحدوها الغربيـة فـي العـراق، وحدودها الشرقية في أفغانستان، إضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في تركيـا (عثمان، 2002: 51) يضاف إلى ذلك، الدعم الأمريكـي لتركيـا فـي المنطقـة، وتشجيعها أنشاء المحور (التركي – الإسرائيلي – الأذربيجاني) في منطقـة بحـر قزوين – آسيا الوسطى، والذي في ظله استطاعت طائرات التجسس (الإسـرائيلية)

التحليق فوق المناطـق الحدودية الإيرانية وهـددت أقـاليم أذربيجـان الإيرانيـة (الشرقاوي، 2001/4/21).

ورغم علاقات إيران الطيبة مع روسيا الاتحادية، إلا أنها لـم تكـن كافيـة لإبطال آثار المعارضة الأمريكية ومساعدة إيران على تحقيق أهدافها في المنطقـة، فموسكو لم تكن بطبيعة الحال بعيدة عن إدراك خطورة انتشار النفوذ الإيراني فـي جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية، وذلك لأن تشكيل اتحاد يـضم هـذه الكيانات الإسلامية سيمثل خطراً على مناطق الجنوب الروسي، كما أن بعضاً مـن خطط إيران للتعاون الإقليمي – وبخاصة منظمة التعاون الاقتصادي – تنطوي على منافسة لخطط روسيا الخاصة بالمناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي الـسابق ضمن أطار رابطة الدول المستقلة، هذا فضلاً عن تنافس الدولتين في العديـد مـن المجالات، وبخاصة بشأن خط الأنابيب وطرق نقل وتصدير غاز كل منهمـا إلـى تركيا وأوروبا، الأمر الذي دفع روسيا إلى تبني استراتيجية (الاحتـواء المـزدوج الروسية) في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، وهي ستراتيجية موجهة نحو تركيا في المقام الأول، ثم نحو إيران في المقام الثاني (باريلسكي، 1998: 153).

صنّاع القرار في إيران عجزوا عن استيعاب أبعاد التغيرات الـشاملة التـي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي وتغير ميزان القوى لصالح الغرب، لاسيما الولايات المتحـدة الأمريكية، وعن تكييف سياساتهم مع هذه الاحداث، فحتى ممارسة سياسة براغماتية تصالحية وغير أيديولوجية لم تمكن إيران من تحقيق أهدافها الكاملة فـي منطقة بحر قزوين – آسيا الوسطى والقوقاز، وإنمـا ظفـرت دول تتمتـع بمزايـا استراتيجية اقل مما تتمتع به إيران، ولاسيما تركيا وإسرائيل بمواطيء قدم مهمة في هذه المناطق، وشكلت نوعاً من التحالف المعادي لإيران، مستفيدة فـي ذلـك مـن السياسة الأمريكية القاضية بالعزل الفعلي لإيران، وقد أشتمل ذلك التحالف – علاوة على تركيا وإسرائيل – كلاً من أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا (الخزار، 2007)، وبرغم ذلك فقد حققت إيران بعض النجاحات النسبية من تبنيها تلك الـسياسة، مـن بينها منع الجمهوريات الجديدة في بحر قزوين من تشكيل (تهديد) جدي لإيران فـي الوقت الحاضر وفي المستقبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكين إيران من قطف

ما يتيسر من ثمار اقتصادية يتيحها موقعها الجغرافي بين الخليج العربي وبحر قزوين، وعموماً يمكن استشراف مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية إزاء بحر قزوين في ضوء المعطيات السابقة من أبعادها الخمسة التالية:

1- منع احتمالات تفجر الصراع على النفوذ بين إيران وروسيا أو تقليصها إلى الحد الأدنى.
2- المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الإيديولوجية أو القومية، التي يمكن أن تمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية أو تسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران.
3- ربط الاقتصادات الجديدة للمنطقة بالاقتصاد الإيراني من اجل دعم الدخل القومي وتحفيز التنمية المحلية، وإيجاد بدائل للاعتماد على النفط.
4- تعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة المعارضة النشطة من جانب روسيا، أو من جانب أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات.
5- حرص إيران على عدم فتح جبهة للمواجهة مع الولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين، ويتضح ذلك من خلال ما هو مثار من تفاعلات بخصوص ما يسمى بـ (قبرص جيت) التي يتهم فيها المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وزارة الخارجية بإجراء مباحثات سرية في قبرص مع مسؤولين أمريكيين حول عدد من القضايا موضع الخلاف وفي مقدمتها عملية نقل نفط بحر قزوين(ادريس، 2002: 5)

3-5-4 توتر العلاقات بين إيران وأذربيجان

كانت أراضي دولة أذربيجان الحالية حتى عام 1830، قطعة من أراضي الامبراطورية الإيرانية التي اضطرت للتخلي عنها لصالح الامبراطورية الروسية، وتبرز بين البلدين اعتبارات التاريخ المشترك والثقافة والعادات والتقاليد، وتمثل أذربيجان الجار الشمالي لجمهورية إيران الإسلامية، ويقطن بها حوالي (8) ملايين نسمة ينتمي (90 %) منهم إلى المذهب الشيعي الاثني عشري الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من الإيرانيين، ويعيش داخل إيران ما بين (20 - 25) مليون

أذربيجاني يشكلون ثلث عدد سكان إيران تقريبًا، ويمثلون القومية الثانية بعد الفارسية (عثمان: 2002: 54)، و ظلت العلاقات الإيرانية الاذربيجانية متوترة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز جمهوريات آسيا الوسطى، ومن بينها جمهورية أذربيجان، وملفات التوتر بينهما تتمثل في ترسيم الحدود، والخلاف على الأذريين المقيمين في إيران، ثم الدعم الإيران لأرمينيا في حربها ضد أذربيجان حول إقليم "ناجورنو كاراباخ" والذي انتهى باحتلال أرمينيا المسيحية لحوالي (25 %) من أراضي أذربيجان، ولقد وقفت إيران علناً مع أرمينيا، حيث قامت بأمدادها بالسلاح والعتاد ووفرت لها الدعم المالي والاقتصادي تحت دعاوى "المصالح الاستراتيجية العليا" لإيران إضافة لملفات أخرى تتعلق برفض إيران تسليم أذربيجان زعيماً تتهمه الأخيرة بالقيام بمحاولة انقلابية على الرئيس حيدر علييف عام 1995 (عثمان، 2002، 55)، والخلاف بين البلدين بشأن قناة (INS) التليفزيونية الأذرية التي تبث من العاصمة باكو إلى الأذريين من شمال إيران بلغتهم الأم وما تعرضه من أخبار تقوم ببثها شبكة (CNN) الأمريكية (دياب، 1998: 36).

الإدارة الأمريكية تعتبر الخلاف بين إيران وأذربيجان وسيلة لتعزيز تواجدها في منطقة بحر قزوين ودول القوقاز وآسيا الوسطى، وتتمثل ذلك في إقامة قاعدة عسكرية في أراضي أذربيجان، وترى إيران في ذلك محاولة أمريكية لإكمال "طوق النار" الأمريكي حولها ليصل إلى حدودها الشمالية عند بحر قزوين ودول آسيا الوسطى والقوقاز، بعدما استقر عند حدودها الجنوبية في الخليج وحدودها الشرقية في أفغانستان إضافة إلى الوجود الأمريكي في تركيا(فتح الباب، 2003: 160)، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت ايران تدعو الى الابقاء مبدأ المناصفة, أي أن تحتفظ إيران بنسبة 50 في المائة وتقتسم روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان النصف الآخر, باعتبار أن هذه الدول هي الوريثة للاتحاد السوفيتي، كما طرحت مبدأ التقسيم المتكافئ إلى خمس حصص, ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية الإيرانية والتأكيد على احترام اتفاقيتي 1921 و 1940 ليس في صالح الولايات المتحدة، وطبقًا لذلك رفضت إيران، في يوليو 1998، الاعتراف بالاتفاق بين روسيا وكازاخستان على تقاسم الاحتياطي النفطي في بحر قزوين (عثمان: 2002: 55).

وجمهورية أذربيجان تصر على التذكير باتفاق عـام 1970 الـذي يـشكل تعديلاً لاتفاقيتي 1921 و 1940، وإن انهيار الاتحاد الـسوفيتي فـرض جغرافيـة جديدة، بظهور ثلاث جمهوريات مستقلة مما يستلزم معه توقيع اتفاق جديد تتقاسـم بموجبه الدول الخمس، لا بالتساوي كما ذهبت الرؤية الإيرانية، وإنما بإعمال مبـدأ الجرف القاري، حيث التوزيع النسبي وفقًا لامتداد الجرف القاري لكل دولة، ووفقًـا لطول شواطئ كل دوله، وبحسب مساحته المطلة علـى البحـر، وعليـه تعـرض أذربيجان على إيران ما نسبته ما بين (12 - 14 %) فقط من بحر قزوين، وهـي المنطقة التي يطل عليها ساحل إيران والذي يعد أقصر ساحل على البحر مما يقلـل من حصة إيران، في الوقت الذي يعطي أذربيجان حدودًا واسعة في البحر خاصـة في المناطق التي تتركز فيها الثروة النفطية (عثمان، 2002، 56)، حصة إيران تقع في القطاع الجنوبي منه الفقير من الغاز والنفط، وعذا الامر ترفضة ايران وتـصر على الاتفاقات القديمة التي تجعل من حقول البترول الثلاثة: (شارق، ألوف، وأراز) المتنازع عليها داخل المياه الإقليمية الإيرانية، إن منطقة "اليـزر" المثـار حولهـا الخلاف بين إيران وأذربيجان تعتبر من أغنى المناطق في بحر قزوين وهي تحوي حوالي(20) مليار برميل نفط، وهي تشكل حوالي (17 - 22%) من شواطئ بحـر قزوين، وتمثل قطاع "اليزر" حقلاً نفطيًا مشتركًا بين إيران وأذربيجان (عبد المنعم، 2003: 19).

توترت العلاقات بين إيران وأذربيجان بدرجة خطيرة في يوليو عـام 2001 إثر اعتراض إيران على العقود الموقعة بين أذربيجان وشركات التنقيب الغربية عن النفط في مواقع بحرية تعتبرها مشتركة بين البلدين، واعتبار هذه العقود باطلة وليس لها أي قيمة قانونية ضمن إعلانها المتواصل والثابت عدم الاعتراف بعقود الاستثمار النفطي، والاتفاقيات الثنائية في شأن عدم الاعتـراف بعقـود الاسـتثمار النفطـي والاتفاقيات الثنائية في شأن بحر قزوين (عثمان، 2002: 56).

وقد برزت أزمة حادة بينهما أدت إلى تهديد ايران باستخدام القوة المـسلحة وذلك إثر إعلان إيران أنها سترد بشدة على الشركات النفطية التي تنقب في الميـاه الإقليمية الإيرانية في بحر قزوين من دون إذنها، أي في منطقة نسبة (20 %) مـن

المياه الإقليمية حسب رؤيتها، وقد نفت إيران في أغسطس 2001 خرقهـا المجـال الجوي لأذربيجان، وأكدت احترامها لحدوده، وفي ضوء ذلك أعلنت شـركة الـنفط البريطانية (بريتش بتروليوم) تعليق عمليات التنقيب في المنطقة إثر إجبار البحريـة الإيرانية سفينتي تنقيب على العودة إلى أدراجهما، وأن قرارها لا يشمل حقول آلاف وشارق وآذار الذي تعمل فيه بموجب عقد مع السلطات الأذربيجانية، وأنها ستواصل عملياتها الأخرى في بحر قزويـن (عثمان، 2002، 56)، وتحاول أيران إحتـواء مؤشرات التوتر مع أذربيجان من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الايراني محمد خاتمي لأذربيجان في الخامس من شهر أغسطس عـام 2004م رداً علـى زيـارة الرئيس السابق لأذربيجان حيدر علييف في شهر مايو 2002م وخلال هذه الزيـارة قام الرئيس الايراني بتوقيع عشر اتفاقيات بين البلدين تضمنت فـي محتواهـا إلـى ضرورة تطوير التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والثقافيـة (أبـو الفـضل، 2004: 93)، وتفرض بعض العناصر على أيران وأذربيجان الإتجاه نحو مزيـداً من التهدئة ومن هذه العناصر الاتي:

أولاً: حاجة ايران لأذربيجان في موقفها السياسي الحرج مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية التي تحشد المجتمع الدولي ضدها.

ثانياً: فشل حسم الخلافات بوسائل التصعيد المعروفة يقود الى خـسائر اقتـصادية للبلادين.

ثالثاً: امتلاك أيران علاقات جيدة مع ارمينيا قد يكون مدخلاً للبدء في حوارات جادة مع أذربيجان (أبو الفضل، 2004: 93).

ومن العرض السابق لمواقف القوى الإقليمية والعالمية تجـاه منطقـة بحـر قزوين، يتضح لنا مدى التشابه في تطلعات الدول الإقليمية والدولية تجـاه المنطقـة بالرغم من وجود تباين في السياسات التي تتبعها كل منها، والأهداف التـي تـسعى للوصول إليها وتحقيقها وهذا يوضح لنا الأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة بحـر قزوين والتي اصبحت تجذب اليها مراكز القوى في العالم، فنجد الولايات المتحـدة الأمريكية تسعى بكل قوتها لتامين وجودها في منطقة بحر قزوين لتحقيـق أهـدافها الاقتصادية والسياسية في منطقة بحر قزوين، بالإضافة إلى رغبتها في احتواء دول

المنطقة لتدعيم نفوذها باعتبارها القوى الاولى في العالم، اما روسيا فنجدها تـسعى إلى احتواء دول المنطقة لتحقيق ذات الأهداف التي تسعى إليها الولايـات المتحـدة الامريكية وتضيف عليها رغبتها في السيطرة على خطوط تصدير الغاز الطبيعـي واحتكار مرورها عبر أراضيها، مع العمل على تحقيق رغبتها في إيجاد حل للوضع القانوني لبحر قزوين يمكنها من الاستفادة بثروات قاع البحر.

اما بالنسبة للتطلعات الإيرانية فهي تعبر عن مدى الرغبة الإيرانية في جـذب دول المنطقة إليها لتدعيم مشروعات تنمية قطاع الطاقة كونها تتمتع بخبرة كبيرة في مجال استخراج الطاقة وتصديرها، وهي تعتبر اقصر الطرق المؤدية الـى اسـواق الطاقة وهذا يتيح لدول بحر قزوين القدرة على تصدير انتاجها من الـنفط والغـاز الطبيعي بافضل الاسعار وهذا يجعلها قادرة ماليا على اقامة مشروعات التنمية لديها، وهذه الرؤية الإيرانية مشابهة للرؤية الروسية تجاه الرغبة في ايجاد حـل مناسـب للوضع القانوني لبحر قزوين مما يجعلها قادرة على الاستغلال المشترك لقاع البحر.

والحقيقة ان تطلعات روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية هي التطلعات التي لها ثقل وتواجد بشكل فعلى ضخم في المنطقة، وهناك كذلك تطلعات اخرى من جانب الصين وتركيا تجاه التقرب من منطقة بحر قزوين، ولكن وجود هذه التطلعات قليل نسبيا حيث لم تكتمل فعاليات هذا التواجد بشكل واضح، ولكنهـا تـسعى إلـى محاولة التقرب إلى دول المنطقة بشكل تدريجي مدروس وعلى درجة عاليـة مـن التأني حيث ان الصين تسعى الى تأمين مصادر الطاقة لديها عن طريق بناء شبكة من خطوط أنابيب لنقل الطاقة تصل بينها وبين منطقة بحر قزوين وذلك عن طريق أراضي كازاخستان المجاورة لها، ولكن الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع هي التي تقف عائقا أمام تنفيذه.

الفصل الخامس

مستوى ومستقبل العلاقات بين الدول المطلّة على بحر قزوين

تمهيد:

منطقة بحر قزوين تشهد الكثير من التطورات المتتالية التي لا يمكن تجزئتها عن الأحداث التي تحصل في الدول المجاورة لها وهذه التطـورات مـا هـي إلا استمراراً للخلافات والصراعات القديمة وكل ذلك بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من مخزونات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، وبما أن النفط هو المصدر الأول للطاقة ولعدم توفر بدائل أخرى له بسبب ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة البديلة ولهذا السبب سيظل النفط هو المطلب الأول من قبل دول العالم كافة وهو سبب حدوث الكثير من الأزمات والنزاعات على مستوى العالم.

أما بالنسبة للدول المطلة على بحر قزوين فالعلاقات فيما بينها غلـب عليهـا النمط الصراعي وهذه الدول لها وجهات نظر متباينه ومصالح متعارضة وأحد أهـم اسباب الخلافات المتفاقمة هو في كيفية التعامل مع نفط الساحل الذي يمتد عبر تلـك الدول جميعاً حيث تقع أغنى الاحتياطيات النفطية قريباً من كازاخستان وآذربيجـان وهاتان الدولتان بادرتا في القيام بأعمال التنقيب مبكراً وهو الأمر الذي أثـار ردود أفعال قوية من جانب بقية الدول لا سيما روسيا التي تعلن دائماً بأن أية أعمال تتعلق في التنقيب حول النفط يجب أن يسبقها إنهاء مسألة التوزيع العادل والقانوني للمناطق الساحلية لكافة الدول المعنية، ومن ثم ارتقى هذا الصراع على منطقة بحر قـزوين ليصبح على المستوى الدولي حيث دخلت كلا من الولايـات المتحـدة الامريكيـة واوروبا والصين بالاضافة الى روسيا وايران.

وقد تم طرح عدداً من المقترحات بشأن تقسيم المناطق بـين دول الحـوض بحيث تحصل كل دولة على مساحة متكافئة مع سواحلها، وكذلك المقترح الذي يدعو إلى الاستفادة من عمليات التنقيب عن النفط بشكل جماعي بحيث تحصل كل دولـة حول البحر على نسبة (20%) أو التنقيب بعد الفصل بين قاع البحر وما يحتويه من ثروة نفطية.

تعمل الدول المطلة على بحر قزوين على تطوير قواتها البحرية وذلك ليس بسبب الخلافات والصراعات القائمة فيما بينهما وانما ذلك يهدف إلى حماية مواردها النفطية من الهجمات الإرهابية وكذلك التصدي لعمليات التهريب والصيد الجائر للأسماك، أما بالنسبة للمشروعات القائمة أو التي سيتم إقامتها لنقل النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية فهي تتنوع إلى خطوط شمالية وخطوط جنوبية وخطوط شرقية وخطوط غربية.

مستقبل بحر قزوين مرتبط بعوامل مهمة سواء على مستوى تحقيق الامن في هذه المنطقة الذي يتطلب التنسيق والتعاون مع دول المطلة عليه دون الاستعانة بأطراف خارجية وكذلك إيجاد إطار قانوني واضح لتقاسم ثروات هذه المنطقة دون ان تحدث أي نزاعات او صراعات بين الدول المطلة على بحر قزوين لإن التأخير في ذلك يسهل من التدخلات الاجنبية ويزيد من تعقيد الأمور، أما العامل الاخير فهو العمل على حماية البيئة من التلوث فالاستغلال والإستفادة السريعة والمتعجلة لثروات البحر من جانب الشركات النفطية يمكن أن تترك أثارا مخزية على البيئة في هذه المنطقة، وهذه العوامل لا يمكن بأي سبب من الاسباب ان يتم القاضي عنها.

5-1 طبيعة العلاقات ما بين الدول المطلة على بحر قزوين

يتناول هذا المبحث طبيعة العلاقات بين الدول الخمسة المطلة على بحر قزوين (روسيا وإيران وأذربيجان وكازخستان وتركمنستان)، والتي غلب عليها النمط الصراعي، بسبب الخلافات العميقة بين هذه الدول على الوضع القانوني للبحر وترسيم الحدود، وبسبب شدة التنافس بين الدول الكبرى في هذه المنطقة.

5-1-1 الصراع بين الدول المطلة على بحر قزوين

اصبحت منطقة بحر قزوين في الفترة الأخيرة ساحة للتجاذبات والصراعات، حيث تضاعفت وتيرة التنافس الإقليمي والدولي على الموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه المنطقة، خاصة بين الدول المطلة على بحر قزوين، وهذا الوضع جعل من سباق التسلح بين الدول المطلة على البحر أحد الخصائص الهيكلية لعلاقات هذه

الدول ببعضها البعض، وقد دخل هذا الصراع مرحلة جديدة منذ بداية عام 2006م، حيث شهدت الموازنات العسكرية لغالبية دول تلك المنطقة زيادة كبيـرة تجـاوزت (50%) في 2007/2006 بالمقارنة بموازنات السنوات السابقة، (يونس، 2009)، سباق التسلح في تلك المنطقة لا يمكن ارجاعه إلى التنافس الحاصـل بـين القـوى الكبرى فقط، فالخلافات القائمة بين دول منطقة بحر قزوين هي التـي تلعـب دوراً كبيراً في إذكاء سباق التسلح، خاصة في ظل اتسام هذه الخلافات بقدر كبيـر مـن التعقيد والتشابك؛ حيث يوجد خلافات قانونية بين الدول المطلى على بحـر قـزوين حول تحديد نطاق اختصاص كل دولة على مياهها الإقليمية، وكذلك توجد خلافـات اقتصادية كبيرة حول استغلال الثروات الطبيعية في أعماق بحر قزوين، وخلافـات جيوسياسية تتعلق بتوازن القوى والتحالفات بـين دول المنطقـة والقـوى الدوليـة الكبرى، كذلك لا يوجد اي توافق بين الدول المحيطة ببحر قـزوين حـول كيفيـة التصدي للتهديدات الإرهابية وعمليات تهريب المخدرات والصيد الجـائر لأسـماك الحفش التي يستخرج منها الكافيار بما يهدد بانقراضها (مركز الدراسات الـسياسية والإستراتيجية 2002: 35)، وللتعامل مع القضايا الخلافية بدأت الـدول الـساحلية الخمس المطلة على بحر قزوين في التراجع عن مواقفها السابقة التي تمسكت بها في تسعينات القرن العشرين والمتعلقة بعدم السماح بنشوب سباق للتـسلح فـي بحـر قزوين. وارتبط هذا التراجع بتغيرات عديدة في المحيط الـدولي، أهمهـا الاهتمـام الكبير الذي أولته الولايات المتحدة لمنطقة بحر قزوين بعـد أحـداث 11 سـبتمبر 2001، انطلاقاً من أهميتها الحيوية للمصالح الإستراتيجية الأمريكيـة، والعـروض التي ساقتها واشنطن لبدء برامج مساعدات عسكرية لكل من أذربيجان وكازخـستان وتركمنستان، مما أثار مخاوف روسيا وإيران ودول أخرى لها مصالح إسـتراتيجية في منطقة بحر قزوين مثل الصين، علاوة على تمدد نفوذ حلف النـاتو والمـساعي الحثيثة لأذربيجان وكازخستان وتركمانستان لبناء أساطيل حربية متقدمة بمـساعدة الولايات المتحدة ودول الحلف.

اجتمعت عدة خصائص طبيعية وجغرافية لتجعل من بحر قزوين بؤرة للتوتر الإقليمي والصراع، فهو بحر مغلق تتعرض مياهه لمصادر تلوث متعددة بتروليـة

وكيميائية وصناعية، خاصة وأنه مصب لنهر الفولجا الذي تتركـز علـى ضـفتيه مراكز الصناعات الثقيلة في روسيا، فضلاً عن تعرض بعـض ثرواتـه الطبيعيـة للنضوب مثل الكافيار (جفال، 1998: 113)، ورغم هذا التوتر، تظـل مـسارات التعاون الثنائي مطروحة خلال اجتماعات قادة الدول المطلة علـى بحـر قـزوين، فخلال الفترة بين عامي 2007 و2008 طرحت إيران مشروعاً لربط شبكات السكك الحديدية الخاصة بدول المنطقة، كما أبدت كازخستان رغبتها في استضافة مركـز لتوزيع المنتجات الهيدروكربونية وتنظيم حركة التجارة بين دول البلطيـق وإيـران والتي تمر عبر بحر قزوين، وقع حاكم إقليم أستراخان الروسي وفي عـام 2008م مع تركمنستان العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بالتعاون في مجلات النقل والطاقـة والصيد وصناعة السفن والتشييد(يونس، 2009)، حيث مثـل طـرح كازخـستان لمشروع قناة أوراسيا البحرية لربط البحر الأسود ببحر قزوين أحد أهـم مجـالات التعاون الاقتصادي المستقبلي، حيث يمكن أن تكون هذه القناة ممرا بحريا مباشـرا لكازخستان وأذربيجان وتركمنستان للوصول للمياه الدولية، وتعمل بكفاءة أكبر مـن القناة الواصلة بين نهري الفولجا والدون، والتي تم أنشأها مـن قبـل روسـيا فـي منتصف القرن الماضي، وتم منع الدول الثلاث السابقة من الملاحة فيها بعد انهيـار الاتحاد السوفييتي(مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية، 2002: 35)، ولا يمكن، بأي حال، التنبؤ باحتمالات تنفيذ هذا المشروع، وذلك بسبب تكلفتـه الماليـة العاليةالتي تبلغ حوالي 6 مليار دولار، وكذلك المعارضة الروسية لتدويل الممـرات البحرية التي تمر عبر أراضيها، ما يعني ضمناً فرض قيود علي حركة التجارة من وإلى الدول الأخرى المطلة على بحر قزوين، ومن ثم ينظـر الـبعض للمـشروع باعتباره مجرد إعلان للنوايا الحسنة (مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية، 2002: 36).

وعلى الرغم من وجود أوجه للتعاون بين دول بحر قزوين، تظل الخلافـات هي النمط الغالب للتفاعلات الإقليمية في تلك المنطقة، وتبرز على قائمة الخلافـات بين دول المنطقة إشكاليات التلوث البيئي وانقراض الكائنات الطبيعية، حيث انخفض عدد أسماك الحفش بنسبة (90%) خلال العشرين عاماً الماضية، وبرغم توقيع دول

المنطقة، في عام 2003، لاتفاقية حماية البيئة في بحر قـزوين، وهـذه الاتفاقيـة تتضمن تحديد نسب سنوية لصيد الأسماك في البحر، إلا ان دول منطقة بحر قزوين لم تلتزم بمبادئ هذه الاتفاقية بشكل دائم، وقد اتضح ذلك في فـشل روسـيا فـي الحصول على دعم دول بحر قزوين لاقتراحها بالامتناع عن صيد أسـماك الفحـش لمدة 5 سنوات، لما يمثله هذا الاقتراح من تهديد لمصدر دخل عشرات آلاف الأفراد من الصيادين. بل لقد دعت كل من كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان روسيا إلـى تعديل حصص الصيد، التي وضعت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأعطت لروسـيا نصيب الأسد (45 % من أسماك الكافيار)، مقابل (27%) لإيران و (28 %) للدول الثلاث الأخرى مجتمعة (مولاي، 2002: 61).

ملامح الصراع بين الدول المطلة على بحر قزوين:

الصراع في منطقة بحر قزوين حقيقة مؤكدة وقد توقع بعـض الخبـراء أن تشهد حرباً باردة من نوع آخر هذا ما ذكره (ستيفن كينرز)، وهو أحد المتخصصين والباحثين البارزين في أمريكا حيث أكد: "أن المنطقة تتحول إلى بؤرة صراع دولي سيجعل منها واحدة من المناطق الساخنة في العالم، وأن الولايات المتحدة تقوم منـذ مدة بحملة قوية غير معلنة تهدف إلى السيطرة الحاسمة على بحر قزوين، وكـذلك تفعل روسيا وإيران وقوى إقليمية أخرى " وهذا التنافس القوي جعل من بحر قزوين أحدث ساحة عالمية لسياسات القوى العظمى اما القادة الروس فهم شديدو الارتيـاب ازاء مطامع الولايات المتحدة في بحر قزوين، ولا ننسى سيطرت روسيا على بحر قزوين خلال القرن الماضي وهي خائفة جراء ما تعتبره حملـة عدائيـة للولايـات المتحدة ا لأمريكية لإخراجها من المنطقة. (راشد، 2001: 87).

وبعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب في أفغانستان والتي صـارت حرباً أطلسية، قامت كذلك بنُصب منصات صواريخ في عدد من جمهوريات آسـيا الوسطى على حدود روسيا الجنوبية، وعلى حدود الصين الغربية في كازاخـستان. إن الحرب على الإرهاب هي عنوان رئيسي يخفي تحته عناوين فرعية لها مضمون إستراتيجي: محاصرة روسيا والصين، والاقتراب من إيران والهند، والسيطرة على طريق النفط ـ بدلاً من طريق الحرير ـ من بحر قزوين إلـى شـرق المتوسـط

(دياب، 1998: 36). وبعد الحرب على العراق اتسعت دائرة الحصار مع توسع القواعد الأمريكية في الخليج والاحتلال المباشر للعراق على حدود إيران وسوريا وتركيا والسعودية.

الحلف الأطلسي لديه مشاريع تهدف الى التوسع باتجاه اوروبا الشرقية والوسطى، وكأنه اصبح يلعب دور الامم المتحدة في حفظ الامن والسلام في العالم، من سراييفو إلى كوسوفو إلى أفغانستان، وهو الذي ما فتئ يتطلع نحو الشرق الأوسط في مناوراته، وتدريباته العسكرية في العراق، واعتماده على موانئ بحرية إسرائيلية في شرق المتوسط! (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001: 39)، وفي الاتجاه الاخر نجد ان روسيا تمسكت بسياساتها الأمنية في جورجيا وأوكرانيا، حيث إمكانية الاختراق الأمريكي تحت عنوان الانتخابات والديموقراطية، وقام الرئيس الروسي بوتين بمبادرات مهمة لفك الحصار المضروب على روسيا، من التفاهم الإستراتيجي مع الصين، إلى تعزيز المصالح التجارية مع الهند وإيران، ثم إلى الانفتاح الملحوظ على السعودية، هذا فضلاً عن تمسكه بصيغة كومنولث الدول المستقلة (الجمهوريات السوفياتية السابقة) تحت عنوان: الأمن الإستراتيجي، باستثناء جمهوريات البلطيق: استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

5-1-2 أطراف الصراع في منطقة بحر قزوين

تتشكل المنافسة الدولية الراهنة على نفط بحر قزوين من أربعة لاعبين رئيسيين هم: الولايات المتحدة، أوروبا، روسيا والصين، يليهما لاعبان يشكلان قوتين على المستوى الاقليمي هما إيران وتركيا، ثم تأتي الدول النفطية ذاتها والدول المحيطة بها كمعابر في الدرجة الثالثة، ويجري التنافس الحالي بين كل هؤلاء اللاعبين من خلال الشركات وخرائط الأنابيب، وهي خرائط ستؤدي غلبة أي منها، إلى تحديد القوة الغالبة في هذا المجال، والتي ستؤدي إلى تحديد طبيعة النظام الدولي بعد نحو عقدين أو ثلاثة عقود من الزمان وفيما يلي عرض لأهم أطراف الصراع في منطقة بحر قزوين:

1- **روسيا:** تهدف روسيا إلى تعزيز وجودها القوي في المنطقة في مواجهة التحالف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا، وهذا اتضح في مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا الشرقية، وأفضل الطرق من وجهة نظرها هي دعم سيطرتها على خطوط تصدير الغاز بإبرام مثل هذه الاتفاقيات التي تضمن لها الهيمنة الكاملة على مصادر الطاقة التي تحتاجها أوروبا بشدة (وهم اللعبة الكبرى في القوقاز: الحقيقة الجيوبوليتيكية للطاقة، 2001: 39)، وبالفعل تبدو الصفقة الروسية الأخيرة لمصلحتها (100%)، وتعني أنه في المستقبل القريب أن الغاز قادم من تركمنستان سيتم تصديره عبر روسيا التي اعتادت شراء الغاز التركمنستاني بأسعار أقل من أسعار السوق مما يمكنها من تحقيق هامش ربح أكبر من خلال بيعه إلى أوروبا(الصيفي، 2007/6/5).

قامت روسيا بشراء(42) مليار متر مكعب من الغاز من تركمنستان بسعر(100) دولار للمتر المكعب الواحد ومن ثم تقوم ببيعه الى أسواق أوروبا بحوالي (250) دولاراً في والتي تمدها موسكو بنحو(25%) من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، كما أنها ثاني أكبر مصدر للبترول لها، وهو ما يعني تحقيق موسكو لمكاسب مالية تصل إلى(150%)، فماذا عن بناء خط أنابيب جديد وتحديث القديم منها، وهو ما سيسمح لروسيا بشراء اكثر من(80) مليار متر مكعب من الغاز التركمنستاني سنوياً، وإحراز تقدم على قوى الغرب في زيادة نفوذها على دول آسيا الوسطى، وهو الأمر الذي ساعد على تحقيقه وفاة رئيس تركمنستان صابر مراد نيازوف الذي أستطاع أن يثني مؤقتاً روسيا والغرب عن أحلامهما في وضع أيديهم على الغاز الطبيعي لبلاده، في الوقت الذي وقع اتفاقاً مع الصين لبناء خط أنابيب لتصدير الغاز إلى الصين، ليتولى بعده كوربا نجولي بيرديمحمدوف المتحمس لاتخاذ خطوات تأتي بنتائج تصب في المصالح القومية لبلاده، ويسمح لروسيا بتحقيق حلمها (حيادي، 2001: 42).

2 – **الصين:** تشهد الصين ثورة تنموية هائلة من ثمانينات القرن الماضي، فقد نما الاقتصاد بمعدل (12.9%)، وكان من الطبيعي أن يتطلب هذا النمو الاقتصادي الكبير كميات كبيرة من الطاقة حيث بلغ استهلاكها اليومي من النفط في عام 2001

حوالي 5 مليون برميل في حين يبلغ إنتاجها حوالي 3.3 مليون برميل مـن الـنفط يومياً. ومن المتوقع أن يصل صافي استهلاك الصين من الـنفط فـي عـام 2020 حوالي 13 مليون برميل يومياً (حسن،2010: 158)، كما ارتفع دخل الفـرد فيهـا حتى عام 1997 إلى نحو (600) دولار في العام(الـصيفي، 2007/6/5)، وعلـى الرغم من الضوابط الصارمة التي فرضتها السلطات الصينية على النمو السكاني في دولة بلغ تعداد سكانها في عام 1995 نحو مليار و 200 مليون نسمة، فـإن عـدد السكان يزداد سنوياً بنحو (14) مليون نسمة، ومنذ أن دشن (شياو بينغ) الاصلاحات فيها أواخر السبعينيات، فإن الصين تتقدم وتتطلع باتجاه فرض نفسها كقوة دولية في إطار نظام دولي تعددي القوى في المستقبل (مؤمن، نوفمبر2007: 29) غير أنـه على الرغم من ذلك، فإن الصين ما زالت تعاني من مشكلات كثيرة، إحـداها عـدم توفر النفط في أراضيها إلا بكميات قليلة نسبياً، فهي ما زالت تعتمـد علـى الفحـم الحجري في كثير من مجالاتها (النفط والجيواستراتيجية المعاصرة).

تشترك الصين بحدود طويلة جداً مع إحدى الدول القزوينية الغنية بالنفط هي جمهورية كزاخستان، وقد وقعت في عـام 1997 مـذكرة تفـاهم مـع الحكومـة الكازاخستانية لبناء خط نفطي، وهذا التقرب بينهما أدى الى زيادة تخـوف روسـيا وأمريكيا من تمدد النفوذ الصيني في دول بحر قزوين، وخاصة أن العداء الصيني - الروسي معروف منذ القدم بأنه أشد حدة من العداء الـصيني - الأمريكـي، إلا أن الصين لا يوجد لديها الأموال اللازمة أوالتكنولوجيا من أجل قيامها باستغلال الثروة النفطية في بحر قزوين، في تلك الفترة (جفال، 1998: 113).

3 – **أوروبا:** أما المشكلة بالنسبة لأوروبا فلا تنحصر فقط في سـيطرة الحكومـة الروسية على إنتاج وتصدير النفط والغاز الروسي بل هناك مشكلة كبيرة أخـرى لا تقل أهمية، وهي أن روسيا تسيطر على خطوط نقـل نفـط وغـاز الجمهوريـات السوفييتية الأخرى بحكم مرور خطوط الأنابيب القادمة من هذه الجمهووريات عبـر الأراضي الروسية إلى أوروبا، وهذا يجعل موسكو قادرة علـى فـرض شـروطها وأسعارها والتحكم في مسار هذه الخطوط وما تحتويه (مؤمن، 2007: 29).

ومن أجل ذلك قام الأوروبيون منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بالتقرب من هذه الجمهوريات، وبالأخص جمهوريات بحر قزوين "كازاخستان وتركمنـستان وأذربيجان" الذين يملكون احتياطات كبيرة من النفط والغاز من أجل إقناعهم بتحويل نقل إنتاجهم من النفط والغاز عبر شبكة خطوط جديـدة لا تمـر عبـر الأراضـي الروسية، وهناك مشروع خط (باكو - جيهان) لنقل نفط بحر قزوين من أذربيجـان عبر أراضي جورجيا إلى ميناء جيهان التركي علـى البحـر الأسـود (الـصيفي، 2007/6/5)، وهو المشروع الذي تم تشكيل كونسرتيوم لتنفيذه أخيراً بتكلفة تـصل إلى أربعة مليارات من الدولارات، وبسبب امتناع كازاخستان عن المشاركة في هذا المشروع فهو مهدد بالفشل وكذلك لعدم كفاية النفط الأذربيجاني لتشغيل الخط بكامل طاقته، إلى جانب مبـادرة روسـيا بمـشروع مـضاد هـو خـط (بورجـاس - ألكسنروبولس) لنقل النفط الروسي من ميناء بورجاس فـي بلغاريـا إلـى مينـاء ألكسندروبولس اليوناني ومنه إلى أوروبا، وهو الخط الذي تملك روسيا (51%) من رأسماله والذي بدأ العمل به في العام 2008 (السياسة والطاقة في القوقاز، 2002: 36).

4 – الولايات المتحدة الأمريكية: انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991م قد اتاح للولايات المتحدة الامريكية إمكانية التعرف على الامكانيات التسليحية التقليدية وغير التقليدية للاتحاد السوفييتي؛ حيث قامت بتحييد تلك الاسلحة من عام 1991م، وكذلك قامت بالعمل على تجريد روسيا من إمكانية استعادة مجالها الحيوي التقليدي خـارج الأراضي الروسية(الصيفي، 2007/6/5)، ولذا السبب فإن منطقة وسط آسيا تكتسب أهمية مزدوجة بالنسبة للولايات المتحدة، أولها ضمان عدم عودة الدول المستقلة إلى مجال النفوذ الروسي، وثانيها عدم خضوع ثروات منطقة بحـر قـزوين للـسيطرة الروسية، ولا تقتصر أهمية المنطقة الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحـدة علـى الخطر الروسي، بل تمتد لتشمل إستراتيجية الحيلولة دون مد النفوذ الـصيني مـن الشرق والنفوذ الايراني من الجنوب إلى المنطقة (شرف، 2002: 38).

التقرير السنوي الإستراتيجي لمجلس الأمن القـومي الأمريكـي يـرجح أن الصراع القائم حول بحر قزوين ممكن أن يصل إلى حد النزاعات المسلحة، وكذلك

ربط هذا التقرير بين بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب كنقطة ـي حصار على إيران، وقد أشار هذا التقرير إلى ضرورة زيادة الاهتمـام بجمهوريـة أذربيجان كنقطة انتشار للقواعد والقوات العسكرية الأمريكية في البحر وعلى اليابسة وذلك بسبب موقعها العازل بين روسيا وإيران، وقـد قامـت الولايـات المتحـدة الامريكية بزرع الخلافات بين أذربيجان وإيران مستغلة الخلافات التي حدثت بـين البلدين، وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم الوعود لجمهوريـة أذربيجـان بأنها سوف تستثمر اكثر من عشرين مليار دولار في قطاع النفط في بحر قـزوين. (الصيفي، 2007/6/5)

5 – **إيران:** تتميز إيران جيوبوليتيكياً في أن حدودها الشمالية تصل إلى بحر قزوين، وهي تشكل أفضل معبرا للنفط إلى الخليج العربي جنوباً، ففي عهد الاتحاد السوفييتي كانت طهران وموسكو تتقاسمان السيطرة على بحر قـزوين، وذلـك مـن خـلال معاهدتين وقعتا في 1931 و 1941 تنصان على أن البحر مشترك بـين الـدولتين (الصيفي، 2007/6/5)، ومع تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991م وظهور ثلاث دول أسيوية جديدة تطل على بحر قزوين وهي تطالب بمياهها الإقليمية فيـه وهـذه الدول هي أذربيجان وكازاخستان وتركمانـستان وبالتـالي فـإن مـصير هـاتين المعاهدتين ما زال مجهولاً، غير أنهما تضمنان في أقل تقدير حصة لكل من إيـران وروسيا من ثروات بحر قزوين (النفط والجيواستراتيجية المعاصرة). وبسبب عـدم قدرة ايران الاستفادة من نفط بحر قزوين خلال عهد الاتحاد السوفييتي فقد اقتصرت الفائدة الايرانية من البحر المذكور على الصيد وثروة الكافيار التي درت على إيران أرباحاً كبيرة، غير أن الأوضاع قد تغيرت الآن إذ إنه إضافة إلى الثروة النفطية فإن تصاعد الأهمية الإستراتيجية لتلك المنطقة التي كانت تشكل فناء هامـشياً للاتحـاد السوفييتي، قد حرك التطلعات الإيرانية للقيام بدور رئيسي فيها، وبخاصة أن لـدى إيران مرافق نفطية متقدمة نسبياً؛ فالتطلعات الإستراتيجية الإيرانية الحالية تتركز في أن تصبح هي الناقل الرئيسي لنفط بحر قزوين، عبر أراضيها إلى الخليج العربـي، وإن تحقق هذا الهدف فمن شأنه أن يمنح إيران أهمية إستراتيجية هائلة وسيطرة شبه كاملة على الخليج العربي، ليس هذا فقط بل إن احتمالات تحسن العلاقات الايرانيـة

- الأمريكية من شأنه التأثير في الموقف الأمريكي من الحصة الإيرانية في نفط بحر قزوين (مؤمن، 2007: 29).

3-1-5 أسباب الصراع بين دول منطقة بحر قزوين

هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى حدوث الصراعات والخلافات بين الدول المطلة على بحر قزوين ومن هذه الاسباب ما يلي:

1- الصراع على النفط

الخلافات المستمرة بين دول منطقة بحر قزوين اخذت منحاً جديداً مع توالي الاكتشافات البترولية في المنطقة، فالتقديرات الخاصة باحتياطيات البترول على مستوى العالم تضع بحر قزوين في المراتبة الثانية خلف منطقة الخليج العربي، وذلك بالتساوي مع بحر الشمال. حيث تبلغ احتياطيات البترول في المنطقة، طبقا لتلك التقديرات، حوالي(2- 6 %) من إجمالي الاحتياطيات العالمية، في حين تقدر احتياطيات الغاز بما يتراوح بين (6 و 10 %) من إجمالي احتياطات الغاز العالمية (أبو الفضل، 1998: 275)

وبحلول عام 2013، ومع تقدم عمليات استخراج البترول بالمنطقة، يتوقع أن تسيطر كازاخستان علي (55%) من الإنتاج الإجمالي للبترول في بحر قزوين في مقابل (32%) لأذربيجان وهذه النسبة المرتفعة تؤيد تسميتها بكويت القرن الواحد والعشرين والتي سبق ان تم ذكرها في مقدمة هذا البحث وحوالي (6.5) لكل من روسيا وتركمنستان، ونتيجة لهذه الاكتشافات، بدأ الخلاف يشتد بين الدول التي تطل على بحر قزوين حول الوضع القانوني لبحر قزوين: هل يعتبر بحر أم بحيرة؟ وهل يتم تقسيم مياهه لنطاقات بين الدول المطلة عليه أم يتم اعتبارها مياه إقليمية مشتركة يتم استغلال ثرواتها بشكل جماعي؟. وبالرغم من غياب التوافق حول تلك التساؤلات، فإن عمليات اكتشاف البترول والغاز ما زالت مستمرة في ظل الضغوطات المستمرة التي تمارسها الشركات الدولية من اجل الاستثمار في عمليات استخراج النفط إلا أن استغلال الثروات النفطية في بحر قزوين تعترضها بعض الاشكاليات الرئيسية منها في عدم وجود إطار قانوني متفق عليه حول تقاسم المياه

الإقليمية في المنطقة، فقبيل انهيار الاتحاد السوفييتي كان الوضع القـانوني لبحـر قزوين خاضع للاتفاقات التي وقعها الاتحاد السوفييتي مع إيران في عـامي 1921 و1940(لايرل، وبيروز، 2009)،وبدأت الخلافات بين الدول المستقلة عن الاتحـاد السوفييتي بعد انهياره في عام 1991م، من جهة وبين وروسيا، وبين روسيا وإيران من جهة آخرى. وفي بداية تسعينات القرن الماضي، ادعت روسيا أن اتفاقاتها سالفة الذكر مع إيران (إبان الحقبة السوفييتية) تجعل بحر قزوين منطقة مشتركة بين الدول المطلة عليه، وهذا يجعل استغلال الثروات الطبيعية لبحر قزوين يتم بصورة جماعية ومن ثم تُقسم العوائد بالتساوي على الدول الخمس، وذلك رغبة من جانب موسـكو في مشاركة الدول المستقلة في ثرواتها النفطية (أود، 2002/9/14)، غير أن الدول الثلاث دعت لتقسيم بحر قزوين إلي نطاقات وطنية بحيث تقوم كل دولة باسـتغلال مياهها الإقليمية بصورة مستقلة، وهو اقتراح تعارضه روسيا حتـى عـام 1998، عندما اكتشفت احتياطات نفطية جديدة قبالة شواطئها، ومع انحسار الخلافات حـول مبدأ تقسيم مياه بحر قزوين ظهرت خلافات جديدة حول ترسيم الحدود وتحديد المياه الإقليمية الخاصة بكل دولة، فبينما أيدت روسيا، بدعم مـن كازخـستان، اقتـصار التقسيم على أعماق بحر قزوين، اقترحت كل من أذربيجان وتركمنـستان وإيـران تقسيم كامل لمياه بحر قزوين السطحية والأعماق. ومن ثـم وقفـت دول الـساحل الشمالي لبحر قزوين (روسيا وكازاخستان) في مواجهة دول الساحل الجنوبي التـي اختلفت فيما بينها على كيفية ترسيم الحدود البحرية وتقسيم الميـاه (ملكي، 2002: 30)، لكن هذا التجمع سرعان ما تفكك، ففي عام 2003، اتجهت أذربيجان لتبنـي وجهة النظر الروسية حول اقتصار التقسيم على أعماق بحر قزوين وهذا التحول في الموقف الاذربيجاني أضعف من موقف إيران وتركمنستان. كما لم تتوصل كل مـن إيران وتركمانستان، في إطار الاتفاقية التي وقعها الطرفان حول القطاع الجنوبي من بحر قزوين، إلى موقف موحد حول معيار لترسيم الحدود بين الدول المطلـة علـى بحر قزوين، ولذلك يمكن القول إن الرؤية الروسية هي الأقرب للتوافق بين الـدول الخمس لاسيما في ظل تطلع هذه الدول لاستئناف عمليـات استكـشاف الثـروات النفطية، وإمكانية التوافق بين روسيا وطهران حول تسوية معينة للأوضـاع مقابـل

دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني. وفي حال قبول طهران بالرؤية الروسية فإن مساحة المنطقة التي تسيطر عليها من بحر قزوين سوف تتقلص من (20%) مـن إجمالي مساحة بحر قزوين إلي (13%) فقط. (يونس، 2009)

2- مشكلة ترسيم الحدود

من الطبيعي في ضوء الخلافات سالفة الذكر ألا تتمكن الدول المطلـة علـى بحر قزوين من ترسيم الحدود فيما بينها، باستثناء روسيا وكازاخستان اللتان تمكنتـا من ترسيم حدودهما المشتركة في بحر قزوين بشكل كامل. فهناك خلافات بين كـل من إيران وأذربيجان حول ثلاث مناطق في بحر قزوين هـي "ألـوف" و"شـارج" و"اراز". وبالرغم من الاحتجاجات الإيرانية المتكررة، تقوم شركة "سوكار" النفطيـة الأذربيجانية والشركة البريطانية للبترول باستخراج النفط من موقع يبعد حوالي 50 كم عن الحدود التي تم الاتفاق عليها بين إيران والاتحاد السوفييتي السابق (لايـرل، وبيروز، 2009)، وقد قامت سفينة حربية إيرانية مدعومة جـواً بالتـصدي لـسفن استكشافية أذربيجانية تعمل لصالح شركة البترول البريطانية، ومنعتها من الوصول لمنطقة ألوف المتنازع عليها بين الدولتين مما أثار مخاوف حينها من نشوب مواجهة عسكرية بين الدولتين وكان ذلك في عام 2001م، ولا تقتصر تلـك الاضـطرابات الحدودية علي إيران وأذربيجان، بل تشمل أيضاً علاقات إيران بتركمنستان لاسـيما بعد إعلان "عشق آباد"، في العام 2008، عزمها التعاقد مع شركات نفطية روسـية مثل "لوك أويل" و "تي ان كي" و "سويوزنفتزج" لإستخراج الـنفط مـن المنـاطق الحدودية مع طهران (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002: 37)

أما الخلافات بين تركمانستان وأذربيجان فتتركز حول مناطق مثـل "أذري" و"شيراج" و"كياباز"، ومنذ عام 1997، بدأت تركمنستان المطالبة بما أسمته حقهـا في نصيب عادل من أرباح استغلال "شركة أذربيجان الدولية للتشغيل" للـنفط فـي المواقع سالفة الذكر. بيد أن النزاع بدأ يتقلص مع وصول الـرئيس "جوربانـدجلي بردي محمدوف لسدة" الحكم في تركمنستان عام 2006، حيث قام بإعادة العلاقـات الدبلوماسية مع "باكو" بعد زيارته الرسمية لها في مايو 2008. كما سمح بمـشاركة بلاده في الهيئة الوزارية لبحر قزوين، ما يعني ضمناً رغبة عشق أباد في العـودة

لطاولة المفاوضات لبحث الاستغلال المشترك للمناطق المتنازع عليها (أبو الفضل، يناير1998: 275)، وعلى الرغم من إخفاق قمة دول بحر قزوين، في عام 2008، في التوصل إلى توافق حول إطار قانوني لتسوية الخلافات سالفة الذكر، فقد شهدت القمة عودة العلاقات التركمانية الأذربيجانية، علاوة على ما يمثله انتظام انعقاد القمة من رغبة لدى الدول الخمس في إضفاء طابع مؤسسي علـى علاقـاتهم المـشتركة وبحث مجالات التعاون فيما بينهم، أسوة بمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، وبحيث تظل الخلافات موضع مباحثات دائمة للتوصل لتسوية تحقق مـصالح كافـة الأطراف.

4-1-5 السباق العسكري بين دول بحر قزوين والقدرات والأمكانات التي يتمتع بها كل اسطول بحري

السباق العسكري بين دول بحر قزوين لا يمكن النظر اليةعلى أنه انعكـاس للخلافات القائمة بين دول المنطقة، فهو يستهدف في الوقت ذاتـه التحـسب لـشن هجمات إرهابية على حقول النفط في المنطقة أو على الناقلات النفطية المارة عبـر بحر قزوين، وكذلك التصدي لعمليات التهريب بـشتى أنواعهـا والـصيد الجـائر للأسماك، و سباق التسلح يرتبط بالتنافس الشديد بين الولايـات المتحـدة وروسـيا، وبالمعارضة الروسية للسياسة الأحادية التي انتهجتها واشنطن بعد عام 2001، وقيام الأخيرة بتعزيز التعاون العسكري مع الدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد الـسوفيتي السابق (أذربيجان وكازخستان وتركمنستان)، والمطلة على بحر قزوين، حيث قامت بتقديم الكثير من المساعدات عسكرية لتلك الدول، كما تتحسب دول بحـر قـزوين لاحتمالات نشوب مواجهة عسكرية فيما بينها إذا لم يتم ايجاد حلول للخلافات حـول ترسيم الحدود واستغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة، وكذلك سعت الـدول الخمـس المطلة على بحر قزوين لتعزيز قدراتها العسكرية وبناء أسـاطيل حربيـة لحمايـة مياهها الإقليمية، وعسكرة بحر قزوين ليست ظاهرة جديدة، ففي الماضـي دفعـت الصراعات بين إيران والاتحاد السوفييتي، الأخير إلى نشر أسطوله بشكل دائم فـي ميناء باكو وفي القاعدة البحرية الروسية في استراخان، لكن جمهورية إيران الثورة

فضلت عدم مواجهة روسيا في منطقة نفوذها، واقتصرت علـى نـشر أسـطولها البحري في الخليج العربي (لايرل، بيروز، 2009)، وبعدانهيار الاتحاد الـسوفييتي في عام 1991م، عرضت روسيا على كلاً من اذربيجان وكازاخستان وتركمنـستان ان يتم توزيع الاسطول البحري للاتحاد السوفيتي في بحر قزوين بالتـساوي فيمـا بينهما، لكن العرض الروسي قوبل برفض كل من كازاخستان وتركمانستان، ولهذا قررت الدول الثلاث ان تقوم ببناء أساطيل حربية مستقلة عن روسيا ونـشرها فـي بحر قزوين من أجل حماية مصالحها الوطنية، والقيام كذلك بعمليات تطوير المواني الخاصة بكل دولة و إنشاء قواعد عسكرية خاصة بها، وأصبح سباق التسلح الإقليمي أحد السمات الجوهرية لمنطقة بحر قزوين خاصةً مع مع فشل قمة دول بحر قزوين المنعقدة في عام 2008 في التوصل لأي اتفاق حول الدفاع عن بحر قزوين باستثناء الموافقة علي التصريح فقط للسفن الحربية التابعة للدول الخمس بارتياد مياهه ومنع السفن الحربية التي يزيد وزنها علي 1000 طن من التواجد فـي بحـر قـزوين. (يونس، 2009)

1- الأسطول الروسي:

روسيا تملك أكبر وأحدث أسطول بحري في بحر قزوين، وذلك منذ سيطرتها على ميناء استراخان في عام 1556. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت روسيا السعي للتوجه جنوباً ومحاولة السيطرة علي موانئ بحر قزوين وطريق التجارة البحري بين إيران والهند. وكان تأسيس الأسطول البحري الروسي في بحر قزوين على يد الإمبراطور بيتر الكبير في عام 1722، والسيطرة علي ميناء باكو في 1726، بمثابة بداية المد الروسي في هذه المنطقة. وبعد حروب متواليـة خاضـتها روسـيا ضـد إيـران والإمبراطورية العثمانية استطاعت روسيا من امتلاك الحق الحـصري فـي نـشر أسطول البحري في بحر قزوين عام 1813، واصبح ميناء باكو القاعـدة الرئيـسية لذلك الأسطول الروسي في الفترة بين عامي 1867 و 1992 (لايـرل، وبيـروز، 2009)، إلا أنه مع انهيار الاتحاد السوفييتي، لم تجد روسيا مفرا من الاعتماد علي ميناء استرخان على الرغم من عدم ملائمة منشأته في ذلك الحين، وكثافـة تواجـد السفن التجارية به، وهو ما جعل موسكو ان تتجـه إلـى الاسـتثمار فـي مـوانئ

إستراتيجية بديله مثل أوليا ودربنت وكسبيسك في داغـستان وجزيرتـي شيـشين وتايوليني، ويعتبر الأسطول الروسي اقوى اسطول بين أساطيل الدول المطلة علـى بحر قزوين، حيث يبلغ عدد السفن الروسية في بحر قزوين اكثر مـن 100 سـفينة تقوم بمهام متعددة حيث تشمل سفن كاسحات الألغام والقوارب الهجوميـة وقاذفـات الصواريخ، كما تقوم القاعدة الجوية الروسية في كسبيسك، منذ عام 2000، بمهـام الرقابة الجوية في بحر قزوين وتضم طائرات للإنذار المبكـر وطـائرات مـضادة للغواصات (يونس، 2009).

القوات البحرية الروسية في بحر قزوين تتكون من فيلق مكون من 32 وحدة قتالية يبلغ عدد أفرادها حوالي 20 ألف جندي. وقد تم القيام بنـشر هـذه القـوات اعتباراً من عام 2000 بعد أن أعلن الرئيس الروسي في ذلك الوقت فلاديمير بوتين اعتبار منطقة بحر قزوين منطقة مصالح إستراتيجية روسية. وتصل تكلفة تطـوير تلك القوات حوالي 300 مليون دولار منذ عام 2002، وخلال اقل من عشر سنوات قامت روسيا بمضاعة عدد سفنها المنتشرة في بحـر قـزوين (لايـرل، وبيـروز، 2009)، وبالرغم من اعتماد القوات الروسية لفترة طويلة على معـدات سـوفيتية قديمة تم نقلها من الأسطول الروسي في البحر الأسود، فإن تلك القوات تم تعزيزها في مرحلة لاحقة بأحدث السفن الحربية الروسية مثل السفينة الحربية تترستان التـي تم إنتاجها في عام 2001، وهي سفينة مـزودة بأنظمـة هجوميـة متعـددة مثـل صواريخUran-E ومدافع مضادة للطائرات من طراز بالما وقاذفات توربيد. ولقد تم إمداد الأسطول الروسي في بحر قزوين بالبارجة الحربية داغـستان عـام 2009. وتسعى روسيا الى تحديث أسطولها في بحر قزوين كاملاً خلال الفترة مابين عامي 2015 و2020. (يونس، 2009)

2- الأسطول الإيراني:

الاتفاقيات التي قامت ايران بتوقيعها مع الامبراطورية التتريـة فـي عـام 1828م هي التي حرمت إيران من التواجد العسكري في منطقـة بحـر قـزوين، باستثناء السفن التجارية فقط، هذا الحرمان تكرر في معاهدات الصداقة التي وقعتها إيران مع روسيا في عامي 1921 و 1940، إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتي كـان

هو طريق ايران الى تخليها عن إلتزامها بالمعاهدات التي تم ذكرها بعالية، على الرغم من عدم إمتلاكها للقدرة على نشر أسطولها البحري في بداية التسعينات بسبب حربها الطويلة مع العراق والتي أنهكت قدراتها العسكرية، وكذلك بسبب ان إيران تفتقد للدعم العسكري الغربي بعد الثورة الإسلامية (لايرل، وبيروز، 2009)

الأسطول البحري الإيراني كانت البرامج التي وضعت من أجل تحديثه متأخرة نسبياً، ففي بداية الأمر اعتمدت إيران على استيراد السفن الحربية من روسيا، مثل السفينة فارشافيانكا، وإرسال فرق من القوات البحرية الإيرانية لتلقي التدريب في الأكاديميات العسكرية الروسية. وخلال المرحلة اللاحقة قامت ايران بالاتجاه نحو تنويع وارداتها العسكرية لتشمل دول جديدة مثل الصين وكوريا الجنوبية، حيث أصبح أسطولها الحربي يضم العديد من السفن المضادة للصواريخ والكثير من الغواصات والبوارج الهجومية وكاسحات الألغام والزوارق البخارية السريعة، وقد ركزت ايران نشاط أسطولها البحري في الخليج العربي والمحيط الهندي (مخيمر، 2002: 54)، ولقد كان هدف ايران الأساسي من وراء تطوير قواتها البحرية هو تدعيم أسطولها البحري في مضيق هرمز وخليج عمان، و إيران تولي اهتماماً كبيراً ببحر قزوين، فهي تعتمد عليه في تنفيذ برامجها التدريبية، كما تستقر حوالي (60) سفينة حربية إيرانية في الموانئ المطلة على بحر قزوين في نوشهر وأنزالي وبابلوسار، ناهيك عن خططها المعلنة التي تهدف الى تدشين قاعدة عسكرية في ميناء أنزالي. وتعارض طهران التواجد العسكري الغربي في بحر قزوين من عام 1994م انطلاقا من أن الملاحة في هذا البحر مقتصرة علي الدول المطلة علية فقط (يونس، 2009)، واستمرت إيران في عملية تحديث قواتها البحرية في بحر قزوين، من خلال نشر كاسحات ألغام من طراز ماجو وزوارق من طراز بيكان، وكذلك قامت بإنشاء قواعد جوية قبالة بحر قزوين للطائرات الروسية من طراز ميج 29 وسو 24، كما قامت بنشر بطاريات صواريخ باليستية يصل مداها إلى حوالى 2880كم، وأنظمة دفاع صاروخي. وايران لم تهمل تحديث أسطولها التجاري، وكذلك قامت بإنشاء 10 سفن تجارية عملاقة. ومن ثم يمكن القول إن

طهران لا تستهدف فحسب الدفاع عن مصالحها في بحر قزوين وإنما القيام بعمليات قتالية هجومية إذا لزم الأمر(سليم، 2001: 8).

3- الأسطول الأذربيجاني:

يعتبر ميناء "باكو" الآذري الواقع على شواطئ بحر قـزوين أهـم القواعـد للأسطول السوفييتي حتى إنهياره في عام 1991م و انتهاء الحرب البـاردة. وهـذا الميناء يعتبر أكبر ميناء بحري في منطقة بحر قزوين، حيـث يرتكـز الأسـطول الأذربيجاني فيه علي الرغم من وجود موانئ أخرى لأذربيجان على بحر قـزوين، مثل "أستارا" و"لنكوران" و"سانجاشال"، أما القوات البحرية الأذربيجانية فهي تتكـون من 2500 فرد، و فيلق للغواصات ووحدات مختلفة من كاسحات الألغام والزوارق الخاصة بالمراقبة والإنقاذ (كشك، 2002: 60).

القوات البحرية الأذربيجانية تحتل المرتبة الثانية بين الدول المـستقلة عـن الاتحاد السوفييتي وذلك من حيث قوتها بعد القوة الروسية، و حصلت أذربيجان علي جزء من معدات الأسطول السوفييتي الذي كان متواجد في بحر قزوين وامتلكت نحو 15 سفينة حربية مختلفة، وهذا أسهم في تقدم الأسطول الأذربيجاني عن باقي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، والقوات البحرية الأذربيجانية يعيبها اعتمادها الكامل على سفن سوفيتية قديمة الصنع وتحتاج لعمليات صيانة دورية مكلفة ماديـاً، إلـى جانب أن اذربيجان لا تمتلك وحدات طيران تقوم بمراقبة مياهها الإقليميـة، وهـذه الوحدات ستقوم بإمداد السفن الحربية بالدعم الجوي خلال العمليات القتالية، وتحاول أذربيجان القضاء على العيوب التي تم ذكرها وذلك بتحديث قواتها الجوية من خلال إمداد هذه القوات بالاسلحة الحديثة من الدول الأوربية وكذلك سوف تقـوم بـشراء طائرات للرقابة البحرية مثل طائرات بوما يوروكوبتر(يونس، 2009).

4- الأسطول الكازخستاني:

كازاخستان تمتلك خمس موانئ على بحر قزوين (أهمها "أكتـو" و"أتيريـو" و"سوجنديك") ولكن هذه الموانئ لم تكن مجهزة كقواعد عسكرية خلال فترة الحكـم السوفييتي، ولهذا السبب كان على كازاخستان أن تبدأ في إعادة بناء قواتها البحريـة من نقطة الصفر. وقد رفضت كازاخستان بشدة أن تكون قواتها جزء من الأسـطول

البحري السوفييتي السابق بعد استقلالها، وقد شرعت في العام 1994م في تشكيل قوات بحرية مستقلة، وكذلك شرعت في إعادة تجهيز ميناء "أكتو"، كما قامت كازاخستان بدمج قوات الفيلق 284، وهذا الفيلق كان جزءاً من الأسطول السوفييتي ببحر قزوين بقوات حرس الحدود، بسبب اعتماد هذه القوات على القوارب البخارية فقط فقد ظلت قواتها البحرية محدودة للغاية (يونس، 2009).

وزارة الدفاع الكازاخستانية لم تكن لديها قوات بحرية مستقلة خلال العقد الاخير من القرن الماضي عن قوات حرس الحدود، ولقد كان دور هذه القوات هو التصدي لعمليات التهريب والصيد في المياه الإقليمية ومراقبة الحدود (عبد المنعم، 2003: 35)، بدأت كازاخستان في تدشين قواتها البحرية في بداية عام 2003 أي بعد 10 سنوات من الاستقلال،، وقد تعهد الرئيس "نور سلطان نزاربابيف" بتحويل كازاخستان لدولة متقدمة عسكرياً بحلول عام 2015، وخاصة على المستوي البحري (لايرل، وبيروز، 2009)، وقد اتخذت كازاخستان مجموعة من الخطوات من أهمها، تحويل ميناء "أكتو" إلى الميناء العسكري الرئيسي لكازاخستان، وكذلك تحويل مدرسة تدريب الضباط بها إلى معهد بحري عسكري، وذلك بالتوازي مع تنفيذ عمليات تطوير وتحديث جميع الموانئ الكازاخستانية، وذلك سوف تقوم بنشر فيلق عسكري في ميناء "أتيريو"، العاصمة النفطية لكازاخستان، كما تعتزم " إعادة نشر قواتها البحرية بحيث تتمركز مستقبلا في المياه العميقة لميناء بوتينو، والذي توجد به اكثر من 10 سفن للرقابة البحرية وكاسحات ألغام والزوارق الهيدروليكيينية وبعض عناصر القوات الجوية (عباس، 2003: 50)، أما برامج تطوير وتحديث القوات البحرية الكازاخستانية، فإنه من المقرر ان يتم زيادة عدد تلك القوات من 3000 جندي إلى حوالي 5000 فرد، وقد بدأ تفعيل هذه البرامج في عام 2007، مع تولي "دانييل أحمدوف"- رئيس الوزراء الكازاخستاني السابق- وزارة الدفاع كأول مدني منذ استقلال كازاخستان، وذلك تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، سولء المتعلقة بتطوير وتحديث الموانئ وإعادة تشغيل مراكز الصناعة العسكرية في مدينتي "زنيت" و"جيدروبريبور" في إقليم ألراسك، والتي توقفت عن الإنتاج منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد بدأت هذه المصانع في إنتاج سفن يقل

وزنها عن 500 طن، ومع ذلك لا تزال "أستانا" بحاجة إلي استيراد البوارج الحربية الأثقل وزناً لحماية مياهها الإقليمية (لايرل، وبيروز، 2009)

5- الأسطول التركماني:

بعد استقلال تركمانستان عن الاتحاد السوفييتي أعلنت عزمها علـى تدشـين أسطول بحري وقوات لحرس الحدود، وقد اعتمدت في ذلك على موانيها الثلاثة التي تطل على بحر قزوين؛ "بيكداش" و"تركمانباشي" و"شيليكين". وقد قامت تركمانستان في عام 1994م بإنهاء كافة أوجه التعاون العسكري مـع روسـيا إلا إنهـا قامـت بإستثناء حماية حدودها البحرية، والتي قامت بإنهائـه فـي عـام 1999م بـسبب الخلافات التي حدثت بينهما (لايرل، وبيروز، 2009)، ومع تزايد تدهور علاقاتهـا مع روسيا بدأت "عشق أباد" في تحديث وتطوير قواتها البحرية بالتعاون مع أوكرانيا التي تعتمد على تركمانستان في الحصول على إحتياجاتها من الطاقة، و عدد القوات البحرية التركمانية فيبلغ حوالي 3000 فرد اكثرهم غير مؤهلين بالقدر الكافي لحماية مياهها الإقليمية، كما أن معداتهم العسكرية تقليدية بالمقارنة بكل مـن كازاخـستان وأذربيجان (يونس، 2009)، وهي مزوده بحوالي 20 زورقاً بخارياً ووحدة طائرات للمراقبة الجوية، وهذا هو الذي دفعها إلى الإعلان عن برنـامج تحـديث وتطـوير قواتها البحرية، وذلك بعد إعلان كازاخستان بإنها سوف تقوم بتنفيذ برنامجها لتطوير قواتها البحرية في عام 2007 (جليلي، 2003: 48).

ونتيجة لما سبق ذكره فقد أصبح بحر قزوين بحيرة تتقاسمها خمس دول هـي (إيران– روسيا- كازاخستان – تركمنستان- أذربيجان) وهذه الدول تختلـف فيمـا بينها حول الإطار القانوني لتقسيم ثروات هذا البحر، وهذا أتاح المجـال للولايـات المتحدة الامريكية من التغلل إلى المنطقة في الفترة الأخيرة وهذا أدى الـى زيـادة التنافس والصراع وعدم الاستقرار كنتيجة طبيعيـة اخـتلاف مـصالح الأطـراف المتنافسة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ولأن الخلاف في منطقة بحر قـزوين لـيس قانونيا، فقد تعكسه ثلاث رؤى مختلفة: (أحمد، 2005: 179)

الأولى: رؤية إيرانية تطالب باستغلال جميع المـوارد والثـروات بـصورة جماعية بحيث يعاد توزيع عائد تلك الثروات على الدول الخمس بنسب متساوية بأن تحصل كل واحدة منها على (20%) من الثروات النفطية للبحر.

والثانية: رؤية أذربيجانية تؤسس على فكرة الوضع القانوني الدولي لمفهوم " البحيرة المغلقة" وهو ما يعني اعتماد طول سواحل كل دولة كأسـاس فـي تقـدير أحقيتها في ثروات بحر قزوين(زاده، 2003: 30)،

الثالثة: فتطرحها وتؤيدها كازاخستان، وتطالب فيها بالفصل بين قاع البحر وثرواته من ناحية، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي من ناحية أخرى؛ بمعنـي اعتباره بحيرة مغلقة فيما يتعلق بثروات قاعه، مما يعني تطبيق قواعد القانون الدولي بشأن البحيرات عليه، واعتباره ممرًا ملاحيا مشتركًا بشكل يسمح بالتعاون في قضايا البيئة والملاحة، ونتيجة لهذا الخلاف القانوني والجيواستراتيجي لمنطقة بحر قزوين، فقد ظهر الصراع السياسي والاقتصادي الذي زاد من حجم التعقيـدات والتفـاعلات التي تمر بها المنطقة: منها على سبيل المثال الأزمـة التـي نـشبت بـين إيـران وأذربيجان وتركمنستان في أغسطس 2001، بالإضافة إلى حالة عدم الثقـة التـي توليها دول بحر قزوين إلى جارتها إيران نتيجة لمساندتها الحركات الأصولية فـي المنطقة، في الوقت نفسه نجد إيران تتهم عددًا من جيرانها في منطقة بحر قـزوين بكونها "أداة في يد قوى دولية خارجية– الولايـات المتحـدة- لتحقيـق مـصالحها الإمبريالية، فضلاً عن مخاوفها من أنقرة، منافسها الإقليمي التقليدي من النفاذ إلـى المنطقة بمصالحها الغربية.

وهنا تثير الدراسة تساؤل هام مفاده: ما مواقف الأطراف المتصارعة بعضها من بعض؟ وتتمثل هذه الأطراف أساساً في القوى الثلاث القوى إقليميا وخارجيـا، وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة، فبالنسبة لإيران فعلى الرغم مما تتمتع به من موقع استراتيجي متميز بين الخليج العربي وبحر قزوين يمكنها من لعب دور إقليمي فعال على المستويين السياسي والاقتصادي، إلا أنها مازلت تعاني انعكاسات سـلبية واجهتها بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحـاد الـسوفييتي الـذي أفـرز دولاً أصبحت خصومًا سياسيين واقتصاديين محتملين للنظام الإسـلامي فـي طهـران،

ويمثلون أحد مصادر عدم الاستقرار في جوارها الجغرافي، ازدادت هذه الانعكاسات تطورًا عقب التدخل الأمريكي في أفغانستان لمواجهة ما سمته" الإرهاب الأصـولي" عقب 11سبتمبر 2001، مما أدى إلى وجود عسكري أمريكي دائم في آسيا الوسطى والقوقاز، إلى جانب الارتباط الأمريكي بعدد من دول المنطقة سياسـيا واقتـصاديا والتي تختلف مع إيران في العديد من القضايا أهما تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي يكرس الانخراط الأمريكي في المنطقة ويزيد من أعباء السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دولها ويؤثر سلبًا على مصالحها الاستراتيجية في بحر قزوين خاصة في ظـل الخلاف بين دوله على التقسيم القانوني للثروات واتجاهها إلى تفضيل صيغ التعاون الثنائي والثلاثي على صيغ العمل الجماعي الموحد ردا على الموقف الإيراني مـن التقسيم، مما يفرض عليها ضرورة إيجاد صيغة للاتفاق مع دول بحر قزوين الأربع حفاظًا على مصالحها (مولاي، 2002: 65).

تعتبر إيران منطقة بحر قزوين– بحر الذهب- مجالاً حيويـا تتبلـور فيـه مصالحها الاقتصادية والسياسية خاصة فيما يتعلق بثروات بحـر قـزوين ومحالـة الاستئثار بنقل النفط عبر أراضيها للمياه الدولية، نجد أن واشنطن تعارض بشدة هذا الدور، بل وتعمل على تقويضه في محاولة لعزل طهران، وذلك من خـلال نـشر قواتها العسكرية في أوزبكستان وطاجيكسان وتكوين شبكة من الدول الصديقة التـي تحيط بإيران، ومحاولة إيجاد صيغ للتفاهم مع روسيا، وإقامة علاقات إيجابيـة مـع جورجيا، وذلك بهدف تعويض التوتر في العلاقات مع إيران، وسد ثغـرات النفـوذ الصيني إلى منطقة بحر قزوين، خاصة بعد التقارب الواضح في العاقلات الإيرانية الصينية ورفضهما المحاولات الأمريكية الرامية إلى السيطرة على آسـيا الوسـطى وبحر قزوين (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002/4/7: 55) وبغـض النظر عن نوعية الوقائع العديدة التي تدفع إيران نحو الجمهوريات الإسـلامية فـي منطقة بحر قزوين، فإن أمامها العديد من الصعوبات السياسية والأيديولجية التي لابد من مواجهتها المتمثلة في دول الجوار والمارد الأمريكي الطامح للسيطرة على العالم وهذا ما ينقلنا إلى أدوار أخرى في هذه الأحداث هو دور قديم جديد لروسيا الأسـد العجوز كما يزعم المحللون(عثمان، 2002: 51)، أما بالنسبة لروسيا، فإنها تعـد

إلى جانب إيران أقوى دولتين في مجموعة دول بحر قزوين ويجمعهما تعاون من نوع خاص يتضمن أهدافًا ومصالح سياسية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية، وتعمل روسيا منذ عام 2001، وبعد توقيع معاهدة أصول العلاقات مبادئ التعاون" مع إيران على تفعيل العلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي بصورة تضمن الحفاظ على نفوذهما المشترك داخل منطقة قزوين وأسيا الوسطى والقوقاز، فروسيا استهدفت منع دخول المنطقة في أي أحلاف دولية من شأنها تعزيز التحالفات بينها من جهة أخرى، وتأتي في مقدمة حساب نمط التعاون الثنائي من جهة أخرى، وتأتي في مقدمة الأهداف الاستراتيجية لروسيا في بحر قزوين ضمان الاحتياطي النفطي اللازم لمسيرة التنمية الاقتصادية خاصة أن حصتها من الميزان النفطي الاحتياطي العالمي تتراوح ما بين 6%و35%من الغاز الطبيعي مما يفرض عليها إيجاد خطوات أكثر فعالية لتأمين حقول النفط والغاز، وكذلك مواجهة التدخل الغربي الذي يعمل على ضمان ما يسمى " أمن الطاقة" الأوروبي المستقبلي، وتعمل على مواجهة المشروع الوحدوي التركي الذي يتمدد على الحدود الشمالية الإيرانية مما يمثل تهديدًا فعليا لحليف روسيا في منطقة القوقاز- إيران- ومواجهة الولوج الأمريكي للمنطقة عن طريق الحليفة الاستراتيجية لها أذربيجان التي استولت على أكثر أجزاء بحر قزوين غنًى بالنفط دون أن يتم التنسيق بينها وبين الدول الأخرى(عبد الحميد، 2003)، وهو ما يظهر الأصابع الخفية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة وما ما يجعلنا نطرح هذا التساؤل.

2-5 المشروعات الحالية والمستقبلية لبحر قزوين

بداية يمكن القول بأن عملية إستغلال ثروات بحر قزوين وموارده مرتبطة بعدة عوامل أهمها:

1 – **عدم التأكد من أسعار النفط**: يشكل هذا تحدياً كبيراً سواءً بالنسبة لتطوير الآبار من ناحية، وتشجيع مد خطوط الأنابيب من ناحية أخرى، وقد أسهمت أسعار النفط المرتفعة في عام 2000 والتي رافقها نقص في الإمدادات من قبل منظمة الأوبك في جعل تطوير مصادر بحر قزوين شديدة الجاذبية وعلى

عكس ذلك حينما انخفضت الأسعار في أواخر 1998م وأوائل 1999م، فقد هدد هذا الانخفاض اقتصاديات خطوط الأنابيب لنقل نفط بحر قزوين للعالم الخارجي، وكذلك هدر عمليات الاستكشاف. فالتقلبات المستمرة في أسعار النفط تترك أثرها على عمليات تنمية واستثمار موارد البحر وثرواته. (حسن، 2010: 201)

2 – **التنافس الإقليمي والدولي:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر القوى العالمية التي تتدخل الأن في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز، خاصة في منطقة بحر قزوين باعتبار أن هذه المناطق ميدانا لمصالحها الإستراتيجية، ولهذا وضع كبار المسؤولين الأمريكيين منطقة بحر قزوين بمصادرها الغنية للطاقة في بؤرة اهتمامهم، حيث تعد مسألة نقل الطاقة من منطقة أوراسيا من العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة. وتسعى الدول الأوروبية إلى الإستفادة من الإمكانات الإقتصادية لمنطقة بحر قزوين، بهدف التوصل إلى مصادر جديدة للطاقة بهدف تقليل الإعتماد على منطقة الشرق الأوسط وروسيا في الحصول على احتياجاتهم من الطاقة (ياسوري، 2005: 66).

3 – المشكلات الامنية: يحتاج الإستثمار إلى الأمن الدائم ومن ثم فإن المشكلات الأمنية يمكن أن تؤدي إلى إعاقة ظهور فرص الاستثمار، ومن أهم المشكلات الأمنية بالمنطقة هي النزاعات العرقية والتفوق الروسي على دول المنطقة واستغلال هذا التفوق في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، ويقال أن حدود بعض الدول لا تتطابق مع التقسيمات العرقية والدينية مثل قضية كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، والحرب الأهلية في طاجيكستان وأزمة انجازيا والشيشان من أبرز النماذج على هذه المشكلات (ياسوري، 2005: 67).

اذاً، فالمشكلة الأساسية التي تقف في طريق وصول بترول وغاز بحر قزوين للأسواق هي في الأصل مشكلة قانونية وجغرافية وإمدادية فالمنطقة لا تطل على منفذ بحري، بل تحيط بها إيران وروسيا اللتان تسيطران على أهم الطرق التي

توصل المنطقة بالسوق العالمي للنفط، خاصة في ظل القلاقل العرقية التي تـشهدها المنطقة.

إن غياب نظام قانوني متفق عليه بالنسبة لبحر قـزوين أدى إلـى صـعوبة الوصول إلى قرارات بشأن طرق خطوط أنابيب لتصدير النفط والغاز، يضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة المتوقعة لإقامة خطوط أنابيب تصدير النفط والغاز، والتـي لا تتوائم مع أسعار النفط المنخفضة مما جعل كثيراً من الحكومات في تلك الدول تعيد النظر في إنشاء هذه الخطوط، خاصة وأن هذه الخطوط تواجه صعوبات بقدر مـا تقدمه من مميزات، فمثلا الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان قامـت بإنـشاء خـط أنابيب باكو جيهان وهو ما لاتؤيده بعض الشركات القائمة على صناعة النفط التـي ترى أن هذا الخط الذي قد تكون له بدائل أفضل في المنطقة (حسن، 2010: 210-211).

5-2-1 الجهود التي بذلتها منظمة دول بحر قـزوين لاسـتغلال ثـروات البحـر وموارده

أهم الجهود التي بذلتها منظمة دول بحر قزوين ولجانها المتعـددة لتوضـيح الدور الذي تقوم به في إطار سعيها لاستغلال ثروات البحر وموارده ما يلي:

1 – إجتماع مجموعة العمل الخماسية الخاصة حول بحر قزوين علـى مـستوى وزراء الخارجية في الفترة من 29 – 2002/7/30، ورغم عدم التوقيع على أية وثيقة، إلا أنهم اتفقوا على ضرورة مواصلة العمل في إطـار جمـاعي لصياغة ميثاق حول الوضع القانوني للبحر. (جريدة الوطن الكويتية، عـدد 2002/10/19)

2 – إجتماع مجموعة العمل الخاصة بتحديد وضع بحر قـزوين فـي 16 / 3 / 2004 بالعاصمة الأذربيجانية باكو، تناول الإجتماع الذي عقد على مـستوى نواب وزراء الخارجية العديد من القضايا، منها:

أ- جعل بحر قزوين منطقة منزوعة السلاح.

ب- حرية الملاحة وحرية المرور عبر المياه الداخلية لروسيا.

ج- ترسيم الحدود في بحر قزوين. (وكالة ا لأنباء الروسية، 2002/3/16)

3 – إجتماع وزراء خارجية دول بحر قزوين بالعاصمة الروسية موسكو وذلك بتاريخ 6 / 4 / 2004، وقد اعتبر فرصة للتشاور وتبادل الأراء بين هذه الدول حول القضايا التي تحظى باهتمام مشترك وفي مقدمتها قضية النظام القانوني لتقسيم ثروات بحر قزوين. (حسن، 2020: 212)

ومن هنا تأتي ضرورة أن نقوم بعرض وتحليل أهم الخطوط والمسارات والمشروعات القائمة والمطروحة لنقل النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين، وذلك على النحو التالي:

أولا – خطوط ومسارات النفط:

نظراً لكون بحر قزوين لا يقع على بحار مفتوحة – بعكس الخليج العربي – تعتبر عملية نقل النفط إلى الأسواق العالمية بمثابة حجر الزاوية في سياسات شركات النفط العالمية، والذي يتطلب في المقام الأول تأمين طرق أنابيب نقل النفط والغاز عبر الإتفاق مع حكومات الدول التي تمر بأراضيها (عباس، 2003: 78).

يتضح مما سبق، أن المنافسة بين الدول المطلة على بحر قزوين تثار بين أربع اتجاهات هي: (ثابت، 2002: 79)

1 – الخطوط الشرقية:

ينقل النفط من كازاخستان إلى الصين ولكنه أكثر تكلفة حيث يحتاج إلى مد خطوط أنابيب طويلة، ورغم الدعم الصيني إلى مثل هذا الخط، إلا أنه من الصعوبة أن تؤيده الولايات المتحدة باعتباره يعني زيادة النفوذ الصيني في المنطقة.

2 – الخطوط الغربية:

يتم نقل نفط أذربيجان وكازاخستان بعد مد أنابيب تحت البحر إلى باكو ثم البحر الأسود عبر ميناء سوبسا الجورجي وهي خطوط تؤيدها أذربيجان وجورجيا، ولكن المشكلة في هذه الخطوط تتمثل في حالة عدم الاستقرار التي تعيشها جورجيا من صراعات عرقية وهذا يهدد إمدادات النفط والاتهامات توجه الى روسيا في تعزيز هذه الصراعات أما المشكلة الثانية فتكمن في الموقف التركي الرافض لزيادة

كميات البترول المنقولة عبر مضيق البسفور بحجة حماية البيئة من التلوث (الخثلان، 2000: 28،29)

3 - الخطوط الشمالية:

تربط نفط بحر قزوين بشبكة الخطوط الروسية القديمة وتتجه إما براً إلى أوروبا أو نحو ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود وهي الخطوط التي تريدها روسيا، حيث تسعى إلى استخدام الخطوط الروسية القائمة بالفعل والمرتبطة حالياً بكل من كازاخستان وأذربيجان، إلا أنه واجه معارضة ورفض أمريكي لمنع أي دور لروسيا في شؤون المنطقة خاصة مع بروز اتجاهات قومية داخلية في الساحة الخلفية لروسيا، هذا فضلاً عما يعاني منه هذا الطريق من مشكلات عديدة منها ماهو فني ممثلة في تعرض ميناء نوفوروسيك للتجمد لمدة أربعة أشهر من كل عام ومنها، ماهو أمني يرتبط بضرورة مروره في الأراضي الشيشانية. (ياسين،2003، 183)

4 – الخطوط الجنوبية:

يكثر الحديث حالياً عن أفضلية الخطوط الجنوبية، أي نحو إيران وعبر أراضيها إلى الخليج العربي وهناك عملية دعائية واسعة لهذا الخيار، الذي يذكر أنصاره بأنه أقصر الخطوط وأرخصها تكلفة، غير أنه يواجه إعتراضات قوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض أن تعطي مزيداً من الأهمية لإيران خاصة في ظل توتر العلاقات الإيرانية- الأمريكية بصفة خاصة والإيرانية الغربية بصفة عامة حول العديد من القضايا الخلافية وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني (حسن، 2010: 224).

ثانيا – خطوط أنابيب الغاز الطبيعي:

ظهرت في الأونة الأخيرة خطوط أنابيب للغاز الطبيعي قائمة بالفعل، كما أن هناك خطوطا تحت الإنشاء.

أ- خطوط الغاز القائمة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1. أنابيب غازبروم، وهو نظام خطوط أنابيب الغاز الرئيسي منذ العهد السوفييتي، ويربط بين تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وروسيا، وما

وراء روسيا مع عدة أسواق في دول القوقاز الجديد: إلى أوكرانيا، ووسـط أوروبا، وما وراء ذلك.

2. خط أنابيب عبر البلقان، هذا الخط يربط ما بين النمط السوفييتي القـديم مـع تركيا إلى رومانيا وبلغاريا بعد ذلك، وهو الطريق الرئيسي لواردات تركيـا الحالية من الغاز الروسي، وهناك توسع كبير في هذا الخط يرمي في الأساس إلى زيادة الطاقة من (6) بليون متر مكعب إلى (10) بليـون متـر مكعـب يومياً، وقد تم استكماله بالفعل في بداية عام 2010 لتبلغ طاقته (14) بليـون متر مكعب يومياً (حسن، 2010: 225).

3. خط قوربدزة – كورت كوي، يبلغ طول هذا الخط 200 كم، وقد تـم بنـاؤه بواسطة إيران عام 1997 للربط ما بين أبار تركمانستان حول قوربدزة على الساحل الشرقي لبحر قزوين مع نظام توزيع الغاز الإيراني في كورت كوي، وتتراوح طاقة هذا الخط ما بين (10: 12) بليون متر مكعب يوميـا، لكـن الواردات حتى اليوم لم تتعد 3 بليون متر مكعب يومياً.

4. خط تبريز – ايرزروم، يرمي هذا الخط إلى نقل الغاز الإيراني إلى تركيا من مدينة تبريز الإيرانية الواقعة شمال شرق إيران إلى ابرزروم التركية، وقد تم استكمال بناء الجزء الإيراني من هذا الخط وطوله 272 كم، وكـان مقـدراً للخط أن يقوم بالخدمة في يوليو 2001 باستكمال الجزء التركي مـن الخـط وطوله 302 كم، إلا أنه لم يتم العمل به (حسن، 2010: 226).

ب – خطوط الغاز تحت الإنشاء، وأهمها خطان هما:

1. خط التيار الأزرق:

خط أنابيب التيار الأزرق لنقل الغاز الروسي لتركيا تم تشييده بواسطة روسيا وبمشاركة تركية، وهو خط أنابيب غاز طبيعي عبر البحر الأسود طولـه حـوالي 1213كم يمتد من روسيا إلى تركي. أما الطاقة الاستيعابية لهذا الخط فتبلغ حـوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً، وقد تم تشييد هذا الخط من قبل شركة خط أنابيب بلـو ستريم بي في، وهي شركة مشتركة بين شركة غاز بروم وشركة إينـي الإيطاليـة ومن المتوقع أن تعمل بكامل طاقتها في عام 2010م. (عمار، 2010: 174)

2 . ايزروم إلى أنقرة وقونية:

تقوم الشركات التركية حالياً ببناء مجموعة مـن خطـوط الأنابيـب لـربط "ايزروم" في شرق البلاد مع كل من أنقرة وقونية في الجنوب، ويرمي هذا النظـام في الأساس إلى نقل الغاز الإيراني إلى وسط وجنوب وغرب تركيا، ولكن مع وجود خطط أخرى لبناء خط لنقل الغاز الأذربيجاني إلى تركيا، فإن المسؤولين الأتـراك يفكرون في استخدامه بالدرجة الأولى لنقل الغاز مـن أذربيجـان (حـسن، 2010: 226)

2-2-5 رؤية الدول الأعضاء في منظمة دول بحر قزوين لاستغلال ثروات بحـر قزوين

لا بد لنا أن نتناول فيما يلي رؤية الدول الأعضاء فـي منظمـة دول بحـر قزوين لاستغلال ثروات بحر قزوين وذلك على النحو التالي:

أولاً: الرؤية الإيرانية:

بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي كانت أطراف إيرانية تتواصل في الـدعوة إلـى الإبقاء على مبدأ المناصفة، أي أن تحتفظ إيران بنـسبة (50%) وتقتـسم روسـيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان النصف الآخر، باعتبار أن هذه الـدول هـي الوريثة للاتحاد السوفييتي، إلا أن طهران طرحت مبدأ التقسيم المتكافئ إلى خمـس حصص وعملت على تطبيق هذا المبدأ عملياً،

ترى إيران ضرورة تقسيم بحر قزوين إلى خمس مناطق متساوية مما يتيح لها نسبة (20%) في المائة من مساحته، ومما لا شك فيه أن هـذه الرؤيـة الإيرانيـة والتأكيد على احترام اتفاقيتي 1921 و 1940 ليس في صالح الولايـات المتحـدة، ويغلق الباب أمام وجود قوات عسكرية لأي دولة ثالثة، وهو الأمر الذي يحول دون الطموحات الأمريكية بهذا الشأن. (السباعي، 2003: 102).

إن السياسة الإيرانية لاستغلال ثروات بحر قـزوين مقيـدة بمجموعـة مـن المحددات بعضها داخلية وأخرى خارجية، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي:

1 - المحددات الداخلية:

تتمثل تلك المحددات فما يطلق عليه "الأوضاع الإقتصادية الداخلية" حيث تعاني إيران من عدة مشاكل إقتصادية قللت من فاعلية دورها في بحر قزوين، فهي من ناحية لم تكن قادرة على تغطية النفقات المتعلقة بطموحها الإستراتيجي لاسيما في تمويل إقامة خط أنابيب النفط عبر أراضيها، وترجع الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها إيران إلى عدة عوامل هي: (الشرقاوي، 2007: 189).

1- أحادية الإقتصاد الإيراني واعتماده الأساسي على عوائد الصادرات النفطية، إذ يساهم النفط بنحو أكثر من (80%) من مجمل عائدات إيران التصديرية ويسهم بما يتراوح ما بين (40%) إلى (50%) من الناتج الداخلي غير الصافي.

2- الحجم الكبير للمديونية الخارجية الذي يقدر (23مليار دولار) مما ينجم عنه قصور الموارد الذاتية الإيرانية عن تلبية إلتزاماتها الخارجية في بحر قزوين.

3- استفحال ظاهرة البطالة والتي ارتفعت من (14%) عام 1990 إلى (16،2%) عام 2000.

4- إرتفاع معدلات التضخم في الإقتصاد الإيراني من (9%) عام 1990 إلى (12،6%) عام 2000، وما لذلك من إنعكاسات على إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي من (11،5%) عام 1990 إلى (5%) عام 2000.

5- الإنفاق العسكري المتزايد والذي يمثل في الوقت ذاته عبئا على ميزانية الدولة وقدرتها الإقتصادية، إذ قدر بحوالي(5700) مليار دولار عام 2000، حيث يوجه هذا الإنفاق لتمويل مشاريع إنتاج الأسلحة المحلية وشراء الأسلحة من الخارج، ناهيك عن جهود بناء قاعدة لقدرات عسكرية غير تقليدية (حسن، 2010: 229).

2 - المحددات الخارجية:

تتمثل أهم تلك المحددات في إخفاق السياسة الخارجية الإيرانية في التعامل مع بعض الدول المطلة على بحر قزوين، ويتمثل هذا الإخفاق بصورة مباشرة في علاقتها مع أذربيجان والذي يرجع بدوره إلى وجود عدة قضايا شائكة وخلافية، منها: (عثمان، 2002: 51).

1. الدعم الإيراني العلني لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان، تحت دعاوي "المصالح الإستراتيجية العليا لإيران".
2. رفض إيران تسليم أذربيجان شخصا تتهمه باكو بالقيام بمحاولة إنقلابية على الرئيس حيدرعلييف عام 1995.
3. الخلافات بشأن قناة "INS" التليفزيونية الأذرية التي تبث من العاصمة باكو إلى الأذريين في شمال إيران بلغتهم الأم (عثمان، 2002، 51).
4. تأخر إيران في بداية الأمر في الإعتراف بجمهورية أذربيجان وذلك لأسباب: تتعلق بمخاوف إيران بشأن إستقرارها السياسي، لاسيما وأن عدد الأذريين اللذين يقطنون إيران ضعف من يقطنون أذربيجان نفسها. (باريلسكي، 1998: 140)

لذا تقترح إيران خطا ينطلق من تركمانباشا في تركمانستان مروراً بالأراضي الإيرانية وصولاً إلى الخليج (حسن، 2010: 233).

وفي هذا الإطار، تقدم إيران شبكة أنابيب موجودة بالفعل بخطين أساسيين:

الأول: من طهران إلى الشمال الشرقي.

الثاني: من طهران إلى الشمال والشمال الغربي.

ويذكر أن الطريق الذي توفره الأراضي الإيرانية والسواحل الإيرانية على الخليج العربي يتميز بقصر المسافة والظروف الأمنية الجيدة ويمكن أن يتحقق الربط سواء بالسكك الحديدية والطرق المعبرة الأخرى أو من خلال أنابيب نقل النفط والغاز من الشمال إلى الأراضي الإيرانية إلى الموانئ الإيرانية العديدة على الخليج العربي والمحيط الهندي إلى أسواق أوروبا.

أهم الخطوط التي اتخذتها إيران بهدف تجسيد رؤيتها تجاه قضية إستغلال ثروات البحر وموارده، وتمثلت في خطوتين هما:

الأولى: وقّعت كلاً من إيران وتركمانستان وكازاخستان إتفاقية في فبراير 2000، تم بمقتضاها الإتفاق على إنشاء خط أنابيب نكا- طهران بطول 370 كم لنقل بترول الجمهوريتين القوقازيتين إلى معامل تكرير البترول في طهران بحيث يتم استخدامه في المناطق الشمالية لإيران، في مقابل تعهد شركة النفط الإيرانية بتسليم كميات نفط

مقابلة الواردة من تركمانستان وكازاخستان المشترين مع حساب فرق التكاليف الخاصة بالنقل من هذين البلدين إلى الخليج العربي (ثابت، 2002، 79).

الثانية: سعت إيران إلى كسب روسيا إلى جانبها لمواجهة مطالب الأطراف الأخرى وإن تراجعت روسيا عن تأييد إيران حول رؤيتها إتجاه بحر قزوين والنظر إليه كبحيرة داخلية ينبغي استغلال مواردها بصفة مشتركة بين الدول المطلة عليه حيث وقعت إتفاقية مع كازاخستان في يوليو 1998 تنص على تقسيم الجزء الشمالي من البحر مما يعني تقاربا روسيا مع كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان (سليم، 2000: 54)، وقد عبر مندوب ايران لدى المؤتمر الدولي لبحر قزوين في فبراير 2002م الذي عقد بموسكو بأن " ايران لن تسمح لأي دولة بتجاوز نسبة انتاجها 20% من بحر الخزر فيما يخص حقول البترول، وأن الحل العادل للاستقرار في هذا البحر هو تقسيم الحقوق بين الدول المطلة بالتساوي أي 20% لكل دولة(حسن، 2010: 233)

خلاصة القول، أن إيران تؤيد ما أطلق عليه الخطوط الجنوبية، والذي يمر عبر الأراضي الإيرانية، ورغم أنه يحظى بدعاية قوية باعتباره أقصر الخطوط وأرخصها تكلفة إلا أن هذه الخطوط تواجه إعتراضات عديدة في مقدمتها الإعتراضات الأمريكية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية).

ثانياً: الرؤية الروسية:

سعت موسكو إلى تهميش النزاعات التاريخية في منطقة القوقاز وعلى طمس معالمها بتغيير حدود وديموجرافية دول منطقة بحر قزوين وذلك لتأكيد دورها الكبير وتعويضاً عن الانهيار الذي حدث لها مما أدى إلى تراجعها قوة عظمى، وفي هذا السياق يمكن فهم النزاع الحاصل بين الشيشان وداغستان المتخامتين لمنطقة بحر قزوين حيث أنهم أحد المنافذ الرئيسة التي من خلالها تطل روسيا على بحر قزوين وباستقلالهما عن روسيا تكون الأخيرة قد فقدت إطلالتها على بحر قزوين، الأمر الذي يعني امضاء موسكو عن أدوار أساسية في منطقة بحر قزوين التي كانت منذ عهد القياصرة الروس منطقة نفوذها التقليدية نحو الجنوب وحديقتها الخلفية، وهو ما

يعني في الحساب الأخير المزيد من التهميش الاستراتيجي للـدوْر الروسـي فـي المنطقة. (اللباد، 2001: 37)

إلى جانب ذلك سعت روسيا إلى أن تكون أهم منفذ لتصدير البتـرول والغـاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، سعياً منها للتأثير على سياسات الدول المستقلة حديثاً والمطلّة على بحر قزوين من ناحية، والاستفادة من رسوم الترانزيت من ناحية ثانية، وتدعيم دورها في المنطقة مما يجعلها في مركز قوة أمام مواجهـة التدخل الأمريكي للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة من ناحية ثانية. (ثابـت، 2002: 18)

إن الموقف الروسي يتمثل في تأييد خطوط "النقل الشمالية" باعتبارها إحـدى الخطوط موضع التنافس بين الشركات الإستثمارية، وطبقا لهذه الرؤية تربط تلـك الخطوط بشبكة دول بحر قزوين بشبكة الخطوط الروسية القديمة وتتجه إما برا إلى أوروبا أو نحو ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود. (الـنفط والجيواسـتراتيجية المعاصرة). وقد جاء نجاح روسيا في إبرام إتفاقية الطاقة المعروفة بإسـم "إتفاقيـة تركمانبشي" مع كل من تركمانستان وكازاخـستان فـي 12 مـايو 2007 والتـي بمقتضاها يتم نقل إنتاج الطاقة لدى كل من تركمانستان وكازاخستان عـن طريـق الأراضي الروسية حيث تحتكر بموجبها روسيا غاز تركمانستان التي تمتلك أكبـر إحتياطي من الغاز في جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق بعد روسيا حتى عـام 2028، وتتضمن هذه الإتفاقية إصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولا إلى روسيا وبإمكانـه حاليا نقل 5 مليارات متر مكعب والتي كانت تمثل طاقته الأصلية هذا إلـى جانـب الإتفاق – أيضا في إطار هذه الإتفاقية- على إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي مواز لبحر قزوين لنقل غاز تركمانستان إلى الأسواق الغربية بصفة عامـة والأوروبيـة على وجه الخصوص تصل طاقته إلى عشرة مليارات متر مكعب (عبـد المجيـد، 2007/5/20)

وبتوقيع هذه الإتفاقية، تكون روسيا قد حققت نجاحات على أكثر من صـعيد على النحو التالي:

1 – إستعادة روسيا ثقلها في أسيا الوسطى عبر الإتفاق مع تركمانستان وكازاخستان على توريد الأولى للغاز ومرور الأنابيب عبر أراضي الثانية، كما أن الإتفاق توازى مع صدور بيان مشترك مع الرئيس الأوزبيكي "إسلام كريموف" حول إعادة بناء خطوط أنابيب غاز أخرى قائمة كما تقرر إشراك كازاخستان في خط الأنابيب الذي تسيطر عليه روسيا بين ميناء بورغاز البلغاري الذي يقع على البحر المتوسط، وميناء "الكسندر بولس" شمالي اليونان على البحر المتوسط، وهو ما شأنه أن يزيد من النفوذ الروسي في تلك المنطقة ويربط مصالح تلك الدول مع روسيا بشكل وثيق. (المنوفي، 2007/8/11)

2 – يحكم الإتفاق قبضة موسكو على غاز بحر قزوين وبالتالي يقوي موقف موسكو التي تتحكم في ربع إحتياجات أوروبا من الغاز وهو ما ترفضه واشنطن طارحة خطوط أنابيب بديلة منها: خط نقل غاز تركمانستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان ومنه إلى جورجيا ثم تركيا ليصدر إلى أوروبا، إضافة إلى خط نفط (باكو- جيهان). (حسن، 2010: 248)

3 - على صعيد الأرباح العالمية والعائدات من صادرات الغاز، تكون الشركة العملاقة "غازوبروم" المسؤولة عن تنفيذ الإتفاقية قد حققت صفقة شديدة الربحية حيث تبيع روسيا غاز أسيا الوسطى إلى أوروبا بأسعار مضاعفة (حسن، 2010: 249).

هذا فضلاً عن توقيع كل من روسيا وكازاخستان وأذربيجان على إتفاقية في منتصف عام 2007، تم بمقتضاها الإتفاق بينهم على تقسيم القطاع الشمالي بحسب مبدأ الخط المنصف، حتى قاع البحر، بينما يبقى السطح مشتركاً، وعلى هذا حصلت كازاخستان على الحصة الأكبر من القطاع بنسبة (29%) وروسيا بنسبة (19%) وأذربيجان بنسبة (18%) (الحاج، 2007/6/20).

ثالثاً: رؤية أذربيجان:

تقوم الرؤية الأذربيجانية على أساس أن فكرة الوضع القانوني للبحر كونه "بحيرة مغلقة" يعني اعتماد طول سواحل كل دولة كأساس في تقدير أحقيتها في ثروات بحر قزوين. (أحمد، 2005: 179)

ولذا سعت أذربيجان منذ البداية إلى جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال والعلم المتخصص من الغرب للكشف عن منابع البترول وكيفية إستخراجه حيث تأتي أذربيجان في مقدمة الدول الخمس الساعية إلى الإهتمام بسرعة التنمية والتصدير من نفط بحر قزوين، وذلك لأن معظم موارد البترول المؤكدة في المنطقة تتركز بالقرب من سواحلها على بحر قزوين، هذا بالإضافة إلى إحتياجاتها إلى العملات الصعبة لدعم استقلالها السياسي والإقتصادي (حسن، 2010: 250).

وخلال زيارة الرئيس الإذربيجاني حيدر علييف لواشنطن في أغسطس 1997، وقعت شركة النفط الوطنية الأذربيجانية والمعروفة إختصارا "AIOC" ثلاثة عقود مع بعض الشركات البترولية الأمريكية، بلغت قيمتها ثمانية ملايين دولار، وذلك على النحو التالي:

الأول: مع شركة شيفرون والتي بلغ نصيبها (30%) من سهم المشروع ونص العقد على إستكشاف واستثمار حقل "أبشيرون" بجنوب بحر قزوين. (عبد المجيد، 2002/4/23)

الثاني: مع شركة إكسون بالتنقيب في حقل "نخجوان" على أن تحصل كل من الشركتين الأربيجانية والأمريكية على (50%) من أسهم المشروع.

الثالث: مع شركة موبيل لاستثمار حقل "اوغوز" في شرق العاصمة الأذربيجانية باكو. (أبو الفضل، 1998: 274-275)

وفي هذا الاطار لا يمكن تجاهل المساندة الامريكية للرؤية الأذربيجانية بسبب أن الموقف الأمريكي يأتي إنطلاقاً من سياستها على حرمان أيران وروسيا من أن تكون لأي مسار لنقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين (حسن، 2010: 253).

وعلى هذا سيتم تصدير النفط الأذربيجاني إلى الأسواق العالمية عبر خطوط النقل التالية:

1 – خط تصدير (باكو- نوفارايسيسك)، حيث يمثل ميناء نوفارايسيسك محطة طرفية للخط الشمالي الذي يضخ بترول أذربيجان، والذي بلغت قدرته الإستيعابية حوالي 40 برميل/ يوميا في نهاية التسعينات، ويمر هذا الخط في أذربيجان إلى نوفارايسيسك مرورا بالأراضي الشيشانية الداغتانية مما يمثل خطوة مهمة في طريق التعاون بين كل من روسيا وأذربيجان ولكن هناك كثير من المعوقات التي تجعل الأنظار تبتعد عن استخدام هذا الخط، نظرا لما يعانيه من مشاكل سياسية تمثل في مروره عبر الأراضي الشيشانية، وهو ماترتب عليه تراجع كميات النفط المنقولة عبر هذا الخط بأقل من طاقته الإستيعابية(دسوقي، 2004: 143)، ويرجع ذلك إلى: (حسن، 2010: 254).

أ- عدم الإتفاق بين الدول المعنية فيما يخص أسعار النفط.

ب- تدمير بعض الجماعات المسلحة في الشيشان لأجزاء من الخط

ج- إعلان الجهات الروسية عن قرصنة شيشانية لكميات من البترول المنقول عبر الخط.

2- خط أنابيب من أذربيجان إلى تركيا، إقترحت أذربيجان وتركيا خط باكو/ جيهان على البحر المتوسط يفوق طوله 1700 كم، بتكلفة حوالي ثلاثة مليارات دولار ولن يسترد كلفته قبل 40 عاماً من بدء تشغيله. (إبراهيم، 2006: 153)

3 – خط أنابيب أذربيجان إلى جورجيا: يمتد هذا الخط من باكو في أذربيجان إلى الميناء الجورجي سوبسا (شمال الميناء الشهير باتومي) على البحر الأسود بطاقة استيعابية مقدارها (100) ألف برميل/ اليوم. (إبراهيم، 2006: 154)

رابعاً: رؤية كازاخستان:

إن الرؤية الكازاخية لإستغلال ثروات البحر وموارده تتسم بالغموض بعض الشئ وهذا الغموض ليس نابعاً من عدم وضوح رؤيتها القانونية للبحر، وكما سبق الإشارة تقوم رؤيتها على الفصل بين قاع البحر وثرواته من ناحية وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي من ناحية أخرى، بمعنى إعتباره بحيرة مغلقة فيما يتعلق بثروات قاعه، مما يعني تطبيق قواعد القانون الدولي بشأن البحيرات عليه، واعتباره

ممراً ملاحياً مشتركاً بشكل يسمح بالتعاون في قضايا في قضايا البيئـة والملاحـة. (أحمد، 2005: 179)

وتعتمد كازاخستان في تصدير نفطها إلى الأسواق الدولية عبر خطين، هما:

1 - خط أتيراو- سمر:

يعتبر هذا الخط من الخطوط الروسية حيث يعد الخط الرئيسي لنقـل الـنفط الكازاخي قبل إنهيار الإتحاد السوفييتي، ويذكر أن طاقته كانت تصل إلى200.000 برميل/يوميا ولكن في ظل المنافسات التي شهدتها عمليات النقـل خـلال الأونـة الأخيرة لجأت روسيا لضمان إستمرار إعتماد كازاخستان إلى:

أ- رفع كمية النفط الذي تضخه كازاخستان عبر هذا الخط وقدمت روسـيا لكازاخستان تسهيلات كبيرة على رأسها خفض تعريفة النقل.

ب- رفع الطاقة الإستيعابية للخط من 200 إلى 300 ألف برميـل/ يوميـا، حسب تقديرات نوفمبر 2000. (فتح الباب، 2003: 155)

2 خط باكو- نوفاروإسيسيك:

كما سبق الإشارة إلى هذا الخط باعتباره أحد خطوط نقل النفط الأذري، حيث يواجه العديدد من المشاكل السياسية بماجعل كازاخستان تعتمد إعتماداً كليـاً علـى الخط الأول مع إمكانية الإستعانة بالسكك الحديدية عبر داغستان إلـى سـتافروبول ومنها إلى ميناء نانوفاروإيسيسيك على البحر الأسود

وفي ضوء ذلك طرحت العديد من مشاريع خطوط الأنابيـب لنقـل الـنفط الكازاخي، ويمكننا رصد أربعة مشاريع مطروحة في هذا الخصوص، وهي:

أ- اتيرو- سمار.

ب- خط أنابيب قزوين – كونسورتيوم.

ج- خط كازاخستان – تركمانستان – إيران.

د- خط نفط وسط أسيا.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل وقعت كلاً من روسيا وكازاخـستان في السادس من يوليو 1998 على إتفاقية حول تقسيم أجزاء من بحر قزوين بهـدف إستعمال الثروات الباطنية في البحر، ثم قام فـي 13مـايو2002 بـالتوقيع علـى

بروتوكول ملحق الإتفاقية لإستكمال سعيهما إلى إظهار حقوقها السيادية على البحـر (حسن، 2010: 259، 260)، وقد وضعت تلك الإتفاقية والبروتوكول الملحق بهـا مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية للتعاون بينهما في مجال إستغلال الثـروات وموارد قاع البحـر خاصـة مـا يتعلـق بأبـار"كورمانجـازي" و"تـسينترالنوي" و"خفالينسكوي" الواقعة في الجزء الشمالي للبحر على البحر للخط المنصف، ومـن الجدير بالإشارة أن هذه الوثيقة تؤسس للخط المنصف المعدل لتحديد القاع في الجزء الشمالي للبحر حيث تم بموجبها إسهام روسيا وكازاخستان في تطـوير احتياطيـات هذه الأبار الثلاثة وفق صيغة (50:50). **(النفط والجيواستراتيجية المعاصرة)**

خامساً: رؤية تركمانستان

تقوم الرؤية التركمانية على مبدأ تقسيم البحر وفقاً لقاعدة التساوي بين الدول المطلة عليه، مع مراعاة طول السواحل الخاصة لكل دولة، على أن يتم التقسيم فـي العمق البحري، وهي بهذه الرؤية تكون أقرب للرؤية الإيرانية منها للموقف الأذري المؤيد من كازاخستان وروسيا في بعض الأحيان، وهي بذلك تساند إلـى حـد مـا موقف إيران. (عبد المجيد، 2002/4/2) وخلافاً لباقي الدول التي تطل على بحـر قزوين والتي تمتلك احتياطات كثيرة من النفط، فإن تركمانستان تمتلك احتياطيـات كبيرة من الغاز الطبيعي وهي تحتل المركز الحادي عشر في احتياطيـات الغـاز المؤثرة على مستوى العالم والتي تقدر بحوالي 2.86 بليـون متـر مكعـب طبقـاً لتقديرات عام 2000م، أي ما نسبته 1.9% من الاحتياطيات العالمية.

الوضع الجغراف لتركمانستان يضعها في موقـف حـساس إذ أن جيرانهـا وتحديداً روسيا وإيران منافسون لها في مجال تصدير الغاز ومن ثم تـصبح لـدى تركمانستان مشكلتين هما:

1- إيجاد أسواق عالمية لشراء انتاجها من الغاز.

2- البحث عن أفضل الطرق لنقل إنتاجها من الغـاز. (حـسن، 2020: 263، 264)

وفي هذا الإطار، تقدمت تركمانستان باقتراحات أربعة حـول كيفيـة نقـل ثرواتها ومواردها خاصة من الغاز، تمثل فيما يلي:

الإقتراح الأول: الإشتراك في خط أنابيب بحري لنقل الغاز الطبيعي مرافـق لأنبوب النفط يمتد من تركمانستان ليصل إلى أذربيجان عبر بحر قزوين ثم يمتد الى جورجيا ومنها إلى تركيا حيث تم توقيع اتفاقية في نوفمبرعام 1999 مع تركيا وذلك خلال انعقاد مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويهدف إلى إنشاء هذا الخـط الذي يبلغ طوله 2000 كم على أن تقوم تركيا والإتحاد الأوروبي من خلال شركات فرنسية وألمانية وبلجيكية مثل شركة جنرال إلكتريك، ومجموعة تكتل رويال دتـش شل بتمويل إنشائه حيث تبلغ تكلفته الاستثمارية من (2،5) إلى (3،5) مليـار دولار تبلغ طاقته حوالي (16) مليار متر مكعب في السنة وهذا الاقتـراح أثـار غـضب روسيا مما جعلها تتقرب من أيران لمحاولة إقناعها بأهمية تعطيل العمل فـي هـذا الخط (حسن، 2010: 267).

الإقتراح الثاني: شحن الغاز التركماني نحو الجنوب عن طريق خط التصدير غاز أسيا الوسطى والذي يوفر الغاز الطبيعي لديها مما يغنيها عن اسـتيراد الغـاز الطبيعي من أسواق روسيا، وقد قامت تركمانستان بإجراء الإتفاقات اللازمة لإنشاء هذا الخط، حيث قام كل من الرئيس الباكستاني السابق "برويز مـشرف" والـرئيس التركمانستاني "مراد نيازوف" ورئيس وزراء حكومة أفغانستان "كرازي" في الثامن والعشرين من مايو 2002 بالتوقيع على إتفاق مبدئي لإنشاء هذا الخط الذي إقترحته شركة "يوناكال" على أن يمتد هذا الخط من حقل (دولاتابـاد) فـي جنـوب شـرق تركمانستان إلى مدينة (مولتان) في جنـوب باكـستان مـرورا بهـرات وقنـدهار بأفغانستان ويبلغ طوله حوالي 1392كم. (سالم، 1998: 15).

الإقتراح الثالث: تعلق هذا الإقتراح بنقل الغاز التركمـاني إلـى الأراضـي الصينية، فقد نجحت تركمانستان في إبرام اتفاق مع مع الصين لإقامة خـط أنابيـب لهذا الخصوص على أن يمتد هذا الخط من تركمانستان ليصل إلى (إقليم كسينجيانج) في الصين ويمر عبر كازاخستان وأوزبكستان، وقد قامت كل من شركات (أكـسون موبيل – متسوبيشي – شركة البترول الصينية) بعمل دراسة الجدوى التمهيدية للبدء في تنفيذه، وجدير بالذكر أنه في حالة إتمام هذا المشروع، سيصبح هذا الخط أطول خط في العالم لشحن الغاز الطبيعي، حيث يبلغ طوله حوالي 8000 كم، ويستطيع أن

ينقل حوالي واحد تريليون قدم مكعب من الغاز سنويا إلى الصين وقد بدأ هذا الخط بالعمل في 2006/7/29م (حسن، 2010: 268،269).

الإقتراح الرابع: قيام تركمانستان بالإتفاق على مد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان وأزوبكستان وأوزبكستان عبر أراضي كازاخستان ويصل إلى ساراتوف في روسيا، ثم يرتبط بعد ذلك بخط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي لينقل 3،5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي واستخدمته تركمانستان في تصدير حوالي 8،83 تريليون قدم مكعب إلى أوكرانيا عن طريق روسيا (إبراهيم، 2006: 172، 173).

خلاصة القول، أن إستثمار موارد البحر وثرواته واستغلالها يتطلب الإتفاق على مسارات أو ممرات تحظى بتوافق إقتصادي وسياسي وفني وبيئي بين الجميع سواء بين الدول الشاطئية أو الدول الإقليمية المجاورة أو الدول المعنية.

3-5 مستقبل بحر قزوين في ضوء التنافس الدولي

إن مستقبل بحر قزوين يرتبط بثلاثة عوامل مهمة ومصيرية، وأن التغاضي عنها يعني رسم مستقبل مظلم لهذه المنطقة، تتمثل هذه العوامل الثلاث فيما يلي: (حسن، 2010: 315).

1- تحقيق الأمن في بحر قزوين بما يستوجب التنسيق والتعاون بين أطرافه المباشرين دون الإستعانة بالخارج.
2- تعيين ووضع نظام قانوني لبحر قزوين، لأن تأخير التوصل في هذا الصدد من شأنه أن يعمق التدخلات الأجنبية بما يزيد بدوره من تعقيد الأمور بصورة أكثر سوءاً.
3- حماية البيئة الملاحية فالاستغلال والإستفادة السريعة والمتعجلة لثروات البحر من جانب الشركات النفطية يمكن أن تترك أثارا مخزية على بيئة المنطقة.

إن الإستغلال الأمثل لموارد بحر قزوين وثرواته من جانب مختلف الأطراف المعنية تستوجب بداية معالجة الوضع القانوني للبحر باعتبارها مسألة ذات أولوية

سياسية في المقام الأول أخذا في الإعتبار ضرورة توافر الإرادة السياسية الحقيقيـة لدى جميع الأطراف وهو ما يعني حسم مثل هذه القضية القانونية التي تتطلب نهـج واحد فقط في التعامل معها وهو النهج الذي ينظر إلى بحر قزوين على إنـه بحـر فريد في خصائصه بما يعني إنه من الصعوبة بماكان ان تـنظم القواعـد القانونيـة الدولية سواء أتلك المنظمة للبحار أو المنظمة للبحيرت، الوضع القانوني لهذا البحر وإنما يجب أن ينظر إلى تلك المسألة باعتبارها مسألة إقليمية ترتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي للدول المطلة عليه والتي تمتلك وجهات نظر مختلفة بشأن وضـعيته القانونية، وهو ما يستوجب بداية اعتماد سلسلة من الإتفاقيات حول مختلف الأنشطة باستغلال البحر والإستفادة من موارده وثرواته كتلك المتعلقة بتنظيم الملاحـة فيـه وكذلك المتعلقة بعمليات الصيد وذلك على غرار ماحدث فيما يتعلق بحمايـة بيئتـه البحرية وذلك تمهيدا للتوصل إلى الأساس القانوني للتعاون بين جميع الدول المطلـة عليه شريطة أن يكون هذا الأساس محل توافق عام من جميع الأطراف المـشاركة لأنه دون مشاركة أحد الأطراف لن تزداد الأوضاع سوى مزيدا من التوتر والنزاع نظرا لأن الإجراءات الإنفرادية لا تجلب سوى الفوضى وعدم الإسـتقرار (حـسن، 2010: 319).

وفي هذا الإطار، لابد من الإجابة على تساؤل مهم ويتعلق بمـستقبل بحـر قزوين ومدى أهميته بالنسة إلى منتجي الطاقة في الخليج العربـي وبمعنـى أكثـر تحديدا مدى التنافس بين نفط قزوين ونفط الخليج وإلى أيهما سـوف تحـسم حلبـة التنافس؟

يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال نقطتين:

الأولى: تتمتع منطقة الخليج بالعديد من المزايا الجيو-سياسية مقارنة بمنطقة بحـر قزوين يمكن بلورتها في المقومات التالية:

1 – إستقرار الوضع القانوني لدول منطقة الخليج قياساً بمنطقـة بحـر قـزوين المتوترة فدول منطقة بحر قزوين هي الأحدث نشوءاً من الناحيـة القانونيـة بعكس دول الخليج سواء الدول الأقدم تاريخياً مثل العراق وإيران والسعودية التي نشأت في النصف الأول من القرن العشرين أو بقية الدول التي ظهرت

في سبعينيات القرن المنصرم، في حين أن نشوء دول بحر قزوين في عـام 1991 تحديداً مع سقوط الإتحاد السوفييتي وقد أدت هذه الفجوة الزمنية إلـى متغير مهم جداً وهو المتعلق باستقرار الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة الأولى قياسا بالثانية ولذا فإن الأوضاع القانونية للحقول البحرية والبرية لتلك المنطقة باتت مستقرة ولم تعد تمثل عنصر مخاطرة أمام الإسـتثمارات فـي مجـال الطاقة، وفي المقابل مازال الوضع القانوني لمنطقة بحر قزوين غير محـدد المعالم بسبب عدم إتفاق دولة حتى الأن على مسألة تقاسم الثروة فيه وتحديد الحدود البحرية لكل دولة تطل عليه (سالم،2004: 51).

2 – سهولة وصول ثروات الخليج إلى الأسواق العالمية قياساً بمنطقة بحر قزوين المغلقة فكما تعد مناطق إكتشاف وإستخراج مصادر الطاقة ذات أهمية كبيرة في أعمال شركات النفط الدولية فإن منظومة نقل تلك المصادر للخارج تشغل أهمية مماثلة وثمة علاقة طردية موجبة يمكن رصدها هنا وهي إنـه كلمـا زادت خطوط نقل الطاقة تعددت وتكالبت شركات الطاقـة علـى الإهتمـام والإستثمار المالي غير أن ذلك مرتبط بشكل رئيسي بعامل مهم جدا وهو عدم وجود معوقات سياسية أو طبيعية أمام مد شبكات تلك المنظومة مـن ناحيـة والإمكانات العالمية لمخزونات الطاقة الكامنة في تلك المناطق مـن ناحيـة أخرى. (حسن، 2010: 321)

3 – تتميز منطقة الخليج بكون مصادرها للطاقة قادرة بسهولة على الوصول إلى السوق العالمي بأقل مشاريع بنية أساسية ممكنة حتى حال إقامة منظومة للنقل عبر خطوط الأنابيب فهي تتسم بقدر عالي من المرونة والسهولة فـي مـد شبكاتها وقصر مسافاتها، وذلك بعكس دول منطقة بحر قـزوين التـي هـي بحاجة ماسة إلى خطوط طويلة ومتعددة لنقل مصادر الطاقة فيهـا للخـارج بوصفها الوسيلة الوحيدة والتي بدونها لن يتم هذا النقـل إلا بطـرق غيـر إقتصادية، كما تعترضها العديد من المعوقات على أكثر من صعيد، ولم يكن هذا إلا نتيجة طبيعية للسمات الجيو- سياسية التي تتمتع بها منطقـة الخلـيج

(ممر مائي مفتوح على المنافذ البحرية العالمية) مقابل بحر قـزوين (ممـر مائي مغلق بعيدا عن المنافذ والممرات البحرية) (ثابت، 2002: 79).

وعلى غرار الخلاف القانوني بشأن البحر لم يحسم أيـضاً الـشكل النهـائي لمنظومة النقل إلى العالم الخارجي وذلك بسبب نوعين من المشاكل التي صـاحبت عمليات مناقشة وبدء تنفيذ تلك المنظومة:

أولهما: نابع من رغبة الولايات المتحـدة تحييـد النفـوذ والإسـتفادة الإيرانيـة والروسيـة مـن مسارات تلك المنظومة على أرضية سياسية وإقتصادية، وقد عبر عن تلك الرغبة صراحة المبعوث الأمريكي السابق لمنطقة بحر قـزوين "سـتيفين مان" خلال زيارته لكازاخستان في مارس 2002، حينما قـال "أن بـلاده تـسعى لضمان عدم مرور خطوط نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين للعالم عبر إيـران" وذلك كله رغم الجدوى الإقتصادية التي تحتم مرور تلك الخطوط عبر إيران.

ثانيهما: حجم الصراعات السياسية وتعقيداتها المندلعة في دول الجـوار الجغرافـي لبحر قزوين فأي خلاف سياسي بين الدول التي تمر فيها تلك الخطـوط يمكـن أن يوقف تدفقات مصادر الطاقة للخارج خاصة وأن المشاكل السياسية والعقائديـة لـم تحل بعد بين تلك الدول. (سالم، 2004: 56)

الثانية: الجهود التي تبذلها دول الخليج لتحسين وضعها الأستراتيجي فـي سـوق الطاقة العالمي:

لم تكتفي منطقة الخليج بالمزايا الجيو- سياسية التي يتيحها الموقع الجغرافي لبلداتها فحسب لدعم مكانتها في سوق الطاقة العالمي، وهي المزايا التـي توصـف بأنها محدد طبيعي وإنما سعت جاهدة إلى تحسين مقومات تلك المكانة عبر العديـد من السياسات والإجراءات العملية لكي تصل بتلك المزايا إلى أقصى مـدى ممكـن (حسن، 2010: 323)، وبالتالي فإنه إذا كانت المقارنة بين نفط الخليج ونفط قزوين قد حسمت لصالح نفط الخليج، إلا أن هذا لا يعني التقليل من أهمية تلك المنطقة بما تحويه من ثروات وموارد وإمكانات تستوجب من العالم العربي أن يوليها إهتمامـا خاصا ضمن خريطة توزيع علاقاته ومصالحه بين الشرق والغرب.

إن هناك غياب شبه عربي عن تلك المنطقة، ليس فقط منطقة بحـر قـزوين وإنما منطقة أسيا الوسطى التي برمتها وفي القلب منها منطقة بحر قـزوين، فعلـى الرغم من أن أفاق التعاون الممكنة بين العالم العربي ودول تلك المنطقـة لا حـدود لها، إلا أن حجم العلاقات وقوة التعاون لم تصل حتى الأن إلى المـدى المـأمول، فهناك على سبيل المثال أربع دول من الدول الخمس المطلة على البحر دول إسلامية (إيران – أذربيجان – كازاخستان- تركمانستان) مما يساعد على تنشيط علاقـاتهم بالدول العربية وما يترتب عليه من تحقيق عديد من المنافع للطرفين هذا من ناحيـة ومن ناحية أخرى يعد الملمح العام لتفاعلات الدول العربية مع تلـك الجمهوريـات إيجابي بمعنى خلوها من مظاهر التوتر والصراع.

هناك بعض المعوقات أو الصعوبات التي قد تحـول دون تعميـق علاقـات التعاون العربي مع هذه الجمهوريات والتي يتعلق بعضها بالجانب العربي والمتمثـل في غياب الإرادة الواحدة المشتركة للعالم العربي بما يجعل من الـصعوبة وجـود إستراتيجية أو سياسة عربية تكون محل اتفاق حيال قضايا ومحاور التعاون (حسن، 2010: 330).

ولم تقتصر تلك الصعوبات على الجانب العربي فقط وإنما هناك ما يخـص الجمهوريات الإسلامية ويرجع بالاساس إلى مـا تتمتـع بـه روسـيا مـن ثقـل جيوإستراتيجي وإقتصادي وعسكري في المنطقة في بداية ظهور هذه الجمهوريـات ويضاف إليه في الوقت الراهن الوجود الأمريكي في المنطقة والعلاقات الأمريكيـة مع تلك الجمهوريات والتي تعد في الوقت ذاته مظلة للوجود الإسرائيلي أيضا الـذي حرص على التواجد منذ إستقلال هذه الجمهوريات حيث سارعت إسرا ئيل بإقامـة علاقات دبلوماسية مع معظم هذه الجمهوريات وما يرتبط بها من تنافس دولي فـي المنطقة، حيث يتعدد الفاعلون فيه وتتباين مصالحهم (عبـد الـونيس، 1996: 56). ويذكر في هذا الصدد قيام مجموعة "مرجاف" البترولية الإسرائيلية بالإستثمار فـي معظم مناطق النفط في تركمانستان وأذربيجان، إلى جانب الإسـتثمارات البتروليـة الإسرائيلية في كازاخستان (السلمان، إبريل 2002، 61).

ويمكن القول أنه يصبح أمام الطرفين العربي وتلك الجمهوريات صـورتين لتوطيد علاقاتهما، هما: (حسن، 2010: 331)

الأولى، إقامة علاقات ثنائية بين الجانبين من خلال قيام كل دولة من الـدول العربية على تطوير علاقتها الثنائية مع هذه الدول أو بعضها أو إحداها.

الثانية، إقامة علاقات عربية جماعية مع تلك الجمهوريات وذلك من خـلال خلق ألية للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة دول بحر قزوين ومـن خـلال خلق ألية جديدة ومباشرة للتعاون بين الجانبين بما يساعد على وضع أرضية مشتركة للتعاون وتوسيع نطاق العلاقات بين الجانبين في المجالات كافة.

الخاتمة وتوصيات الدراسة

إن جميع الاحتمالات قائمة ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بمـا سـتؤول إليـه الأوضاع في منطقة بحر قزوين حيث تتعدد السيناريوهات المتوقعـة كمـا تتبـاين المواقف والسياسات الخاصة بالأطراف المعنية بالوضع في هذه المنطقة ومما يزيـد المسألة صعوبة أن هذه الأطراف بذاتها متعددة وموزعة على المستويين الإقليمـي والعالمي، بل إن بعض الدول تغير مواقفها وسياساتها من حـين إلـى أخـر وفقـا لحسابات المكسب والخسارة وعلى سبيل المثال لا الحصر لا يوجـد مـا يـضمن استمرار الموقف الروسي الداعم حالياً لإيران ومطالبها في كيفية توزيـع ثـروات البحر فقد أيدت موسكو طهران منذ بداية تفجر النزاع في السنوات الأخيرة، قبل أن تتراجع عن هذا الموقف وتنقل تأييدها إلى موقف الأطراف الأخرى المناوئة (إيران – أذربيجان – كازاخستان) ثم عادت مؤخراً لتتبنى موقفاً وسطاً غيـر واضـح ولا محدد، وتزامن هذا الغموض الجديد مع التطورات الجديدة في الولايات المتحدة وما تلاها من الاتجاه إلى القيام بعمل عسكري كبير ضد أفغانستان من شـأنه أن يعيـد ترتيب الوضع الداخلي هناك وبالتالي سينعكس على التوازن الإقليمي فـي منطقـة وسط وغرب أسيا وبالتبعية منطقة بحر قزوين، وهنا يمكن القول أن مستقبل بحـر قزوين يرتبط بثلاثة عوامل مهمة ومصيرية، وأن التغاضي عنها يعني رسم مستقبل مظلم لهذه المنطقة، تتمثل هذه العوامل الثلاث فيما يلي:

1- تحقيق الأمن في بحر قزوين بما يستوجب التنسيق والتعاون بين أطرافه المباشرين دون الإستعانة بالخارج.
2- تعيين ووضع نظام قانوني لبحر قزوين، لأن تأخير التوصل في هذا الصدد من شأنه أن يعمق التدخلات الأجنبية بما يزيد بدوره من تعقيد الأمور بصورة أكثر سوءاً.
3- حماية البيئة الملاحية فالإستقلال والإستفادة السريعة والمتعجلة لثروات البحر من جانب الشركات النفطية يمكن أن تترك أثارا مخزية على بيئة المنطقة.

إن الصراع بين الدول المطلّة وغير المطلّة على بحر قزوين يعتبر ضمن الإطار القانوني صراعاً قانونياً من جهة، وصراعاً سياسياً- اقتصادياً - عسكرياً من جهة أخرى. فإيران ترى أن بحر قزوين بحر لا يمكن تقسيمه إلى قطاعات، وتقترح أن يتم استغلال جميع موارده بشكل جماعي من جانب الدول المطلّة عليه، في حين نجد أن أذربيجان تعتبره بحيرة مغلقة وبالتالي يمكن بنظرها تقسيم البحر بين الدول طبقاً لطول سواحل كل دولة مطلّة عليه، بينما الفكرة القانونية الثالثة تؤيدها كازاخستان وهي تقوم على الفصل بين قاع البحر وسطح الماء فيه، ووفقاً لها يعد بحر قزوين بحيرة فيما يتعلق بموارده الدفينة، بينما تتعاون الدول المطلّة عليه في قضايا الملاحة ومكافحة التلوث.

لقد تبين للقادة الروس لاحقاً، خاصة في فترة ما بعد سنة 2004، أن أحد الأهداف الإستراتيجية لأمريكا في آسيا الوسطى، وفي القوقاز، هو تمهيد الأرضيات المناسبة أمام الشركات البترولية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في بترول المنطقة، التي تعتبر اليوم الثانية من حيث الاحتياطي البترولي في العالم بعد الخليج العربي. وكانت العيون الأمريكية دائماً مسلّطة منذ فترة على بترول القوقاز، إضافة إلى السعي الأمريكي الحثيث إلى تدشين خط جدد لنقل البترول والغاز الطبيعي عبر خط باكو – تبليسي – جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط من أجل الالتفاف على خطوط البترول الأخرى العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية.

وقد تعاطى بوتين في هذه المرحلة مع شعار "ما هو جيد لغاز بروم في الحقيقة والمنطق جيد لروسيا"، وغاز بروم شركة الغاز الوطنية الروسية التي تتحكم في إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه وتحديد أسعاره، وهي اليوم أكبر منتج وموزع للغاز الطبيعي في العالم، وفي أكثر من مرة ذكر بوتين أن هناك حالة من الاعتمادية الأوروبية على الغاز الروسي، حيث وصلت نسبة ما تستهلكه أوروبا الغربية من الغاز الروسي عام 2006 إلى أكثر من 44% من مجمل احتياجاتها، بينما بلغت المبيعات الروسية من الغاز إلى الدول الأوروبية الغربية ما يقارب 67% من مجمل المبيعات الروسية من هذه المادة الحيوية، فضلاً عن تشدد روسيا بعدم الاحتكام إلى تهديدات أوكرانيا وروسيا البيضاء اللتين حاولتا رفع رسوم مرور الغاز الروسي إلى المستهلكين في العواصم الغربية. كما أحد المنغصات في العلاقة مع جورجيا هو خط تبليسي (عاصمة جورجيا) الذي يعبر الأراضي التركية، ويسمح للشركات البترولية الغربية أن تبني خطوطاً لنقل غاز بحر قزوين في خطوط ملتفّة حول روسيا وبعيدة عن أراضيها.

ولا يمكن لروسيا أن تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، لصالح أي من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفياتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدوْر والنفوذ الروسي القوي في هذه الجمهوريات لسنوات قادمة.

ويمكن الافتراض أن خطّة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة بحر قزوين تهدف إلى تهيئة الظروف لجعل مهمة موسكو صعبة حيال التحكّم بتطوير مختلف المسارات للسياسة الأمريكية وتوجيهها بشكل يضر بمصالح واشنطن في منطقة آسيا الوسطى بشكل عام ومنطقة قزوين بشكل خاص، وقد قامت المخابرات الأمريكية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية بخطوة استباقية لتحقيق أهدافها في منطقة قزوين، وذلك عبر دولة أذربيجان، لدعم الوجود الأمريكي في المنطقة

والسيطرة على منابع الطاقة في الإقليم بما يساعد على التحكّم بمصادر الطاقة في بحر قزوين.

تنبع أهمية بحر قزوين من الأبعاد الإقليمية والدولية والأهمية الجيوستراتيجية التي تكتسبها هذه المنطقة التي تمتاز بموقعها الإستراتيجي المهم والموارد الطبيعية التي تمتلكها وخصوصاً البترول والغاز مما جعلها بؤرة للصراعات الدولية ولكنها بالنسبة للاتحاد الروسي فهي من المناطق التي تقع ضمن منظور الأمن الإقليمي والتي تعتبرها منطقة نفوذ تحت سيطرتها.

إن التنافس الدولي على هذه المنطقة قد بدأ يأخذ اتجاهات وأبعاد جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001م والحرب على أفغانستان وتزايد الطلب على الطاقة عالمياً، حيث أخذت المنطقة تشهد تنافساً دولياً وإقليمياً لمحاولة السيطرة على هذه المنطقة.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبح لثلاثة بلدان جديدة من بلدان بحر قزوين وهي كازاخستان، وتركمانستان وجمهورية أذربيجان أهمية على الصعيد النفطي العالمي، وقد تفاوتت التقديرات بشأن احتياطيات حوض بحر قزوين من النفط، ولاحظ بعض المحللين أن نشْر الأرقام الخاصة باحتياطيات حوض بحر قزوين تتباين تبايناً كبيراً، والغموض الذي تحاط به أهميتها هما أداتان سياسيتان يمكن أن تستخدمهما الدول المستهلكة لممارسة الضغط على المنتجين، وكذلك دول تلك المنطقة لجذب المستثمرين، إذ أن التلويح بورقة احتياطيات ضخمة خارج منطقة الخليج العربي يتيح للدول المستهلكة، ممارسة الضغط على المنتجين ويبرز هنا الخلاف القائم بين دول حوض بحر قزوين الخمس (روسيا، كازاخستان، اذربيجان، ايران، وتركمانستان) على التسوية النهائية للوضع القانوني لبحر قزوين. وكانت المحادثات بين هذه الدول الخمس قد بدأت عام 1992 بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ورغم مضي عقدين لم تتمكن هذه الدول من الاتفاق على صيغة مناسبة ترضي جميع الإطراف.

يلعب بحر قزوين دوراً كبيراً في تأسيس التحالف الروسي الإيراني، الذي يسعى الجانبان لأن يكون تحالفاً عالمياً، وليس مجرد تحالف إقليمي، فقد عبر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف خلال اجتماع عقده مع عدد من المسؤولين الروس مؤخراً، كان على رأسهم وزيري الخارجية والدفاع سنة 2009، عن قلقه تجاه مشروعات نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا، دون المرور في الأراضي الروسية، تركّز السياسة الروسية على تقوية العلاقات مع دول آسيا الوسطى خوفاً من تنامي النفوذ الأمريكي فيها بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وما سيترتب عليها من اصطفافات دولية جديدة. وقد نجحت روسيا في ضم تلك الدول الى اتحاد كومنولث الدول المستقلة، الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي للتقليل من إمكان اختراقها من قبل الدول الأخرى كأمريكا وتركيا وإيران. وقد كان العاملان الاقتصادي والعسكري، ولا يزالان، أهم سببين دعيا روسيا للاهتمام بتلك الدول.

وتعتقد روسيا والصين أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لم يكن يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم لتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، خاصة وأن الوجود الأمريكي في أفغانستان يسمح لها بإقامة ما تريد من قواعد في أنحاء البلاد، دون حاجة لقواعد خارجية، قد يكون بعضها بعيداً وفائدته محدودة.

أما فيما يتعلق بمسألة الاتفاق حول تقسيم قانوني لثروات بحر قزوين، ففي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى أن هناك دوْر كبير يمكن أن تلعبه منظمة دول بحر قزوين من خلال اللجنة المشتركة المشكّلة بداخلها لبحث كيفية التوصل إلى اتفاق حول التقسيم القانوني الذي يرضي جميع الأطراف، وعلى هذا يمكن أن نستخلص مجموعة من القواعد المتعلقة بحسم الخلاف القانوني للبحر، تتمثل فيما يلي:

1 – إن أي تحديد للامتداد القاري تقوم به الدولة من جانب واحد دون النظر إلى مصالح الدولة أو الدول الأخرى المعنية، لا يمكن الاحتجاج به قبلها على الصعيد الدولي ولا يسري في حق هذه الدول.

2 – ضرورة تعيين الحدود البحرية عن طريق الاتفاق بما يتضمن الالتزام بالتفاوض من أجل الوصول إلى هذا الاتفاق وأن يكون هذا التفاوض بحسن النية للوصول إلى نتيجة إيجابية.

3 – إقرار المبدأ الذي يطالب بضرورة تعيين الحدود البحرية عن طريق الاتفاق، وأن اللجوء إلى وسائل أخرى (كالتحكيم أو القضاء) ليست إلا أشياء بديلة للتسوية المباشرة.

4 – يجب ألا يؤثر تعيين الحدود البحرية عن طريق الاتفاق على حقوق الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار يطرح البعض رؤية وسطية لحسم الخلاف القانوني بين الأطراف المتنافسة وتتمثل في مجموعة من المقترحات وذلك على النحو التالي:

1- تحديد مساحة بعرض من 10 إلى 40 ميلاً أمام الخط الساحلي لكل دولة من الدول الخمس باعتبارها بمثابة منطقة احتكارية لكل دولة على أن يحكم هذه المنطقة المقررات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبحر الإقليمي.

2- إعلان أن باقي أجزاء البحر في الأقسام الوسطى مشاع للاستغلال من جانب الدول الخمس المطلة على شواطئه وذلك لاستخدامه واستغلاله بهدف التجارة البحرية والملاحة والأنشطة البحرية الأخرى.

3- تقسيم أسفل هذا الجزء الأوسط (قاع البحر) تبعا لنظام المشاع بين الدول الخمس طبقا لطول سواحل كل دولة، ويجب النظر إلى أن إيجاد منطقة مشاعة الاستخدام وسط البحر يحظى بأهمية كبرى لأن القسم الأوسط المشاع يمكن الدول الخمس من الاتفاق حول بعض القضايا المتعلقة بالبحر.

وفي إطار السياق السابق، فإن ما توصلنا إليه حتى الأن من آراء فقهاء القانون الدولي تركّز على:

1. إن بحر قزوين ليس إلا مسمى تاريخي للبحر وحتى لو كانت فيه سمات البحار فإنه لا يمكن أن يخضع لقانون البحار فهو في رأي بعض الفقهاء هو مستودع مائي مغلق تماما، إن إختلاف الأعماق إختلافا كبيرا ما بين الشمال والجنوب يعوق حركة النقل البحري والتجاري.

2. أن قزوين لا يمكن تعريفه بأنه بحر شبه مغلق، لأنه لا يتصل بأي ممر ضيق بالبحار المفتوحة أو المحيطات وأن مجموعة القنوات والأنهار التي تصله بالبحر الأسود وبحر البلطيق غير كافية لتطبيق قانون البحار.

3. إن بحر قزوين لا يندرج ضمن البحيرات الدولية وبالتالي فإن القواعد والأعراف التي تنظم الوضع القانوني للبحيرات لا تنطبق عليه فهو من حيث الحجم أكبر خمس مرات من البحيرة التالية له في الترتيب من حيث المساحة بل هو أكبر من الخليج العربي وخليج عمان معا فضلا عن أن تكوين قزوين والتنوع البيئي والسمكي بداخله يميزه عن البحيرات الأخرى، وهكذا فإن تكييف قزوين كبحيرة دولية لا يحل مشكلة ماهية النظام القانوني المتوقع التطبيق.

4. وحتى لو تم تعريف قزوين على إنه بحيرة دولية فإن الأنظمة القانونية القابلة للتطبيق تتوقف على الاتفاق وتتطلب التعاون وتتنوع من حيث مبادئ وقواعد التطبيق حيث نجد سوابق لبحيرات تم اقتسامها بموجب خط الوسط بين الدول الساحلية واخرى خضعت لوفاق كامل أو جزئي، فالأمر يتوقف على إرادة الدول التي تتقاسم حدود البحيرة.

5. أن بحر قزوين يجب تعريفه على نحو يبرز خصائصه الذاتية وأنه نموذج متميز.

التوصيات

1 - قيام الدول المطلّة على بحر قزوين بإيجاد صيغة قانونية وسياسية تضمن إيجاد حلول نهائية لتوزيع ثروات بحر قزوين في ظل المنافسة والصراع الدولي على ثرواته بما يساهم بعدم حدوث خلافات سياسية قد تؤثر على استغلال موارد البحر.

2 - العمل على التخفيف من حدة التدخلات الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في منطقة بحر قزوين لما لذلك من أثر مباشر على زيادة فرص التعاون بين الدول المشرفة على البحر.

3 - قيام الدول العربية بالعمل على توسيع مجالات التعاون وخصوصاً بين الدول النفطية الخليجية مع الدول المشرفة على بحر قزوين لضمان قيام تعاون في مجال أسعار النفط والغاز باعتبار أن هذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم في إنتاج النفط والغاز.

4 - قيام الدول المطلة على بحر قزوين بتبني سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلاً مـن سياسـة المنافـسة والمواجهة لأن ذلك سوف ينعكس على برامج التنمية في تلك الدول.

المراجع

أ- المراجع العربية

إبراهيم، إيمان محمود: "**يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في منطقة بحر قـزوين**"، متوفر عبر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46311

إبراهيم، إيمان محمود: 2006 **الصراع الإقليمي والدولي حول ثروات منطقة بحـر قزوين،** دار الأحمدي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

إبراهيم، علي: 1995م **قانون الأنهار والمجاري المائيـة الدوليـة،** دار النهـضة العربية، القاهرة.

أبو الفضل، محمد: 1998 "الصراع النفطي في آسيا الوسطى"، **السياسة الدوليـة،** العدد 131، يناير.

أبو الفضل، محمد: 2002 تهدئة محسوبة بين إيران وأذربيجان، **مختارات إيرانية،** العدد 50، السنة 5، مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية بـالأهرام، القاهرة.

أبو عامود، محمد سعيد: 2004 "**أسيا الوسطى والوطن العربي**"، المؤتمر الـسنوي الثالث عشر للدراسات الأسيوية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتـصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

اجايف، رسيم وجريجوريف، فاليري: 1982 **أذربيجان،** دار نشر وكالة نوفوسيتي.

احمد، صافيناز محمد: 2005 "ثروات بحر قزوين.. تنافس دولي في وسط أسـيا"، **مجلة السياسة الدولية،** القاهرة، العدد 159، يناير.

إدريس، محمد السعيد،2002 انتصارات قزوين..هـل سـيدفع ثمنهـا حـزب الله، **مختـارات إيرانيـة،** الـسنة 2، العـدد29، مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

إسماعيل، عصام: 2002 **هيمنة الشركات الأمريكية في حوض بحر قزوين،** مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان.

أود، ماريبل: 2002 **روسيا وإيران ونفط بحر قزوين: ملف طويل وثـروة هائلـة يصعب تقسيمها**، الشبكة الدولية للمعلومات، موقع ميدل ايست اونلاين، فـي /9/14

اوغلو، عبد اللطيف بندر: 1997 **نظرة إلى... أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وقازاخستان وقيرغيزستان نظرة فـي أوضـاعها التاريخيـة والجغرافيـة والسياسية**، دار الشئون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد، الطبعة الأولى.

إيران تعرض قوتها وتوسع نفوذها في جميع أرجـاء المنطقـة، أكتـوبر 2010، متـــــــــــــــــــوفر عبــــــــــــــــــــر: http://www.realite-eu.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=5068929&ct=8820645&notoc=1

بيضون، احمد و الحص، سليم و آخرون: 2002 **العرب والعـالم بعـد 11 أيلـول سبتمبر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطباعة الأولى، بيروت، نوفمبر.

ثابت، احمد: 2002 "إيران وتحديات الخلاف حول ثروات بحر قزوين"، **مختـارات إيرانية**، العدد (25)، السنة (3)، مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية بالأهرام، القاهرة.

ثابت، احمد: 2002 **الاقتصاد السياسي للصراع حول آسـيا الوسـطى بعـد 11 سبتمبر**، سلسلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القـاهرة، العدد 45، أغسطس.

جفال، عمار: 1998 "التنافس الإيراني التركي في أسيا الوسطى والقوقاز"، **مجلـة شئون الأوسط**، العدد 74، تموز أب.

جليلي، محمد رضا و كيليز، تيري: 2002 **جيوسياسية أسيا الوسـطى**، ترجمـة: علي مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، القاهرة.

جليلي، محمد رضا: 2003 "قزوين: أنابيب النفط وخطوط النقل"، **شؤون الأوسط**، العدد 109، مركز الدراسات الإستراتيجية.

الحاج، باسل: 2007م مجلس الأمن القومي الأميركي تحدث عام 2000 عن بحـر قزوين والخليج كنقطتي مواجهة مع ايران... روسيا منزعجة مـن تحـرك

واشـنطن الـديبلوم، **جريـدة الحيـاة اللندنيـة**، 06/20/ متـوفر عبـر:
http://international.daralhayat.com/archivearticle/164606

حداد، سليم: 2003 **منطقة بحر قزوين وأهميتها الإستراتيجية في العلاقات الدولية**، دار السورية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.

حسن، أحمد محمد طاهر: **2010 "أثر الطبيعة القانونية لبحر قزوين على استغلال ثرواته في إطار منظمة دول بحر قزوين**"، رسالة ماجستير غيـر منـشورة" جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

حلاوة، محمد على: 1994 "منطقة بحر قزوين"، **مجلة إخبار النفط والصناعة**، أبو ظبي، العدد 292، ديسمبر.

الحملة العـسكرية الزاحفـة إلـى أفغانـستان عينهـا علـى آسـيا الوسـطى، 2001/09/22م، متوفر عبر: www.almujtamaa.mag.net

حيادي، زهرا: 2001 "الأهداف الأمريكية في القوقـاز"، 2001/8/28، **مختـارات إيرانية**، العدد16، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، سبتمبر.

الخثلان، صالح: 2000 **الصراع على قزوين دراسة للإبعاد الإستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

الخزار، فهد فربان،2007م الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحـر قـزوين، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومدخلاتها، **مجلة علـوم إنـسانية**، العدد 34.

الخفاف، عبد علي و الموفي، محمد احمد: 1995 **أسيا الوسـطى الإسـلامية**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

درويش، فوزي: 2001 "التنافس حول بحر قزوين"، **مجلـة الـسياسة الدوليـة**، القاهرة، العدد143، يناير.

دسوقي، عيسى السيد: 2004م **أفغانـستان تقـويم جغرافـي للواقـع الـسياسي وتداعياته**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.

دياب، محمد: 1998 "الاوراسيون الجدد في الصين"، **مجلة شئون الأوسط**، العدد 76.

راشد، سامح: 2001 "بحر قزوين بين تعقيدات الحاضر وتحولات المستقبل"، **مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،العدد 15، أكتوبر.

راشد، سامح: "**حرب أفغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين**"، متوفر عبر: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?

ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري: 1994 **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت.

رزق، عفيف: 1998 "الصراع الاستراتيجي حول نقل نفط بحر قزوين"، **مجلة الحرس الوطني**، العدد 194، الرياض، سبتمبر.

الرضا، السيد موسى: 2003 سياسة روسيا الخارجية في بحر الخزر، **مختارات إيرانية**، ترجمة: محمد نور الدين عبدالمنعم، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، مطبعة العمرانية، الجيزة، العدد الثالث.

زاده، بيروز مجتهد: "**إيران وتطورات الجغرافيا السياسية في بحر الخزر**"، متوفر عبر: (http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1573&lang

زاده، بيروز مجتهد: 2003 "النظام القانوني لحوض قزوين: صورة للجغرافيا السياسية"، **شؤون الأوسط**، العدد 109، مركز الدراسات الإستراتيجية.

زاده، بيروز مجتهد: 2003 "ماذا يدور في بحر الخزر وماذا يجب؟"، **مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد34، مايو.

زرجري، هادي: 2009 النظام القانوني لبحر قزوين وأثاره على الأمن الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد (107)، السنة (8)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

زعير، إبراهيم: "**الموقف الروسي من الوجود الأمريكي في منطقة بحر قـزوين**"، متـــــــــــــوفر عبـــــــــــــــــــــــــــــر: http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=88160649520050516183413

الزوكة، محمد خميس: 1999 **دور اسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

سالم، علاء: 2004م الخليج العربي وبحر قزوين أبعاد صراع المكانة داخل سوق الطاقة، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، وزارة الخارجية السعودية، العدد 19.

سالم، علاء: 1998م منطقتي الخليج وبحر قزوين، **مجلة أخبار النفط والـصناعة**، أبو ظبي، العدد 33.

السباعي، علاء الدين عبد العزيز: 2003 "**الجغرافيا السياسية الإقليميـة والـنظم القانونية لبحر الخزر والسياسة الأمريكية**"، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحر الخزر: المشاكل السياسية والاقتصادية، سلسة قضايا إيراني، العدد 3.

السبعاوي، محمد نور الدين: 2003 **الإبعاد الإقليمية للصراع على نفط بحر قزوين**، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو.

سعودي، محمد عبد الغني: 2003 **أسيا في شخصية القارة وشخـصية الأقـاليم**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

سليم، محمد السيد: 2001 "الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، **مختـارات إيرانيـة**، السنة الأولى، العدد9، مركز الدراسات السياسية والإسـتراتيجية بـالأهرام، القاهرة.

سليم، محمد السيد: 1998 **أسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

السمان، أحمد: 2002 هل توجه إسرائيل ضربة إلى المنشآت الإيرانية، **مختـارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القـاهرة، العـدد 20، مارس.

سويلم، عبد المجيد، (2009)، حول مفهوم المصلحة الوطنية العليا، **جريدة الأيـام**، العدد 132.

شرف، مصطفى موسى محمد: 2002 "أزمة بحر قزوين"، **شؤون الشرق الأوسط**، العدد103.

الشرقاوي، باكينام: **السياسة الخارجية الايرانيـة**، 2001/4/21م متـوفر عبـر: www.aljazeerah.net

الشرقاوي، باكينام: 2007 "التوجه الإيراني نحو آسيا: الإمكانيات والتحديات"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، العدد36، مارس.

شعبان، عبد الرحمن،2005 **آسيا الوسطى.. أطماع عمرها خمسة قرون**، 11/2/، متوفر عبر: www.islamonlin.net/arabic/political/2001/11/article2-6-shrml

الشيخ، رأفت غنيمي: 1997 آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر، **عين للدراسـات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى.

الصيفي، صلاح: **بتـرول بحـر قـزوين...وصـراع القـوى الكبـرى**" متـوفر عبر، http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-58-9444.htm

طاهر، أحمد: 2010 "استقلال ثروات بحر قزوين.. الفرص والمعوقـات"، **مجلـة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 180، ابريل.

عابد، سعود: 2010 الفرق بين الإستراتيجية الجيوستراتيجية، **جريدة الرياض**، 25 مـــــارس، العـــــدد 15249 متـــــوفر عبـــــر: www.alriyadh.com/20/0/03/25/article509799.html

عاطف معتمد عبد الحميد، "**مشكلات تقاسم الثروة النفطية في بحر قزوين**"، متوفر عبـــــــر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3D86F568-8F86-486E-AA01-85FF52E7E8B4.htm

عباس، يحيي داود (ترجمة): 2003 "**النظام القانوني لبحر الخزر: وجهـات نظـر إيران**"، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحر الخـزر: المـشاكل الـسياسية والاقتصادية، سلسة قضايا إيراني، العدد 3.

عباس، يحيي داود، (ترجمة): 2003 "**نظرة أمنية على مباحث حوض بحر الخزر**"، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحر الخزر: المشاكل السياسية والاقتصادية، سلسة قضايا إيراني، العدد 3.

عبد الحكيم، محمد صبحي(د.ت) **جغرافيا العالم الاسلامي**، دار الـشباب للطباعـة، القاهرة.

عبد الحميد، سعد معتمد: 2003 **قزوين الثروة والدين**، 8 يوليـو، متـوفر عبـر: www.islamonline.net

عبد الحميد، سعد معتمد: 2002 **قزوين الثروة والدين** 23 ابريل، متـوفر عبـر: www.islamonline.net

عبد الحميد، عاطف: 2006 "أبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قـزوين"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 164، ابريل.

عبد السلام، نهى محي: 2008 "**دور المنظمات الإقليمية في النهوض الاقتـصادي لـــدول آســـيا الوســـطى**"، 11/26/متـــوفر عبـــر: http://www.asiaalwsta.com/CountryInfoDetails.asp?

عبد السلام، نهى محي: 2008 **جمهورية أذربيجان**، 8/26/ 2008، متوفر عبـر: www.asiaalwsta.com

عبد السلام، نهى محي: 2008 **جمهورية تركمنستان** 8/24/ 2008، متوفر عبـر: www.asiaalwsta.com

عبد السلام، نهى محي: 2008 **جمهورية كازاخستان** 8/24/ 2008، متوفر عبـر: www.asiaalwsta.com

عبد الظاهر، محمود سعيد: 2003 **الصراع في بحر قزوين – الـدوافع والإبعـاد**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي.

عبد العظيم، خالد: 2005 "الصراع على النفوذ فـي اوراسـيا"، **مجلـة الـسياسة الدولية**، القاهرة، العدد 161، يناير.

عبد العليم، طه: 1993"**رابطة الدول المستقلة.. الكومنولث**"، **كراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، المجلد الثالـث، يناير.

عبد المجيد، محمد: 2007 "**روسيا ووسط آسيا...بالطاقـة تتغيـر الجيوبوليتكيـا**"، 2007/5/20، www.islamonline.net

عبد المنعم، محمد نور الدين (ترجمة): **2003 "أوجه الشبه والخلاف في مواقـف الدول الساحلية الأخرى حول النظام القانوني لبحر الخزر**"، في محمد نـور

الدين عبد المنعم، بحر الخزر: المشاكل السياسية والاقتصادية، سلسلة قـضايا إيراني، العدد 3.

عبد المنعم، محمد نور الدين (ترجمة): 2003 "**سياسة روسيا الخارجية في بحـر الخزر**"، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحر الخزر: المـشاكل الـسياسية والاقتصادية، سلسلة قضايا إيراني، العدد 3.

عبدالونيس، أحمد: 2003 "**منظمة بحر قزوين**"، في محمد الـسيد سـليم ورجـاء إبراهيم (محرران)، الأطلس الأسيوي، مركز الدراسـات الأسـيوية، كليـة الاقتصاد، جامعة القاهرة.

عبدالونيس، أحمد، 1996 التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسـطى، **أوراق آسيوية،** مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العـدد 7، إبريل.

عبيد، هاني: 2000 بحر قزوين المنطقة النفطية الجديدة، **مجلة الاقتصاد المعاصر،** العدد 30، نوفمبر.

عثمان، السيد عوض: 2005 "النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية الصينية"، **مختـارات إيرانية،** القاهرة،العدد 58، مايو.

عثمان، السيد عوض: 2002 "إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين"، **مختارات إيرانية،** العدد (23)، السنة الثانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يونيو.

عربي، علي رضا: 2008 "بحر قزوين يفتقد لنظـام قـانوني محـدد"، **مختـارات إيرانية،** السنة الثامنة، العدد90، يناير.

عمار، دينا: 2010 شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين... مسارات متنافسة، **مجلة السياسة الدولية،** القاهرة، العدد 180.

فتح الباب، أسامة أحمد2003 "**النظام القانوني لبحر الخزر: نظـرة علـى الأبعـاد البيئية والأمنية"، بحر الخزر:** (ترجمة) محمد نور الدين عبد المنعم: سلسلة قضايا إيراني، العدد 3.

فكري، عماد: 2007م "**التنافس الدولي على بحر قزوين**"،2007/10/13م متـوفر عبر: http://islamtoday.net/bohooth/artshow-13-10515.htm

قاسم، محي الدين محمد: 2002 "الوضع القانوني لبحر قزوين"، **المجلة المـصرية للقانون الدولي**، العدد 58.

كشك، اشرف محمد: 2002 "الرؤية الإيرانيـة للتفـاعلات الإقليميـة"، **مختـارات إيرانية**، السنة (2)، العدد (23)، مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية بالأهرام، القاهرة، يونيو.

كول، ويلفرد: 2001 "**تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها علـى منظمـة أوبـك**"، مأخوذ من مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقـة الخلـيج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى.

كيمب، جيفري: 2001 **إيران والطاقة فـي بحـر قـزوين.. احتمـالات التعـاون والصراع**، مأخوذ من مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى.

لايرل، مارلين، وبيروز، سباستيان: 2009 **عسكرة بحر قزوين: الألعاب الكبـرى والألعاب الصغرى بين اساطيل بحر قزوين، الصين واوراسيا**، مركز اسـيا الوسطى والقوقازوبرنامج دراسات طريق الحرير، أستوكهولم، عدد مـايو/ يونيو.

اللباد، مصطفى: 2001 **أذربيجان من المنظومة السوفيتية إلى التحالف النفطـي**، شرق نامية، دار المستقبل العربي، العدد 2، ربيع.

الليثي، نظال: 2000 "هل يتأثر اقتصاد الخليج العربي بنفط بحر قـزوين"، **مجلـة الزمان الجديد**، القاهرة، العدد الخامس، منتصف مارس.

مؤسسة الأهرام، 2003 **تقرير عن التنمية في العـالم**: البنـك الـدولي للإنـشاء والتعمير، القاهرة، الطبعة الأولى، ومقابلها.

مايكل، كلير: 2002 **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالميـة**، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان.

محمد، خديجة عرفة: 2002 "**إيران واسيا الوسطى**"، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، الطبعة الأولى، أكتوبر.

مخيمر، أسامة: 2002 "التطورات في السياسة الإيرانية: إطار للتحليل فـي ظـل هيمنة القطب الواحد"، **مختارات إيرانيـة**، الـسنة(2)، العـدد(23)، مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

مخيمر، أسامة: 2007 "الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا"، **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر.

المديني، توفيق: 2010 **الصين.. الصعود القوي في آسيا الوسطى**، متوفر عبـر: 2010/1/13، انظر www.thawra.alwehda.com

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002 بحـر قـزوين والـرؤى الأمنية،2002/5/21، **مختارات إيرانية**، العدد (25)، السنة (3)، القاهرة.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2002، بحـر قـزوين: مـساحة واحدة وخمس رؤى، طهران، 2002/4/7، **مختارات إيرانيـة**، الـسنة (3)، العدد (25)، القاهرة، أغسطس.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2002 تساؤلات حول مـصالح القوى في بحر قزوين، **مختارات إيرانية**، السنة(2)، العـدد(18)، القاهرة، يناير.

مكاريوس، شاهين: 2003 **تاريخ إيران**، دار الآفاق العربية للنشر، القاهرة.

ملكـي، عبـاس: "**الإشـكاليات الجديـدة فـي بحـر قـزوين**"، متـوفر عبـر: http://www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1929&lang

ملكي، عباس: 2002 "بحر قزوين والسياسة الخارجية الإيرانية"، **مختارات إيرانية**، السنة 2، العدد2، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير.

المنوفي، فاطمة إبراهيم: 2007 "**حروب الغاز بين الغـرب وروسـيا فـي آسـيا الوسطى"،** متوفر عبر: 2007/8/11، www.almujtamma-mag.com

الموسـوعة الحـرة، **بحــر قــزوين**: موســوعة ويكيبيــدا، متــوفر عبــر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%AD%D8%B1_

مولاي، يوسف: 2002 "بحر قزوين.. السيادة الإيرانية وكيفية إثباتها"، **مختـارات إيرانية،** السنة (3)، العدد(25)، مركز الدراسات الـسياسية والإسـتراتيجية بالأهرام، القاهرة، أغسطس.

نادي، أحمد محمد (ترجمة): 2003 "**تطورات التعاون الامني في بحر الخزر قبـل وبعد أحداث 11 سبتمبر"**، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحـر الخـزر: المشاكل السياسية والاقتصادية، سلسلة قضايا إيراني، العدد 3.

نصيحة إلى حكام أذربيجان...احترسوا من اللعب بالنار"، 2001/7/29، **مختـارات إيرانية،** العدد الخامس عشر، أكتوبر2001.

نورائي، سيروس: 2001 "الصراع الإيراني – الأذربيجاني"، **مختـارات إيرانيـة،** 2001/8/18، العدد الخامس عشر، أكتوبر.

هنتر، شيرين: 2001 " أيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين": الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، **دراسات عالمية،** مركز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، العدد 38، ابوظبي.

وهم اللعبة الكبرى في القوقاز: الحقيقة الجيوبوليتيكية، دراسات خاصة عـن أسـيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، **مختارات إيرانية،** العدد 17، ديسمبر 2001.

يارمليسكي، روبرت: 1998م **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في امـن الخلـيج،** مأخوذ من امن الخليج في القرن الحـادي والعـشرين، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، الطبعة الأولى.

ياسوري، مجيد: 2005م فرص وتحديات الاستثمار المتبادل في دول حوض بحـر قزوين، **مختارات إيرانية،** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الخامسة، العدد 59، يونيو.

ياسين، عبير: 2003 "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسـطى"، **السياسة الدولية**"، العدد152، أبريل.
ياسين، عبير: 2002 "حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، **مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، الـسنة الثالثـة، العدد(29)، القاهرة، ديسمبر.
ياسين، عبير: 2003 "سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار السياسي في بحر قزوين"، **السياسة الدولية**، العدد 151، يناير.
يـونس، محمـد عبـد الله: "**عـسكره بحـر قـزوين 1 – 3**"، متـوفر عبـر: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA-C&cid=1254573663815&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

ب- المصادر الأجنبية

Allisson Roy, Lena Johnson: **central asia – security: the new international contexf, institute of international affairs, royal institute of international affairs**, Swedish.
Ashimbaev,M. Laumulin M(2003): **new challenges and new geopolitics in central asia**, after September 11, op,cit

الملحق (أ)
منظمة دول بحر قزوين

منظمة دول بحر قزوين

مع انهيار الإتحاد السوفييتي وحصول الدول على إستقلالها شهدت منطقة بحر قزوين واقع جديد يتمثل في ظهور ثلاث كيانات جديدة إلى جانب الكيانين الأساسين المطلين على البحر، حيث إزداد عدد الدول المطلة عليه من دولتين (إيران – روسيا) ليصبح خمسة دول (إيران – روسيا – أذربيجان – تركمانستان – كازاخستان)، وقد انعكس التنافس الإيراني التركي من أجل بناء نفوذ وملء الفراغ السياسي في منطقة آسيا الوسطى، على إثر تفكك الاتحاد السوفييتي، من أجل إقامة تجمعات إقليمية لا تشمل عضويتها على الطرف الآخر، فوجهت إيران دعوة إلى الدول المطلة على بحر قزوين لتشكيل منظمة تعني بالتعاون الاقتصادي، من أجل تنظيم شئون الملاحة في البحر واستغلال موارده، وهي منظمة تضم كافة الدول المطلة على بحر قزوين، "إيران وأذربيجان وتركمانستان وروسيا وكازاخستان، "وأُنشئت المنظمة لتنسيق شئون الملاحة بين الدول، خاصةً بعد تفكك دول الاتحاد السوفييتي، وقيام الدول المستقلة بمباشرة شئونها من حيث مجالات الصيد والشحن واستغلال موارد البحر وتنظيم شئون الملاحة فيه (عبد السلام، 2008، (www.asiaalwsta.com

لقد قامت هذه المنظمة على أساس الدعوة التى وجهتها إيران الى الدول المطلة على بحر قزوين في 30 أكتوبر 1992، وهى الدعوة التى هدفت إلى استثمار واستغلال الموارد الموجودة فى هذه الدول من خلال شكل تعاونى، بالإضافة للحفاظ على سلامة واستقرار البحر. وفي هذا الإطار يمكن تناول هذا المبحث على النحو التالي:

- نشأة المنظمة وهيكلها التنظيمي.
- مبادئ المنظمة وأهدافها.
- المنظمة والطبيعة القانونية للبحر.

أولاً – نشأة المنظمة وهيكلها التنظيمي:

ترجع نشأة منظمة دول بحر قزوين إلى بدايات التسعينات من القرن العشرين، حيث شكل تجمع الدول المحيطة ببحر قزوين في طهران في فبراير

1992 أول خطوة إقليمية على طريق وضع نظام قانوني شامل لمنطقة بحر قزوين، ففي هذا الإجتماع إقترحت إيران إنشاء منظمة دول بحر قزوين للتعاون أطلق عليها Caspian sea المعروفة اختصارا (CASCO) لتكون بمثابة الملتقى لعقد إجتماعات دورية بهدف إيجاد الحلول الملائمة لقضية إستغلال ثروات البحر وموارده (حسن، 2010: 84)، ويرجع الفضل في إنشاء تلك المنظمة التي هدفت إلى إيجاد تنسيق متبادل تجاه حل القضايا القزوينية وإستغلال موارده وثرواته، إلى المسعى الإيراني حيث سعت إيران إلى تعظيم الإستفادة من موارد البحر وثرواته وذلك كنوع من الإقليمية الجديدة التي تركز على أشكال التعاون والإندماج الإقتصادي فقد أرادت طهران للمنظمة أن تكون ذات طابع إقتصادي بالأساس بحيث تساهم بدورها في تشجيع التعاون بين الدول المطلة على البحر في سبيل إستغلال موارده (ثابت،2002:83)، وقد جاءت المبادرة الإيرانية لتؤكد على المنهج الأول القائم على الحل الجماعي، فقد هدفت إيران (بمساعدة روسيا في البداية) إلى إستخدام منظمة بحر قزوين للتعاون لتشجيع قيام نظام قانوني مشترك جديد يدعم موقفهما الذي كان يتلخص وقتها في التمسك بضرورة إدارة بحر قزوين بنظام المشاركة بين الدول الخمس المطلة عليه وتأتي هذه الرؤية نابعة من أن جني النتائج القصوى من هذه الثروة لا يأتي إلا من خلال إبداء النية الحسنة والتعاون والتكامل والمشاركة العملية من كل الدول المطلة على هذا البحر (حسن، 2010: 85).

إلى جانب ذلك تكتسب دول منطقة بحر قزوين عضوية عدد من المنظمات الإقليمية، منها: منظمة التعاون الإقتصادي(إكوECO) وتضم كل من أذربيجان- كازاخستان – تركمانستان – أوزبكستان – طاجيكستان – قرقيزستان – أفغانستان – إيران – تركيا – باكستان) (زاده، 1999: 34).

وقد راعى ميثاق المنظمة خصائص التنظيم الدولي التي تمكّنه من ممارسة وظائفه والمتمثلة فيما يلي:

1. قيامه من حيث الأساس على رضا الدول، لأن أي منظمة دولية أو إقليمية هي بمثابة رابطة إختيارية تنتج من إتحاد إرادات عدة دول.

2. إحلال فكرة التضامن والتعاون محل فكرة السيادة المطلقة للدولة، وذلك من أجل صالح الجميع المعني بهذه القضية، بل من أجل صالح الجماعة الدولية بأكملها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

3. تحريم اللجوء إلى القوة كوسيلة لحل المنازعات باعتبارها عملا غير مشروع، في حين يضع في متناول الدول الأعضاء مجموعة من الوسائل السلمية لفض هذه المنازعات (طاهر، 2010: 87)

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد وضع ميثاق المنظمة الهيكل التنظيمي لها محددا جهازها الإداري لتتمكن من أداء دورها على الوجه المرسوم لها، وقد إلتزم الميثاق في تحديد هيكله التنظيمي بما هو موجود في المنظمات الأخرى عالمية أو إقليمية، حيث تنشئ كل منظمة أجهزة رئيسية وفاعلة لا تتعدى عادة الثلاثة هي: جهاز عام، جهاز تنفيذي، جهاز إداري، وقد يضاف إليها أجهزة أخرى ثانوية أو فرعية، على أن يتضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة هذه الأجهزة وإن اتسم بالمرونة المؤسسية والبعد عن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية (جفال، 1998: 113)، وفي الوقت الذي يعهد فيه إلى الجهاز العام بالوظائف شبه التشريعية، يتولى الجهاز التنفيذي من جانب البت في المسائل العاجلة المهمة، بينما يكون اختصاص الجهاز الإداري منحصرا في متابعة تنفيذ قرارات المنظمة.

وقد تميز الإتفاق المنشئ للمنظمة بالمرونة المؤسسية والبعد عن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وقد تمثلت الأجهزة والأليات التي يقوم عليها عمل المنظمة فيما يلي: (حسن، 2010:88).

1. إجتماع القمة: يتم عقد تلك الإجتماعات على مستوى رؤساء دول وحكومات المنظمة دون تحديد وقت معين لهذا الإجتماع وإنما الأمر متروك كلما إقتضت الحاجة إلى عقده.

2. الإجتماع الوزاري: يتم عقده بصورة منتظمة وذلك بالتناوب بين الدول الأعضاء.

3. اللجان الوظيفية أو التخصصية: تم الإتفاق على إنشاء خمس لجان وظيفية أو متخصصة تتولى دراسة أحد القضايا المثارة حول بحر قزوين وتمثلت مهام تلك اللجان فيما يلي:

- لجنة دراسة الوضع القانوني لبحر قزوين.
- لجنة الحفاظ على البيئة، والمحافظة على الموارد المعدنية.
- لجنة تنظيم عملية الملاحة وتنظيم عمل الموانئ.
- لجنة إجراء الأبحاث البحرية.

وأضيف إلى تلك اللجان الخمس قيام كل من إيران وروسيا بعد مرور شـهر من إقامة المنظمة بإنشاء مركز أبحاث مشترك عن بحر قزوين.

ثانياً: أهداف المنظمة ومبادئها

يمكننا رصد الأهداف المتوخاة التي من أجلها تم إنشاء المنظمة مع الأخذ في الأعتبار أنها أهدافا ذات طبيعة تخصصية، وتمثلت فيما يلي: (عبد الونيس، 2003، 505)

- تنظيم الإستغلال المشترك لبحر قزوين، وخاصة أنه بحر مغلق على الـدول المطلة عليه ولا يتصل بالبحر العام (البحر الأسود) إلا عبر قناة الفولجا.
- العمل على تحديد الطبيعة القانونية للبحر، فهي ليست محل إتفاق بين الـدول الشاطئية له.
- التعاون بين هذه الدول في مجالات إنشاء خطوط الأنابيب وخطـوط النقـل وتنظيم الشحن للأغراض التجارية والعسكرية وحماية البيئة البحرية والبحث العلمي البحري في منظمة بحر قزوين.

وفي إطار السياق السابق، يمكن القول أن الهدف من وراء إنشاء تلك المنظمة جاء نابعا من رغبة إيرانية لتطبيق فكرة الملكية والإدارة المشتركة لمـوارد البحـر وثرواته، وسعيا للوصول إلى تلك الأهداف الثلاثة وضعت المنظمة مجموعة مـن المبادئ مثلت أساس عملها فقد كشفت الطبيعة الإقتصادية الغالبة للأهداف المتوخـاة من وراء المنظمة عن أن التعاون المتبادل من أجل تحقيق الإستغلال الأمثل لموارد بحر قزوين على أساس المساواة التامة في المصالح والحقوق بين الدول الأعـضاء

يمثل المبدأ الأساسي لعمل المنظمة (حسن، 2010: 87)، ويرتبط بذلك مبدأ أخر مفاده إلتزام الدول الأعضاء بالإمتناع عن مباشرة أي نوع من الإكراه أو الضغوط الإقتصادية في مواجهة بعضها البعض، وتجنب التصرفات الضارة بأي من الدول المطلة على البحر على الأغراض السلمية فقط، وتطوير التعاون بين الدول الساحلية من أجل جعل بحر قزوين منطقة منزوعة السلاح بما يدعم السلم والإستقرار في المنطقة (زاده، 1999: 34)، وفي ضوء ذلك يمكننا حصر المبادئ الأساسية لمنظمة تعاون دول بحر قزوين في أربعة مبادئ هي:

أولاً- خضوع العلاقات السياسية المتبادلة الأساسية بين الدول الأعضاء في المنظمة للأحكام والمبادئ العامة في القانون الدولي والتنظيم الدولي المعاصر، فالواقع أن الدول الأعضاء في أية منظمة إقليمية لا تخضع فحسب إلى وثائقها وميثاقها إذ باعتبارها من أشخاص القانون الدولي العام، فإنها تخضع من جانب أخر إلى المبادئ والأحكام في هذا القانون (عبد الونيس، 2003: 506)

ثانياً- مبدأ المساواة في السيادة وعدم المساس بالسلامة الإقليمية للدول الأعضاء والمقصود بالمساواة هنا المساواة القانونية بين الدول الأعضاء، أي أن جميع الدول الأطراف في المنظمة متساوية أمام القانون الدولي.

ثالثاً - الإمتناع عن إستخدام القوة في علاقتها المتبادلة وفض منازعتها بالطرق السلمية، يتطابق هذا المبدأ مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الرابعة من المادة الثانية والتي حظرت استخدام القوة في العلاقات الدولية هذا من ناحية كما يتفق هذا المبدأ أيضا مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مادة 52(فقرة 4،3،2) والتي أباحت قيام المنظمات الإقليمية التي يتفق أنشطتها وأغراضها مع مقاصد الأمم المتحدة (ثابت،2002:83).

رابعاً - تطوير وترقية التعاون المتبادل في المجالات الإقتصادية والفنية، ويقصد بذلك أن تبذل الدول الأعضاء في المنظمة جهودها من أجل دفع مزيد من التقارب والتعاون فيما بينهم في المجالات الإقتصادية والفنية.\

ثالثاً- المنظمة والطبيعة القانونية للبحر

أولت منظمة دول بحر قزوين منذ نشأتها إهتماما خاصا بقـضية الخـلاف القانوني لبحر قزوين، فقد برزت تلك القضية على السطح بمجرد تأسيس المنظمـة، حيث ناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في الإجتمـاع الثـاني للمنظمـة بعـد الإجتماع التأسيسي والذي عقد في "الماتا" بجمهورية كازاخستان فـي مـايو1995، تقرر أن تتولى الإدارات القانونية بوزارات الخارجية في دول منظمة بحر قـزوين مسؤولية إيجاد حل للنظام القانوني، وقد أعقب ذلك عقد إجتماع للخبراء القـانونيين في طهران في يونيو 1995، حيث توصلوا إلى أن وضع بحر قـزوين يجـب أن يتقرر بالإجماع، مع إلتزامهم بالمبادئ التي نصت عليها ميثاق الأمم المتحدة، مـع إشارة خاصة إلى مبادئ السلامة الإقليمية ونزع السلاح، وحمايـة البيئـة وحريـة الملاحة للدول المطلة عليه (حسن، 2010: 98)، ورغم هذا الإتفاق بـين الـدول الأطراف حول ضرورة التوصل إلى إتفاق جماعي لإستغلال موارد البحر وثرواته، إلا أن المصلحة الإقتصادية الذاتية وسعي الدول المطلة على البحر وراء مـصالحها التجارية الخاصة، أحبط هذه الجهود حيث دفع الأطـراف خاصـة (أذربيجـان – تركمانستان – كازاخستان) إلى توقيع عدد من الإتفاقيات الثنائية بهدف تنمية ثروات البحر واستغلالها، ويأتي ذلك إدراكا من الأطراف المعنية أن الإستثمارات الدوليـة لن تقبل على المنطقة إلا إذا تم وضع الأسس القانونية لحقوق ملكية الموارد (حسن، 2010: 99)، والحقيقة أن المنظمة عجزت عن التوصل إلى رؤية واحـدة للـدول الأعضاء حول الوضع القانوني للبحر وحسم قضية طبيعته القانونية، وهو ما يفسر في ضوء عاملين: (حسن، 2010: 100).

1. الدافع وراء النشأة: فعلى الرغم من إتساع أهداف المنظمـة وتنوعهـا إلا أن الهدف الرئيسي والأساسي هو التوصل إلى حسم للطبيعة القانونيـة للبحـر، وهذا الهدف محل خلاف وتباين شديد في أراء الأعضاء، وهو مـا انعكـس جليا على رؤية المنظمة تجاه القضية،
2. رغم قيامها ونصوصها وأهدافها إلا أن سلوك الدول الأعضاء جـاء مختلفـا وبعيدا عما تم الإتفاق عليه، وخاصة من جانـب أذربيجـان وكازاخـستان،

فالتباين بين ما تم التوصل إليه والسلوك الفعلي أوجد حالة من الأذدواجية أنعكست سلبا على المنظمة وأداء دورها المنوط بها (عبد الونيس، 2003: 506)

ومع فشل المنظمة في حسم أهم قضية أنشئت من أجلها إنعكس سلبا على دورها في إستغلال ثروات البحر وموارده، فلم يعد لها دور يذكر حول كيفية إستغلاله وهو ما يدفعنا إلى القول بأنه مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ظلت قضية إستغلال بحر قزوين أمر قائم على الإستغلال المشترك من جانب أطرافه كما كام عليه الحال قبل إنهيار الإتحاد السوفييتي.

في ضوء ذلك نستطيع أن نقرر بأن إستغلال ثروات البحر في المرحلة التي تلت إنشاء منظمة بحر قزوين إتخذت الأسلوب الثنائي أو الثلاثي في تنظيم تلك الثروات مقابل فشل جميع الأطراف في التوصل إلى إتفاق يضمن ما طمحت إليه المنظمة مع بداية نشأتها التي هدفت إلى الإدارة والإستغلال المشترك للموارد والثروات (حسن،2010: 101).

وفي إطار السياق السابق، يمكن القول أنه قد أصبح أمام منظمة دول بحر قزوين تحديات كبرى تستوجب التدخل السريع من جانبها إذا أرادت أن يكون لها دور في إستغلال ثروات البحر وموارده، فأمامها ثلاث عقبات أو عوائق تستوجب سرعة الحسم تتمثل فيما يلي: (حسن، 2010: 290).

1. التقدم البطئ في تأسيس نظام قانوني معقول يستند إلى مبدأ سيادة حكم القانون.
2. الخلاف الصاخب حول مسارات النقل الذي إذداد تعقيدا بسبب المخاطر الجيوسياسية والمصالح المتشعبة لمختلف الأطراف.
3. تحديد الجهة التي ستتولى الإشراف على تنمية موارد البحر وإدارتها.

المنظمة والتحديات الأمنية

تتمثل القضايا الأمنية في منطقة بحر قزوين تحديا جديدا للمنظمة خاصة مع عدم إشارة ميثاقها سواء من قريب أو من بعيد إلى كيفية مواجهة مثل هذه التحديات قد أدى غياب الأطر المؤسسية المشتركة في هذا المجال إلى سعي كل طرف من

الأطراف إلى تعزيز حضوره الأمني بصورة منفردة بل وعلى نحو تنافسي فعلى سبيل المثال قررت روسيا تزويد قواتها البحرية الموجوددة في بحر قزوين بعدد من السفن الحربية فائقة التطور ومن جهتها سعت أذربيجان التي تعد ثاني أكبر قوة بحرية في الإقليم بعد روسيا إلى تعزيز دورياتها المستمرة في البحر وقد إصطدمت لأكثر من مرة مع القوات الإيرانية التي تجوب البحر وهو ما دفع إيران بدورها إلى تعزيز وجودها العسكري هناك حيث سبق أن قامت بنقل عددا من سفنها الحربية المتواجدة في مضيق هرمز إلى بحر قزوين قبل أن تعود مؤخرا وتعزز حضورها في المضيق على خلفية تصاعد الأزمة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامجها النووي وسعيا من جانب بعض الأطراف المعنية للتخفيف من عسكرة البحر بما قد يخلق تصادما يهدد أمن المنطقة وإستقرارها برمتها، طرحت بعض التصورات للتعاون الأمني ومن أبرزها: (حسن، 2010: 314).

1. إقترحت كازاخستان عام 2005 إبرام معاهدة جماعية أطلقت عليها إسم معاهدة الإستقرار تتضمن وضع أليات لمحاربة الإرهاب، تجارة الأسلحة، الهجرة غير المشروعة.
2. الإقتراح الروسي بتشكيل قوة عسكرية موحدة في بحر قزوين محددا مهمتها في حماية مصالح بلدان المنطقة من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، أعمال القرصنة، ضمان أمن إمدادات مصادر الطاقة، وقد حظي هذا الإقتراح بمساندة إيرانية في مواجهة الأقتراح الأمريكي بتشكيل قوة أمريكية بحرية تحت مسمى "حراس قزوين".

وفي ضوء ذلك تواجه منظمة بحر قزوين تحدي جسيم يتطلب منها ضرورة الإسراع بإرساء مقاربة متوازنة لقضايا الأمن والتعاون في الإقليم، مقاربة تأخذ في إعتبارها مصالح الفرقاء كافة ولا تقفز على حقائق التاريخ تحت ذريعة متغيرات الجغرافيا ولا تنظر إلى العلاقات الثنائية على أنها أداة للضغط على الأخر بل وسيلة للتعايش وبناء الإستقرار الإقليمي (حسن، 2010: 314).